





MAN

15

هفتاد و پنج

هفتاد و پنج

بسم الله الرحمن الرحيم
 اللهم انما هذا كتاب في معرفة الوجودات ودفع السكوت والسبب في وجوبها
 العادات وسما على سلوك منها النجاة وصل على الذات الطاهرة والنفوس البركات
 سما على سيدنا محمد وآله صاحب الكلمات البينات وارباب الحج والسمات وبعد يقول
 مولانا المعظم الجليل الهام الميرزا شيخ الاسلام الميرزا محمد باقر الأنصاري
 الله كاسف علوم الأولين والآخرين بدر الحق والدين محمد بن اسعد بن محمد التلي
 الشري ضاعف به قدر الحقائق العلمية بدوام ايامه الناهض وصح صدره للقائق الخفية
 بانوار آثاره الباهرة لما كان كتاب الاشارات والنبهات مشهورا في ايامه الشان
 اسفل به الرجال المبرزين في علوم الحفصية من بابي قد قرأ ان تمت التوبة الى الفاضل
 العلامة لسان الحكيم محمد ادرين محمد الدار في حاشية عليه مشجعه حاكما ان لا يوازي في
 الشروح التي لعناء بصير القواعد وتوضيح المعاني وحل الغموض وتفصيل علمها
 غير انه يرى في جملة المناقضات لا يسلك الاشارتين حتى انه قل ما يركب اصل من اصولهم وحقه
 من محقق الاوقاد طعن في بعض احواله وارضه في لولت بسببه بيان الاصول الحكيمة واحدا
 اركان الكتب العلمية وبسط يدك الحكيم في اوج المعلومات الى حصص المطبوعات ومراجعة
 العلويات الى خرمه السفليات هلا وان كان حيل بعضها يعلم من خلال اعتراضاته ثم طبعه الفاضل
 المحقق ميرزا محمد باقر الانصاري في المطبوع في كتابه عليه فكتب ما فيض عليه من كسف تلك البررات
 وحل سقطات الاشارات ودفع الاعتراضات رفع السببات مفضيا عن حكم الحكيم لقمان كاشفا
 عن اسرار ورسائل انحاء بسبب الشرح في نهاية الحسب والجمال وعناية المؤثر والكمال
 ولهذا بولغت في الاكياس من افاضل الناس طورا بعد طور واستمر بينهم في كتاب
 مسعلق النظم مسجع الفهم سيما ما حاشاه في الفاضل المتقدم لا يعلق بوجوه الاسئلة
 وبصير الجوابه بحث كاد ان يجرى اركان واداء الحل باب وقل ما يطلع عليها الا قليلا
 من اول الباب ولهذا ساقى القدر الى صرف بعض العزم وكشف معانيه الشريفة والمحصن عن
 اسرار اللطيف بطرق الاستفاد والامانة سيما في المناجات التي هي ام ابواب من مقاصد هذا
 الكتاب ليعلمها محاسن بصريته ومثابة محرماته ونفاذ طائره ونداء اركان ومطابق
 الاصول الحكيمة والقوانين العقلية حتى اصبح لدى حاشيته من فوائدها اعظم الرجال في هذا الزمان

العكس والمقال ملحت في علق بوجهات الخواصات ومبررات وضع دفع تلك الاشكالات
 فبحسب ما في مع قصور حال ان ثبوتها حلال الاوراق لغرض في ذلك بعد ان نقلها مع من يحصل
 زمانا من حواشي الجليل فان سلبها هو فيو فيخصنا عن نزال الاقدام ومطابق الاقدام في بيان
 العقل السليم ومعيار النظر المستقيم فاذا لوح الحواشي شرح وايقول الصحيح حاشيا اليه اذ لم يفر
 لنا طر في العلوم الحفصية بذلك واجب والسر من الى حيل الوقوف والتفارض ومسا انا
 اورد خلاصة ما حاشات الفاضل السار حزنه فيو على حكمه انظر به هذه الاوراق عرولت
 الحافظ على ايراد لفظها واصدار المواضات اللفظية المتعلقة بشرح الكتاب الا في مواضع
 منها اليها زائد سبق لنا على وجه لا يخل بالمقصود كل ذلك بحسب عرضي لا بحسب عرض غيره
 فان جاء مكنا مطابقا لما افناه فذاك والا فالعذر في امثال هذه المصانق مستغن عن اصداله
 ومصوره في غير مكان ان يدرك بالاعتقاد في رتب على يدك في موضع الاية عليه بولت
 والباب **الكلام على النظم الاول** وفيه قال الفاضل
 بعد نقله عن الجسيم الطسعي في الجوهر الذي يمكن ان يفرض على ابيال الدلائل السطحية على ايا
 قوائم ان رتب لا يجد ما بينا سائر كسبان قول الجوهر على قول اللانغ على البررة لا قول
 الحسب على انواعه ولو سلم حسنته فاما كان فرض الابعاد ليس بفصل اما اول فلاق الابعادية
 غير سوية والاركانات عرضا لا شعاع كون النسبة من الجمل والى الجوهر اما انما هي مقبلة
 الجمل حسنة باليد في وتسلل واما انما فلا نها متاخر عن الجسم المتاخر عن ابراه ولو كان
 ما حوت الابعادية عن نفسها غير يتبين وهو محال في الابعادية غير من وطور فتا ابراهيم في الكتب
 ان الابعادية نفس الحسية اجاب الفاضل المحقق عن بعد دفعه ان كان يكون الجوهر
 مسعود عرض حسنة بان ذكره في لا يدل على ان ذات الجوهر ليس بحسب بل على ان لانه وهو
 الموجود في موضوع ليس بحسب كون الموجود عارضا للماهية ولا في موضوع امر سلبى خارج عنها فلو
 كان حسنا كان اخرج من اهل الحلف للدلائل على ان رسم الجوهر المصمم للان في الدين غير حش
 وهو لا يستلزم ان يكون ذات المصنف هذا الوصف جنسا وهو ظاهر في الجنس دال الى انواعه
 ورسمه غير ذاتي لانه لا يراه خاص وعرض عام لا انواعه فلا يكون هذا للان جنسا
 ولا كلام فيه او نقول **دل** ذلك على ان الوجود الخاص بالان هو **د** وهو اما هب الى اذا
 وصرت العين من غير كات غيبية عن الموضوع غير حش لم فلتان هذا اما هب لوصوفه ليست

على محقق معنى الحركة والزماني وفيها تعقيد تصور او بصدر نقا كما في السائل حربه على الاطلاع
على ما هو الحق واخصر من هذا الجدل ما قاله آخرون وهو ان السمة الوصفية لا تستلزم على حال حركة او رانا
بل على الفعلية وعلى الفعلية لا يوجب سوت الحركي وهو ظاهر عند السائل قال **على قوله كل**
كثير مساهية او غير مساهية فان الوصف السامعي موجودان فيها مولهده فان الكثير اما حقيقة
العدد وحده يكون كل عدد كثير وهي الحكم الفصل واما اضافية كما يحسن كثير بالسبب الى ما دونها
ولا يكون كل عدد كثير كالاسن فان ليس بعدد بالسبب الى ما دونه وهي طراف صاف على الحقيقة
الواحد موجود اذا عدد محقق من الوصفات واما السامعي فلا يوجد فيها اما السامعي في المقدار
وكما في الحركات عن المقدار واما في العدد فكل اسن يكون كثير لا يوجد فيه عدد ساه وظهر انه
لا يجب ان يوجد كل كثير في شانه على حكم الفصل ولا في الفصل على اعتد عنه بانه وان لم يجب
ان يوجد كل كثير في ساه لكن يجب هنا اذا القائل بركب الجسم من اجزاء غير مساهية لم يمتنع القول
بعدد غير ساه فيه ورد ان هذا امانة لو قال كل كثير غير مساهية فان السامعي موجود فيها لكن
السهم قال كل كثير مساهية ولا في فيها السامعي نعم لو لم يكن على اضافية كان السامعي في
العدد موجودا في كل كثير حده وسقط المواضع لانهما اعتبار الاسن وهو ليس كثير اضافية
لما راجع احاب عنه ان هذه مواضع لطيفة فليد الفائق اما الاول فليعلقها لفظ الكثير وساهل
السهم في السهم واما الثاني فلو صرح مقصود من ذلك ان تصور احد عدد شانه من الكثير
قال الجسم هناك الجسم ولا سكت وجودها واما قال فليد الفائق لاستقامها على عقو الكثير
لهذا فليد الكثير الذي مراد السهم اي اضافية لها فائق وان قلت لظهور الوصف في الامر مشاهير
من الطوائف **السامعي السهم** الامر في قوله بل عسى ليعود على المحو ويرى نقل بل العود
ادعداد الجميع اذا ساوى مقدار الوصف طر ان لم يقد ران المقدار فانه يقد ران
العدد للحق عند السائل داخل الامم بكم الاخر اذ داخل بل هذه وفي الحقيقة لا بعدد
افضل ان ياداشاوي مقدارا لكل مقدار من منه كان السهم محير واحد وعند لا الكمل
في الوصف اي اساسا في السهم المساهية منها اما السهم الحجة ولوارها فلا سرك فيها واما
بغوارتها ومعروفها فلا انها لما اتت في الوصف فلا في بعض عارضا او معروضا في منها
الو سبب الكسبية ان غير يكون عارضا للغير او معروضا لباقي لا تقع الامتياز بامر من
ولا بعدد فلا ران في عدد الاخر المتداخل كما لا ران في المقدار منها الا ان السهم لما علم على هذا

ما عرفت باعجاز

السان هذا لم يحرم بعبا واسانا بل في الامر على التفسير واجب منع امتناع المساهية بالوصف
واما الى الوصف عند السائل فلا في السهم بها كالمقطعة التي هي اطراف اضا في قطار
الدائنة وانها لا ساه وصفا عند مركزها مع مساهية بالحوال لعارضة لها حسب محاذاتها
للي طولها في السهم فاحسارت تلك الاعتبارات مع الوصف في الوصف واداماز هنا ملحقا
بعدد الاخر اذ المتداخل المتحد وضعها ومقدارها وحقيقة ان التقدير والساهية قد يكون
حسبا وصعبا وقد يكون عقليا وعند السائل في الوصف على السهم الحسبي ولا يلزم من انشاء
انشاء الساهية العقل لبيكون الاشارة الفعلية الى ارضها على سائر الى الاخر فالعبار العقل
محقق وان السهم في الوصف لهذا حكم الشرح ومع العدد على وجه التساهل لصدقه في الجمل وهذا
بحسب حسن غير ان كل هذه هاهنا الساهية العقل وعدم كماله في قال **واما قوله انه**
للسر يجب ان يكون لكل جسم مفاصل فعبارة ظاهرة وفيه دقة وهي انه ذكر في الاول انه يجب
ان لا يكون الجسم وهذا لا يجب ان يكون ذلك لان تركبه من اجزاء غير مساهية منع فلهذا قال
لا يجوز ان يكون في اساسه من اجزاء مساهية غير منع بل غير واحد ما الاول في الموقف واما الثاني
في السهم لفظه فقد وجب لكان في الامر اذ السهم يمكنه خاصة فلا لهم قال لا يجب ان يكون
وهذا من الاشارة على ان الجسم قول لشعاع من المفرد والركب كما في قضية ظاهر
السطر دور المعنى اذ البراء في المفرد لا غير احاب **منه ان** ان في الاحاب لولم يكن
الاخر معدن لا ساهية فليد الفائق من اجزاء مساهية لا ساهية لما مر وكان
من حقه ان يقول هاهنا ايضا كما قال في القضية الاولى ثم وجهه بانها قال بانها من اجزاء
يقول اي يجوز هذا الساهية عقبه بعدا بطاير ذلك بعضه وهو لا يجوز ولما قال اوله وحررنا
من طر ان نزع ان يجب ان يورد بعد فشان ذلك بعضه وهو لا يجب في الجاه القضية الاولى
مما لم يرد به اذ الدليل محصل الجسم السامعي لعدد ران هذا ان انها ساهية حركية فليد الفائق
قوله ليس يجب ان يكون لكل جسم عوم فون السهم يجب ان يكون لبعض اجسام ماء عني ليس
كل الساقص في قولهم كل جسم مفاصل ولما است السهم هاهنا السهم في الامر في ضروريه وانما في كثر
عقبها كذا لانها في السهم الحركية في قوله فقد اصب امتناع وجود جسم لانس
هذه السهم في هاهنا ما هو مع ذلك مع انها لا ساهية بل في الوصف لها ابر السهم
لوجب هذا اللزم اي السهم ضروريه انها اذا صدقت كذب بعضها ما هو فون على ان

سما السهم اذا اوجب انظر
ان الجسم لا يجوز ان يكون موهنا
مفاصل غير مساهية وارب السهم
ان يكون لكل جسم مفاصل مساهية
ان لا يفسد هذا وحظنا
وجود جسم لانس مفاصل
مفاد

او كما ان السهم في الامر

وهي اش الجسم السهم في الامر
موقف لا ساهية في الامر
وانه

لا اعلم ان يوجد جسم الاكبر
 مع اصله ولا في النفس او في جسم
 علم ان اصله

ويعتبر في هذا ما لا يعلمه الا الله
فان كان هذا هو المقصود من
الانفصال فيكون الانفصال
لا يكون قبل الانفصال فيكون الانفصال
ولا يكون قبل الانفصال فيكون الانفصال
فان كان هذا هو المقصود من
الانفصال فيكون الانفصال
لا يكون قبل الانفصال فيكون الانفصال
ولا يكون قبل الانفصال فيكون الانفصال

معييد لمقدم بوقف على احوال الشبه المودعة على هذه المحلة قد علم ما مر ان الموقوف على عدم الجسم
 المميز يكون الوصف المحميبة والسعيين من لوازم الجسم المميز في عند زواله بالفضل بالزم
 اسفاه وهذا اولنا ان لا يسلح للقبول ولا بد من مولا امتداد له في اتمه بل بعضه امتداد
 وعدمه بغير امتداد الحال فيه فاعلم ان ان لو قد الجسمية وانفردا لمقابلها المسمى بها
 الامانة بسبب تصور الى فيها مسخرة وسكنه عند انكسارها وتكررها عند انقسام الجسم
 بطلان الاتصال المسمى بالمتصل بها وحصل اتصال انفراد بالعدد فيها وعند زوالها وعود
 متجدد وحصل فيها واحد فاما في هذه الاحوال المسمى بالعدد تسفد الوعد والعدد من عاقب
 الصور لعمومها لهما بعد نسخها المستعار منها فانها بوضوح يحصل لهما الاتصال المسمى
 للوضع فلا اتصال لهما وانما كلاهما الجسم المسمى في امر لازم وان الجسم المتصل به لا يفهم
 من هذا كافي باضافه الى ان بالعدد والتعدد وعدد ذلك يحل لتكامل اما قولهم لو كان تعدد
 الجسمية بعد كونها واحد موجب الحاسبها الى ما في قبل الانفصال لكان بعد اتمام عددها
 موجب الحاسبها الى ما في كثر الى وانما هو في قبل على الجسم كانت احدى بعد انقسامه
 والاتصال لا يكون كذلك لانه اذا تقابلت مع مقبولة والمادة الاولى بعدت وصدرت ارباب
 فلا هامة اخرى في قبل انقسامه لوارق عليها اسم الكلام فيها كما في الاولى ولزم ان تشمل على المواد
 وهو محال عندكم فلا تسمع الدوم والما على الى اخرى لو كانت الوعد المتصالية لازمة لهما لادانها
 لزم من كونها متصلة بدارتها اصابع قبولها الفصل المسمى بالاحتياج الى اخرى في قبل كثر ليس
 كذلك لما مر ان المادة في الفصل والوصف غير متصلي لادانها سمي منها بل كما نصفها بالعاقب
 الصور من كونها لا اتصال لهما بدارتها ولا مقدار ركانت سببها الى كل السوء في قبل كل
 بدارتها من غير حاجتها الى ما في اخرى وهذا خلاف المتصل بدارتها حسمها كان وامداد الاسماع فولها
 لهما ولا بد وان بعد مسمى قابل لهما والمجوح الى المادة هو السوء العارض للمتصل بدارتها المنقسم
 لدارتها الى المقدار لدارتها لا ما قبل الاتصال والبقية لدارتها ولا مقدار له في نفسه وهذا كما في تنقسم
 بعض اسيا على بعض الدمان في عدم بعض الدمان على بعضه في اول حيل في اتمه بل بعضها
 وانما مقدم وشان لدارتها لا بد ان كماله في الحصة اما لا تلم ان المادة اذا انقسمت عند انقسام
 الجسم بل حاجتها الى ما في اخرى فان الاحتياج الى قبل هو المتصل لدارتها لا سماع تقاير مع والمادة امتداد
 الى وانما لا لا امتداد الى الحال في المتصل الى امتداد والوضع هي في عند زوال المقدار الاول

وعدت اخرى في انقسامه وعند زوالها وعوده في مثل يكون في لهما بدارتها لان في ظهور الفرق
 الفارق في الدوم واما قولهم لو كان عود الفصل على الجسم محو الى ان في اتمه بل كما في عند عود
 او قبل لا وفي الاول كما مر ولا لثاني لانها اما والعدد عند كون الجسم واداء او معدوم وكل
 الاول بعد انقسامه ان يمس له في بالعدد كانت الجسمية الى الى المسمى بالاحتياج الى ما في اخرى
 حلول الصور في يوم واداء ما من والعدد للدوم الى الى المسمى بالاحتياج الى ما في اخرى
 الكثرة لا في الصور والمادة وان لم يتقبل بعدت وعمرات فقد كثر في اتمه بل بعد ودارتها
 محدث ما مر ان ارباب وعدت في في الموقوف على عدم له صورته واداءه هو اعدله في تكملة وهو
 كما مر ان بعد الفصل لم يرد في في جسمه وعلى اثنان كون المواد للجسم حسب الاستعدادات المتضمنة
 فيه حاصله في جميع للجسم المتصل مع ادم مساهمة بالفعل وهو في فستوى بدم اصل الحجة اذ في قبل
 كون الموقوف الى الوعد ووصله تايفها وحسب الدليل في الطاري هو السالك في الموقوف في مسمى
 الجواهر العرفية فلا تاختار عدد هاء عند طر و انقسامه على الجسم ونعم كثرها وعمرها بدارتها
 لما مر ان عدتها وتعددها بعد نسخها المستعار منها المستعار من موقوف في عند حلول الامتداد الاول
 فيها وسكنه عند عاقبتها ولا يلزم من ذلك نعدامها وانما كماله ان لو كانت الوعد بدارتها لكانها
 عصبية كلاف ومن الجسم فانها لا تسمع في سفاها ولا على المادة بوزن الهاء الجسم لا ستمرها
 في الحائين بل ذلك تدمر واعلم ان كلام القوم سعيها بانها واحد بالاشخص وبالصور المتعاقبة
 عليها تاقية في الاحوال كلها والى بانها متعدي بالاشخص حتى يكون له لدارتها من غير ان تكرر
 ومع ذلك لا يعلم بطر ان الجسمية عليها كلاف الجسم كما عرفت وعلى ادمه من في جواب سعي عمرات
 الاول بل في التوال في المقدار المحل في الصور لهما حاله في مادة واحد بالاشخص في نفسه يكون كنه
 ليس محال اذ لا امتناع في طباع صور المحل في واحد بالاشخص كالفن في الناطقة لا طباع صور
 المعقولة المحل في فيها هذا جواب الحكيم عن هذا الاشكال القوي وهو حسن في حق مقتضى
 المفكر المستبصر في مفسر العلة قال ولما في الحول ان يقولوا لو وعدت الحول
 فلا يكون اما ان يكون محرم او لا وعلى الاول فاما بالاسقلال او بالسعيه واكمل باطل اما الاول فلا
 يلزم من حلول الجسمية فيها اصحاب المثلين ويلم ايضا من حلولها بدارتها دون انعكاس المسمى لا مر في وايضا
 ان اصحاب الحول في محل آخر كان الكلام في محلها كالكلام فيها وتنقسم الى ان في محل على هذا
 القدر كانت الجسمية غيبية عن المحل وهو المطلوب اذ المسمى اسما في حول الجسمية محل واما الثاني

فان على تقدير انقسامه في احوال الشبه المودعة على هذه المحلة قد علم ما مر ان الموقوف على عدم الجسم
 المميز يكون الوصف المحميبة والسعيين من لوازم الجسم المميز في عند زواله بالفضل بالزم
 اسفاه وهذا اولنا ان لا يسلح للقبول ولا بد من مولا امتداد له في اتمه بل بعضه امتداد
 وعدمه بغير امتداد الحال فيه فاعلم ان ان لو قد الجسمية وانفردا لمقابلها المسمى بها
 الامانة بسبب تصور الى فيها مسخرة وسكنه عند انكسارها وتكررها عند انقسام الجسم
 بطلان الاتصال المسمى بالمتصل بها وحصل اتصال انفراد بالعدد فيها وعند زوالها وعود
 متجدد وحصل فيها واحد فاما في هذه الاحوال المسمى بالعدد تسفد الوعد والعدد من عاقب
 الصور لعمومها لهما بعد نسخها المستعار منها فانها بوضوح يحصل لهما الاتصال المسمى
 للوضع فلا اتصال لهما وانما كلاهما الجسم المسمى في امر لازم وان الجسم المتصل به لا يفهم
 من هذا كافي باضافه الى ان بالعدد والتعدد وعدد ذلك يحل لتكامل اما قولهم لو كان تعدد
 الجسمية بعد كونها واحد موجب الحاسبها الى ما في قبل الانفصال لكان بعد اتمام عددها
 موجب الحاسبها الى ما في كثر الى وانما هو في قبل على الجسم كانت احدى بعد انقسامه
 والاتصال لا يكون كذلك لانه اذا تقابلت مع مقبولة والمادة الاولى بعدت وصدرت ارباب
 فلا هامة اخرى في قبل انقسامه لوارق عليها اسم الكلام فيها كما في الاولى ولزم ان تشمل على المواد
 وهو محال عندكم فلا تسمع الدوم والما على الى اخرى لو كانت الوعد المتصالية لازمة لهما لادانها
 لزم من كونها متصلة بدارتها اصابع قبولها الفصل المسمى بالاحتياج الى اخرى في قبل كثر ليس
 كذلك لما مر ان المادة في الفصل والوصف غير متصلي لادانها سمي منها بل كما نصفها بالعاقب
 الصور من كونها لا اتصال لهما بدارتها ولا مقدار ركانت سببها الى كل السوء في قبل كل
 بدارتها من غير حاجتها الى ما في اخرى وهذا خلاف المتصل بدارتها حسمها كان وامداد الاسماع فولها
 لهما ولا بد وان بعد مسمى قابل لهما والمجوح الى المادة هو السوء العارض للمتصل بدارتها المنقسم
 لدارتها الى المقدار لدارتها لا ما قبل الاتصال والبقية لدارتها ولا مقدار له في نفسه وهذا كما في تنقسم
 بعض اسيا على بعض الدمان في عدم بعض الدمان على بعضه في اول حيل في اتمه بل بعضها
 وانما مقدم وشان لدارتها لا بد ان كماله في الحصة اما لا تلم ان المادة اذا انقسمت عند انقسام
 الجسم بل حاجتها الى ما في اخرى فان الاحتياج الى قبل هو المتصل لدارتها لا سماع تقاير مع والمادة امتداد
 الى وانما لا لا امتداد الى الحال في المتصل الى امتداد والوضع هي في عند زوال المقدار الاول

[illegible]

لازمه مایعینه

فليس هذا البحث الاثر البارز
والبحث الاثر البارز
الافضل فوجيه فليس الاثر

انے

علم هو

قد عرفت ان هذا الكتاب قد
 صنفه المصنف في اواخر ايام
 حياته في شهر ربيع الاول
 سنة ١٠٠٠ هـ
 وكان في اواخر ايام
 حياته في شهر ربيع الاول
 سنة ١٠٠٠ هـ
 وكان في اواخر ايام
 حياته في شهر ربيع الاول
 سنة ١٠٠٠ هـ

عثمان بن عفان و غيرهما في عام ١٢٨١
 ان هذا الكتاب اطلع علىه في حسان
 ملسا، في سنة ١٢٨١ في حسان
 في سنة ١٢٨١ في حسان
 ذلك على وجهه في حسان
 حاصره في سنة ١٢٨١ في حسان
 كلامه الشيخ سليمان بن ابي بكر

لحوار بعد ذلك على انهما ما كان على ان يكونا انهما قد قيل في الاستقطة احاطت هذه
المفاهيم بآثارها في السمع وكر في المقدم الرابع ان كل ما كان موجودا في المريد عليه يوجد في بعد
واجده وادراكات امكن ان احدثت بها فانها انما هي من المريد عليه بعد ولها وها
دال على ان حصول الكل في بعد يحصل حصول كل واحد واحد وحصول كل مجموع كل واحد
في بعد ولها انما من مناهي دهاب الراكات انما هي المساهبة ان كان السامع الاول موجودا
في السامع مع المريد عليه وكذا الثالث مع ما فيه من الراكات موجود في الرابع والاربع مستعمل على
كل واحد من الراكات على الكل هكذا في كل بعد فوقي في السبيل ان التحليل في حصول
الكل بعد حصول كل واحد وحصول كل الراكات في بعد ولها المقدم الرابع في الدليل
حسب ما قال وهذا الاستنباط حصل من جهة نفسية كلام السمع ونظم برهان حيث قيل ان
راكات امكن ان يتبدل الدليل في حصول المقدم غير عليه اما على ما قدرناه ان جعلناه من تنبيه الراكات
كانت هذه المقدم تنبيه ايضا للمقدم الرابع انما احدثت حصول كل مجموع موجود من الراكات
بعد وكان مجموع الراكات انما هي المساهبة مجموعا موجودا اذا كان الكلام في وجود الراكات
انما هي المساهبة مع كونها محصورا من جهة من جهة الضلعين في تم الدليل في كل واحد من حصول
كل مجموع حصول كل مجموع مساهبه في بعد فوقي في السبيل فان اللان في حصول مجموع مساهبه في بعد
وان عني به كل مجموع ولو عد مناهي تنبيه فاما الدليل عليه فان اللان في حصول مجموع مساهبه في بعد
مساهبه في بعد فوقي في السبيل فاما الدليل عليه فان اللان في حصول مجموع مساهبه في بعد
مع المقدم في اول وهو ان اللان في حصول كل واحد واحد في مجموعا في حصول كل واحد
فلا فليكن انما في مطلقا واللام من المقدم الرابع في كل واحد واحد في حصول كل واحد واحد
انما هي المساهبة في حصول الراكات في كل واحد واحد في حصول كل واحد واحد في حصول كل واحد واحد
انما هي الراكات في مجموعها في بعد فوقي في السبيل فاما الدليل عليه فان اللان في حصول مجموع مساهبه في بعد
فان البعد الثاني مع ريادة على الاول يوجد في الثالث والثالث مع ريادة على الثاني
موجود في الرابع وهو لم يزل في ما وحدثت ارباب في محوري فالزبادات كلها في مجموعها
واجتمعا انما في تصور بعد فوقي في السبيل فاما الدليل عليه فان اللان في حصول مجموع مساهبه في بعد
بعد على هذه الزبادات انما هي المساهبة وهذا الادم بالضرورة في صورة انما هي المساهبة في حصول
انما هي المساهبة على تقدير وجود الابعاد المتزايدة الى غير النهاية الحاصلة عند الامراج وذهاب

في مقام آخر من الراكات
في مقام آخر من الراكات
في مقام آخر من الراكات

ما توف

الزبادات انما هي المساهبة في حصول الابعاد عليها وعلى تقدير اجتماعها في بعد الاستمال العوامي
على حياسته وزياده وعلى مما قلنا ان انما هي المساهبة في حصول الابعاد عليها وعلى تقدير اجتماعها في بعد
بل اذا كانت الابعاد الزبادات واجتمعا في بعد فوقي في السبيل فاما الدليل عليه فان اللان في حصول مجموع مساهبه في بعد
عليها وهو وانما اذا راجع المتأمل لتصوره في تصور المقدم الرابع في حصول المقدم الرابع في حصول المقدم الرابع
ما حبا على جواب سؤال اورد الامام على نفسه وهو ان الدليل مني على فرض بعد فوقي في السبيل
آخر الابعاد وهو انما يمكن عند سماع الراكات انما هي المساهبة في حصول الابعاد عليها وعلى تقدير اجتماعها في بعد
وفوقه بعد فوقي في السبيل فاما الدليل عليه فان اللان في حصول مجموع مساهبه في بعد
وجواب ان هذا لا يصح بل انما ان يكون يوجد بعد فوقي في السبيل فاما الدليل عليه فان اللان في حصول مجموع مساهبه في بعد
كان اسع ان يوجد فوقه بعد فوقي في السبيل فاما الدليل عليه فان اللان في حصول مجموع مساهبه في بعد
على كل واحد واحد في حصول المقدم الرابع في حصول المقدم الرابع في حصول المقدم الرابع
لنم ان يكون في كل الراكات بعد فوقي في السبيل فاما الدليل عليه فان اللان في حصول مجموع مساهبه في بعد
والا لكان فوقه بعد فوقي في السبيل فاما الدليل عليه فان اللان في حصول مجموع مساهبه في بعد
المقدمات في لزوم بعد فوقي في السبيل فاما الدليل عليه فان اللان في حصول مجموع مساهبه في بعد
مستعمل على كل واحد واحد في حصول المقدم الرابع في حصول المقدم الرابع في حصول المقدم الرابع
كل بعد فوقي في السبيل فاما الدليل عليه فان اللان في حصول مجموع مساهبه في بعد
بعد فوقي في السبيل فاما الدليل عليه فان اللان في حصول مجموع مساهبه في بعد
شرف في السبيل فاما الدليل عليه فان اللان في حصول مجموع مساهبه في بعد
في بعد فوقي في السبيل فاما الدليل عليه فان اللان في حصول مجموع مساهبه في بعد
آخر اذ لو كان في كل واحد واحد في حصول المقدم الرابع في حصول المقدم الرابع في حصول المقدم الرابع
الساكنين الذين في ما غير متناهين في كل واحد واحد في حصول المقدم الرابع في حصول المقدم الرابع في حصول المقدم الرابع
في بعد فوقي في السبيل فاما الدليل عليه فان اللان في حصول مجموع مساهبه في بعد
نقط بل عيان على كل واحد واحد في حصول المقدم الرابع في حصول المقدم الرابع في حصول المقدم الرابع
الراكات كلها في حصول المقدم الرابع في حصول المقدم الرابع في حصول المقدم الرابع
السبق في السبيل فاما الدليل عليه فان اللان في حصول مجموع مساهبه في بعد
مستعمل عليه فان اللان في حصول المقدم الرابع في حصول المقدم الرابع في حصول المقدم الرابع

واحد

اولیاد احمد خان
علی خان

والتحجور

16.

د
ستون و پنجاه
و نه
و نه

الحمد لله الذي جعلنا منكم

مقدم علیٰ ارفع و علیٰ البقیۃ
الکریب علی الدار علی الدار

الذي لا يورث طبع السم الى الابد
لقد اتيت مع ايام موسى واما سمها
والعمل به فمستط طبعه كما في

الحسوس
للامداد

[illegible]

فولسه عدم القول له
أي فذلك قول لا محالة
فيه أي الصنف على قدره
لأنه المسمى به أمارة

فلهذا عرفت ان هذا ايضا مقتضى
 الاسم لا الكلام على ما علمت
 للحصبة بل هي في الحقيقة
 لا رفة لذاتها للحصبة بل هي
 ايضا من اسرار الكمال
 الالهى

قد ما صليت في فاعلا انما
العلم انما كان في الله
او الصلوة في الله
غير اصله

ملک... ما الدنیا...
 انما فی الدنیا ما فی الدنیا...
 مثل الدنیا...
 لوجود...
 الا...

ولتستلذذوا من ثمره
من الاخشاب التي تاكل
فيها وحيثما اريد ان
يصادى صيد ما اذنا
تلك جميع الثمار وحيثما

Handwritten text in a script, likely a form of shorthand or a specific dialect, consisting of several lines of characters.

مسألة
على الوجه المذكور يكون محلها صحيح

الحاد بيان اسما ان يكون الوجود موجودا في انما اياته مملانا من غير خارج ان كانت سقوط
 هذا التقسيم حسب واسا ان اراد بقوله بعين كل واحد منها مع الآخر اسفنا من الحاد بل انما
 مورد التقسيم ان يكون الوجودها متفرقا في الصور وهو لا يحتاج الى ذلك وان لم يرد ذلك كان
 هذا التقسيم محذورا في فعل الاول بعضه تقسيم مناه للمهر وعلى ان يكون بعضها متروكا
 اجاب عنه ان السك الاول هو ما يظن ان الحاد في الصانع من حوار وجود سائر يكون
 كل واحد منهما ما لا مع الآخر وما ملان من حصره انما يبين كما لا يخفى وهذا يبين في التفرقة
 بان ابطاله متوقف على برهان التوحيد ان يقال عن سلك الدلائل من هذه الحقائق فمقتضى ان يكون
 موجودا في انما من سفسا لا اسفنا انما كانت حسب ان ورد المسئلة المتضايفين متفينا الصانع
 بما فان كل واحد من الصانع لا يحصر محتاج الى وجوده في ضرورة ان لا يكون غير الله في وجوده انما
 على الوجود في الوجود انما هو معنى الصانع لم لو سلم فالسبب في موجب للصانع منها علم
 ملازمها فلا تقض بها حسب ان الحاد في حواشي من غير حصره في قول المسئلة ان يكون كل
 منهما ما بالآخر مع الآخر بقصد واضطرار طاهر كما يظهر عند النظر في تفسيرهما في وجود
 التقسيم فلا حاجة الى ابطاله في الوجود ان برهان التوحيد ما انما في غير وار فان قوله يكون
 الاتقسام من و كما مجموع في اسفنا السك من اقسام مورد التقسيم في اسفنا مطلقا في السلام
 ولا ياتسركم وهو ظاهر فان من بعد ان اسما كوز في الصور المطلق علم او الوجود واسطة مطلق
 للمادة انما في المتأخر من انما في السك استعمالها في مواضع من الكتاب كما نقل من وعي في
 السك السك انما في الحواشي الذي يوضح العقل في العلم على الحواشي في العلم غير مسلم فخرج ان ما في
 الصانع لا يجب ان يكون قبل ما في البعد يجب ان يكون بعد والفرق مسئلة الاستواء في
 الصور من واجبة فان في فعل الفرق هنا ان البعيد يطلع على الملازمين اللد في سئل
 اذ ما بالآخر بصورا او وجودا كما انما في الوجود كونه السك و اوص في ان يكون ما في البعد بعد
 للتلائم بينهما وجودا وعلى الصانعين على وجه الاتفاق لمعلولين لعدا ان صدر راع على راع
 سطرط لا يكون انما في معلول في ربط بالآخر غير معدوم ما في العلم كما انما في العقل الذي هو علم الحواشي
 البعد بعد ذلك كانت البعيد راع في وسطا صر وما في القبل لا يكون معدوم انما في البعيد انما في كذا
 انما في الحواشي في العقل لعدم انتقال البعد من البعد ما انما في الوجود في ربط من سطرط معدوم
 عن علمها هذا وان كان في البعيد من معلول غير و لعل انما في البعيد في الاستمرار في الوجود

ملازم

ای و کوسلم لکلا و الله یومع الاصل
تکن منها سدره کار و الحمد لله
و کلام الیهوی فقط

یو انکار کرد و الله منها عسل و اف
ما ذم هذا الصبح الزهرانی
مدنا الهوا مع سلم

بل مع الحرف الآخر بالصورة امسح ان يكون على او واسطه او المطلق اي مستقلا في الماثل في العلية والوسط
 والاعرف في حسن ما عرص على قوله اسبغ ان الصورة الموصلة الى اخرى فان هذا الفصل كما
 لما اراد في بيان الصورة معدي عليها وقدم ان الحجة على انشاء على الصورة لها من على انها
 معدي بوجه ما على الصورة وسكر آخر وهو قوله لعقب بدل مع الماثل بالبدل على اطلاقه
 عن جيلاد الجسم لا يكون من اربابا ومعدا وسكر ما في ال بدل من غير انها ولا بد وان يعقب كثر
 يكون بدلا لما مضى مع انه لا يلزم ان يكون العقب مقيما للماثل بدلك بدلك مع لوم ومع ذلك
 معصا سيما وان كان في مما اذا كان المقدم هو المعدل والموعود به ولو كان غير احسب
 ما لا بد من جعل ما لا ناسع الساقفة في قدمه ان يعقب الصورة معدي عليها لا احسبها ان
 صورة ما كما انفس السمع عليه هذا وانها حصة من مسحة من غير انها لا يعقبها على مسحة ما
 او على الصورة المتصرفة بها من هذه الجهة فالمتكلم المذكور في السام المذكور في الاحلاف
 الاعمار من كثر عرفت في الساقفة لا يلزم لو ينزل في السمع السات للماثل فيما مضى هو غير ما في هذا
 واما لم يدرك مع اننا نسا معان التعديت مرارا واما ان السام في غير واردا لا السمع ادعى ان
 معقب السام مع الماثل به وما ذكره المستحكي على ان العقب بالبدل في السمع الجسم ما في اربابا
 من آخر كانه اذا لم يعم العقب بالبدل الجسم لم يعم به الماثل لا يكونا من مولى لوم العقب
 به الماثل لعموم ما الجسم على ان يفيض الماثل لا يكونا من مولى لوم العقب بالبدل في السمع الجسم
 البدل في الصورة الدال على الماثل في الصورة الحادثة الذي هو جوهر يكون مع الماثل
 حوصرا والنفص الاخر انما لا يجهل لو كان في البدل مقيما للماثل يكون بدلا مقيما لها كما في الصورة التي يعلم
 فيها فان البدل لما كانت مفعولها كان العقب بدل مفعولها بالبدل المعام مقام البدل في المقدم
 او خصوصية الدال والمادة بلعاه في السقيم لما امر ولو سلم ذلك في كل ما روي في الحلف فيها
 وهو منع فان يعقب البدل الموزن نحوها وان لم تقوم الجسم في كونها حصة لكن في قوله بالبدل
 من حيث كونها موصولة من غير لزوم دو باعتبار افتقار السحبات الى اعراس الجسم
 واصفا الجسم اليها على هذا التفسير لا حلا فيهما افتقار الجسم من حيث هو متشخص محتاج
 الى ان يمارس من حيث هو انزل سلا لا من حيث هو ان يمارس في الاثن من حيث هو ان يمارس في الاثن
 الى الجسم من حيث هو جسم مالا من حيث هو متشخص من حيث هو ان يمارس في الاثن من حيث هو ان يمارس في الاثن
 المعين في مقته محتاج الى ان يمارس في الاثن من حيث هو ان يمارس في الاثن من حيث هو ان يمارس في الاثن

في قوله بالبدل في الصورة الدال على الماثل في الصورة الحادثة الذي هو جوهر يكون مع الماثل
 حوصرا والنفص الاخر انما لا يجهل لو كان في البدل مقيما للماثل يكون بدلا مقيما لها كما في الصورة التي يعلم
 فيها فان البدل لما كانت مفعولها كان العقب بدل مفعولها بالبدل المعام مقام البدل في المقدم
 او خصوصية الدال والمادة بلعاه في السقيم لما امر ولو سلم ذلك في كل ما روي في الحلف فيها
 وهو منع فان يعقب البدل الموزن نحوها وان لم تقوم الجسم في كونها حصة لكن في قوله بالبدل
 من حيث كونها موصولة من غير لزوم دو باعتبار افتقار السحبات الى اعراس الجسم
 واصفا الجسم اليها على هذا التفسير لا حلا فيهما افتقار الجسم من حيث هو متشخص محتاج
 الى ان يمارس من حيث هو انزل سلا لا من حيث هو ان يمارس في الاثن من حيث هو ان يمارس في الاثن
 الى الجسم من حيث هو جسم مالا من حيث هو متشخص من حيث هو ان يمارس في الاثن من حيث هو ان يمارس في الاثن

الصفح الوجهين واما قوله لا يلزم ان يكون هذا الماثل في صور ما مقوم الى اخرى اي معقب بالبدل
 بعد كون مقيما للماثل بالبدل لا يلزم ان يكون صور ادا يلزم من كون مقيما ان يكون صور كما مر
 في الصورة المذكورة انما قد علم ان السحبات وجود الصورة محمدا في مقيما للماثل اي
 بدلا فقط وذلك بقوله لا يلزم ان يكون صور ادا يلزم من كون مقيما للماثل ان يكون صور كما في الماثل في
 فان يعقب بدل في البدل مع الماثل على تقدير التنزل مع ان ليس بصورة وطرفا سحابة في جعل كل مقيم
 للماثل صور بكل اسم لم ينفذ في كل بدلة من بدلات طبيعة ما مقوم لها هو على طر من باب اتمام
 العكس فان السحابة ادعى ان يكون صور مقيم لما مر من افتقار البدل وجودها اليها ولا يعكس كليم
 لتعقب ما ذكره بل لو انضم الى التوضيح كون الماثل هو هو الصورة الاخر ما هو في كونه صور ادا هو معناها
 ولا يعقب الا يكون الصورة الجسم المتشخص باعسا وسحبات يعارض في وطرفا سميت بالسحبات لانها
 اعراس موصولة الى الماثل في السحابة في الجسم المقدم هو هو موصولة واما قوله فعلمنا ان يعقب
 البدل لا يجب ان يقيم الماثل بالبدل في السحابة لا في قوله لا يلزم ان يكون صور ادا هو معناها
 يعقب الا في مقيما الجسم المتشخص بالان في مولا في كون الماثل معدي بصورة السحابة في كون
 الجسم مقيما للماثل الجسم المتشخص في سحبات يعقب موام الماثل بصورة الحادثة وهو على
 واعلم ان الجيب مهم من كلام المستحكي في السواين الاول ان يعقب البدل لا يلزم ان يكون
 لتعقب في الزمان يعقب البدل على تقدير افتقار الماثل لا يلزم ان يكون صور ومهم من قوله فعلمنا ان يعقب
 للسام لا ادا هو مولى لما ذكره على الاول وهو انقص كل كثر على عطف هذا ان لا يرضى
 اصون في هذا الطويل سورا ومولا على الا في على السطر انقص كل كثر على عطف هذا ان لا يرضى
 السام صرا على عطف هذا على السام ان لا يرضى هذا ما في السام ان لا يرضى هذا ما في السام
 عسا في آخر وجه صحيح وجود كل منهما في عدم الفرق وانما في السحبات موصولة في قوله الماثل
 اما ان الذي هو في قوله لا يكون سورا يكون سورا في عدم الفرق وانما في السحبات موصولة في قوله الماثل
 موصولة في قوله لا يكون سورا يكون سورا في عدم الفرق وانما في السحبات موصولة في قوله الماثل
 عني في السحبات لا يبعد ان يعقب كل منهما عن اخره في ذات الماثل ان كل منهما يعقب في السحبات
 لها هذا الوجه اعني مقيما في هذا الاحتمال لو لم يوص في سالا الوعد والاحصاء في ابطال
 الى ذلك كلف وان لم يمثلا في اصوات كالسور والبنوع لا يوص في الاصابع علم احصاء
 في سالا في السور والبنوع لا يوص في اصوات كالسور والبنوع لا يوص في الاصابع علم احصاء

واما قوله لا يلزم ان يكون صور ادا يلزم من كون مقيما ان يكون صور كما مر
 في الصورة المذكورة انما قد علم ان السحبات وجود الصورة محمدا في مقيما للماثل اي
 بدلا فقط وذلك بقوله لا يلزم ان يكون صور ادا يلزم من كون مقيما للماثل ان يكون صور كما في الماثل في

اعلم قوله لا يلزم

احرار الفعليه بالحق فانما تصور قبل اداء المحل على الفرضين اما الفعليه بالحق في الفصل بعد
 ذلك طلب احرار في الوجود في امان والصوره بحجج وان سميت الاول على ان ساد الوجود في كون
 في صفة امان الى الصور والقبول في امان فاعرفه وهذا ايضا على طرقات اختلفت في مكان
 الخارج واما في قول الشيخ بل حيث يلزم انما هو بعد كون جثمانه مستقر في السطح
 لم يلزم جثمانه مستقر في كل ما يرضى في متوسطه لانه كان يوت في الوسط للصوره اقدم
 من يوت في الوسط اذ هو في الوسط وكان عروضا له في كل عروضا للسطح وهو باطل
 لان النهاية امام عارضه للسطح والعارضه متاخر عن عروضا فيكون عروضا له في الجثمان
 قبل عروضا للسطح لانه منع امتناعه لوان متاخر عن عارضه فيكون عروضا له في السطح فيكون متاخر
 لا مراد كون مستقرا على يوت في ذلك فتنقل في السطح والنهاية الماخذه من السطح حار ان يكون سببا
 لثبوت السطح لعدم عارضه للجثمان كما مر في المطلق في الوسط في هاتين الحالتين مع علو الاكبر
 وانه لانه يكون على ثبوت الاكبر لا من غير ذلك فانه ما وقع هذا قوله في السطح في السطح
 كون الاوسط معلولا للاكبر ويكره في علم الحصول في الاكبر لا من غير عارض
 من عوارض الاكبر ومن الجائز ان يكون معلولا في السطح على ثبوت صفة اخرى فان حركة النار معلولة
 بطبيعتها في تصير على حصول طسقتها عند انشائها في سبب هذا القطر واحب ان يكون
 النهاية عارضه للسطح اذ انما هي مضاف حقيق وقوله فيما مر انها مضاف مشهور في الوجود خلاف
 مضافا فان قيل لا ساقط من هاتين المضافات عارضا عنها في هاتين النهايتين في المجموع المركب
 من النهايتين مع السطح واما هاتين المضافات في نفسهما معروضة عن ولاخفاء انها من هاتين النهايتين
 حصل اذ نفس النهايتين كذلك وعرفته وهذا شقير فلام الامام فلا وجه لقوله فان اخذ
 فلنا محسد جوابه مردود لان النهاية عارضه في السطح فيكون السطح فيكون مضافا عن
 عروضا للعارضه في السطح الجثمان عروضا عنها اما بقول بعد عروضا للعارضه في السطح فيكون
 مضافا عن عروضا للسطح الجثمان وما يكون متاخر عن شيء مع ان يكون سببا لكونه في ذلك لعارضه
 لمعروفه مع ان يكون النهاية سببا لكونه في السطح فيكون السطح فيكون مضافا عن
 ولعل من السائل فيكون في البرهان في الوسط عليه الا فيكون دور الخارج وكلامه ان يكون
 النهاية على ثبوت السطح الجثمان في الخارج مع عارضه في السطح في الجثمان في الكلام لا في
 النهاية مضافا حقيقا هو اقدم من ان يكون مضافا في السطح فيكون جوابه في ذلك جيبا

في قوله السطح الجثمان
 في قوله السطح الجثمان
 في قوله السطح الجثمان
 في قوله السطح الجثمان

في الكلام ولعل الجيب هو الدور في خصوصية الجبل ما متى سلم ان النهاية متاخر عن السطح فيكون
 القول في السطح كون سببا لقيام السطح لعدم الجبل لا سببا كون المتاخر على قيام العوض على الجبل
 فانه بنفسه متاخر عن الجبل حاله فيكون وهو محال في علمه وهذا الفرق بين غير من المثالبين
 مما نحن فيه يعطى المتاخر للعدم عليه صفة القيام محال في المثالبين يعطى المتاخر صفة رايه
 لوجوده مستقرا عليه ولا دل محسد دون السطح ما عرفت في باب من انما لا يتكلم في النهاية
 متاخر مطلقا عنه فان النهاية بمعنى انقطاع امتداد الجثمان في السطح فحقيقه مستقرا على السطح
 لما مر ان الجثمان اذا انقطع وانتهى عن التعلق يحصل السطح والنهاية المتاخر هي اعتبار اصاح النهاية
 ان السطح لا باعتبار اصاحه في الجثمان فيكون سببا لثبوت السطح الجثمان في السطح فيكون
 انما في هذا ان انقطاع الماخذه في السطح فيكون سببا لثبوت السطح الجثمان في السطح فيكون
 وانقطاعه وانتهى عن التعلق في السطح فيكون سببا لثبوت السطح الجثمان في السطح فيكون
 لما مر وحده يكون على ثبوت السطح فيكون سببا لثبوت السطح الجثمان في السطح فيكون
 على السطح فيكون سببا لثبوت السطح الجثمان في السطح فيكون سببا لثبوت السطح الجثمان في السطح فيكون
 الاقطار ان يكون ما لا يسلم ان الانسان لا يصير مركزا لثبوت السطح الجثمان في السطح فيكون
 لا سببا في مكان حصوله في السطح فيكون سببا لثبوت السطح الجثمان في السطح فيكون
 محال في السطح فيكون سببا لثبوت السطح الجثمان في السطح فيكون سببا لثبوت السطح الجثمان في السطح فيكون
 محال في السطح فيكون سببا لثبوت السطح الجثمان في السطح فيكون سببا لثبوت السطح الجثمان في السطح فيكون
 حاصل في السطح فيكون سببا لثبوت السطح الجثمان في السطح فيكون سببا لثبوت السطح الجثمان في السطح فيكون
 النقطة هي كون النقطة التي تقع في القطر ما بين السطح والارض والارض والارض والارض
 يكون مرون بالثبوت فيكون سببا لثبوت السطح الجثمان في السطح فيكون سببا لثبوت السطح الجثمان في السطح فيكون
 القول في اختلاف احرار لا يوجب السطح الفعليه وهو ايضا مستكمل في ان التزم ذلك لم يلزم
 مركز الانسان والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
 اما بعد ما في الفعل عند الاخر وقد مر في السطح الفعليه وهو ايضا مستكمل في ان التزم ذلك لم يلزم
 والعرض ليس فيها شيء من النقطة في الفعل في السطح واما قوله لا سببا في السطح فيكون سببا لثبوت السطح الجثمان في السطح فيكون
 فعلا في السطح فيكون سببا لثبوت السطح الجثمان في السطح فيكون سببا لثبوت السطح الجثمان في السطح فيكون
 ما هو من محال فيكون سببا لثبوت السطح الجثمان في السطح فيكون سببا لثبوت السطح الجثمان في السطح فيكون

في قوله السطح الجثمان
 في قوله السطح الجثمان
 في قوله السطح الجثمان

في قوله السطح الجثمان
 في قوله السطح الجثمان
 في قوله السطح الجثمان

في قوله السطح الجثمان

في قوله السطح الجثمان

۱. *مجلس*
 ۲. *مجلس*
 ۳. *مجلس*
 ۴. *مجلس*
 ۵. *مجلس*
 ۶. *مجلس*
 ۷. *مجلس*
 ۸. *مجلس*
 ۹. *مجلس*
 ۱۰. *مجلس*

[illegible]

مستند دکن ۴

[illegible]

اربع عدد اصدقاها واما ادا من بعد ما بها عددها و

[illegible]

از مع انوار الکاف مع سند اول
معرض المجيب للحوار و قد استند

ارفع علم الملائكة
 العائدين اليك بعد
 موتهم وعدت
 عدرا يفتي لربنا ما لم
 اعينه على ما
 لم يقتض به ما رأه
 المعاد في ما كان المحذور
 المحرم احيى ما لم
 يصح صوره
 المحرم ما في كل الما
 من عدم الوجه الغير
 الواقع فلا بد من وقوعه
 في جميع الصور مع ما راد
 في جميع المعاد والرجعة
 عليها الى المعاد

1.2

[illegible]

طبعاً لا يابى عليه ولو سلم هذا الدليل من كل سائر الكليات لا يفي بما قلناه من ان الحجب قد يمتنع في بعض
 الحالات ليس كغيره وكما هو مبادى على ايدى واحداً منها سوسطاً اشعر وانما هو الطبع والخاص
 وعلماً لما قلناه من ان حواجزه واعمق دليل اسم على كون محركاتها من هذا القبيل مستند بوضوح
 الاول على قول كل سوسطاً طبعاً على ان يكون السد من السد لا من غيره من السد وهو السد استرا
 المتبادلات في اللوازم ولا يحكم بما هو قف على ان كل ما يقع على السوسط على سوسطاً ولا سيما ذلك
 في النظم الاول ما هو مكرر من حواجز اسماء على قول كل ما يقع على السوسط من حواجز مستند لما سألنا
 لا يميل الى التبدل في كل ما هو مستند الى ما كان له من السد لا من غيره من السد وهو السد استرا
 الحاصل في سائر سوا من حواجزه واسترطاً واعمق دليل اسم على كون محركاتها من هذا القبيل مستند بوضوح
 وجود التبادلات في حصول السد استرطاً وارتفاع اللوازم وحسنه في حق السوسط على ان يكون السد من السد
 ولكن لا نعلم اسراراً هذا الامكان في حواجز ايدى السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 حصول السد استرا في حواجزه كالحاصل في حصوله في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 كما قال هذا القطر على حواجزه في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 حصول الحرف غير المتبادلات في حواجزه في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 اذا علم بقوله لها لا يكتفي في العلم بالاسعدا وانما لها العلم بالاسعدا وانما لها العلم بالاسعدا
 السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 الحرف على وجود ايدى حواجزه في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 على العلم في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 معوضاً في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 لذلك في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 ايدى السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 الى حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 الحواجز في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 الاول السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 لزم من السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 الحركات المختلفة ما يكون بعضها اولى من بعض في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه

الحركة

مستند

وانما ملوحه الاول المختلفة الى الجهات المختلفة من ان لزم من حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 مختلف وان لم يلزم امتنع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 وهو ملوحه المطلوب في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 عن اللوازم في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 على حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 سطر الى طباعه والوجه المحذور في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 مبدأ ايدى السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 مبدأ ايدى السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 مستند الى حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 المثال المذكور في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 الحركات المختلفة في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 وهو ايدى السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 حركاته مستند الى حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 هذا حاله وهذا المعنى مستند الى حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 وجود مبدأ ايدى السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 ولا نقض في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 أي مستند الى حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 لا ينافي في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 منحصراً في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 والا لان يستلزم في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 اتفاهها بالاسد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 ما يميل الى التبدل في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 متفق عليه في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 ووجوده مع عدم الحواجز في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 عليه الحركات المختلفة في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه

في سطره من حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه

دور السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 لا ينافي في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 منحصراً في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 وطبقاً الى حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 غير طبيعي في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه

ارا ما في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 على حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 منحصراً في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 لا ينافي في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 منحصراً في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 والا لان يستلزم في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 اتفاهها بالاسد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 ما يميل الى التبدل في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 متفق عليه في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 ووجوده مع عدم الحواجز في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه
 عليه الحركات المختلفة في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه وارتفاع السد استرا في حواجزه

ملحوظ

به اعتقاد اسبب كل حقائقا غير معلومة نعم ونحو طائفة من حق الموضع بانها صفت المحسوسات
 الطاهرة متصورة لكل احد من غير حيل يعرفها ان يعرفها الا بالاصح او المساوي وما
 ما طلاق يعرفها باطلا واجاب بانقل عن السمع قال في الاسفار ونحوه من كتب ان المحسوسات
 سمع يعرفها لانها لا بد وان تتم على اصافات وامسارات لانها كما قال في تعريف السمع
 ان كنهه مدرك بالسمع وعلى هذا فانها لا بد على اعيانها بالسمع لا بغيره فيعرفها ما سبب
 الاحساس بها وذلك في كل من قد حسا فقد علما فمتنع يعرفها بالسمع العرف بالاف
 ادلائل منها صفة طائفة لا يقتضي في السمع عرف الحرارة والبرودة وعموما من المحسوسات واما
 ما نقل من الحدود فهو تفسير اللفظ لا التحقيق لحدود كما في العاقبة بالسمعية على مثل هذه
 المعاني هذا مع ان كل هذا من بعد ما لا يوافق المحسوسات عند ادخالها في الاسفار وهذا
 وقد عرفت في كل اعدادها قال في القدر اذا ما كنت في السام والاعراض على ما نقل عن
 الاسفار في الرطوبة وبما انها في المشهور عار عن البلية اي كون الجسم بحيث يمتنع بعينه وهو
 باطل لان الجسم كلما كان رطب كان اقل الصافي في ان الماء الصافي جدا اذا امتس في الصبيح
 كان المنصق اقل من غير الصافي او من يغسل فعلى ان الصافي ليس خالصتها ولما بطل
 هذا العار والرطوبة قبول الاشكال العريضة وتركها بسهولة ورسمها بانها كفيها يكون الجسم
 بها سهل القبول للاشكال العريضة وتركها بالسوس كفيها يكون الجسم بها سهل القبول لانها
 بعد قبولها بانها على القول الاستدلال على ان الرطوبة الكيفية
 المتصورة بسهولة القبول والكيفية المهيئة بسهولة التصاق غير استدلال في الرطوبة لاختلافها
 بالصفة لا تكثر لاجل النزاع في اطلاق لفظ الرطوبة على كل هذا لا بعد ما ذكره عليه بل انما كل
 على ان الرطب اذا احتلط باليابس فادخله شمسك التشتت معلوم ان كل ما حصل اذ اقبلنا
 الرطوبة في البلاد احلاط الهواء بالتراب لما يشك لا بعد الاستمسك وانفقوا الصافي على
 ان النار باسنة مع انما فهم على انها اطفأ لفا صر وارتقا فاما وسهولة القبول للاشكال
 فمع تفسيرها كما ذكره السمع واما حدثت لفسل فضعيف لانا لا نشعرها بسهولة التصاق
 فقط بل بالانفصال عنه ومعلوم ان هذه الكيفية في الماء اكمل منها في العسل ولا يكون العسل رطب
 منه والجب بان الشئ في الرطوبة الكيفية الموصية بسهولة الفرق في الاتصال والسهولة
 بانها بلها وبوليس يعرف بها اد لو قصد ذلك لعرف ولا الحار والبرودة يكون اكل من المحسوسات

فان

ط
واليس

محسوسا بالبرودة في غير ما لا مرجح فاني قلت انها من السمات لاراد الرطوبة
 والبرودة ولهذا عدل عن تعريف الاولين في عرف من حيث وجودها في الرطوبة
 فاستويا اسبب تفسير لفظ ان الحار والبرودة بالبرودة والبرودة بالبرودة
 هذا التفسير هو الخفاء في قد طال النزاع من اهل العلم في تفسيرها بالبرودة المحسوسات في علم ان النزاع
 غير لفظي لابطال كل منهما بتفسير آخر فوجد ان الرطوبة تدور في الحار والبرودة في البارد
 الكون في الشئ وصاحب القدر فالشئ منع من تفسير الرطوبة بالبرودة لا بد في الشئ ان البرودة
 هي الرطوبة العريضة الواقعة على سطح الجسم كما ان الانقاع في العريضة الساكنة في عمقه والخفاء علم
 البرودة في الشئ من مثل وصاحب القدر مع عن تفسيرها كما قال الشئ كما عرفت في الشئ لم يثبت هذا
 عنها اذ المقصود هنا السبب على هذه الكيفيات ونها ان الكلام على السام والمساهة دون السمع
 في البحث اذ السامات القياسية والناقضات الاعتبارية ولما كان المقصود ذلك اعرضنا عن
 البحث وامرنا على مقصود واعرضنا عن سبب كات المفروض في سبب المحسوسات فاشاهدنا
 وقوع النزاع من اهل العلم في ابطال كل منهما بتفسير آخر للرطوبة دليل على ان النزاع غير لفظي واما
 حل المسكن المذكور في موضع مناسب للبحث والنظر قال في تفسير السوس والصلابة
 اعلم ان الجسم اذا كان يمتنع في الصبيح او ما عرى بحرها من ان يمتنع في حال مورثة الحار في السوس
 فيه وحدوث شكل التغيير فيه واستعداد القبول للانغراز والصلابة في القيد في الخير وكذلك
 الصلابة في انما لا يمتنع في الصبيح وهذا في امور بل في عدم الانغراز وتقاء السوس الذي في المقاومة
 وهذا الثالث ليس هو الصلابة في انما لا يمتنع في الرق المنفوخ فيه مقاومة ولا صلابة في الصلابة
 في الاستعداد لشد يد كونه في الصبيح حاصل في الشئ الذي الكيفية التي يكون الجسم مستعدا
 للانفعال عن السكس الحار والصلابة في الكيفية المتقابلة له وهو ما ذكره الشئ في تفسير الرطوبة
 والبرودة في هذا العلم ان السوس في الرطب اليابس والصلابة في الشئ في الرطوبة
 والفرق ظاهر واجيب عن الفرق بحسب الماهية على تفسيره في الرطب وليس محسوسات
 صرور انها من المحسوسات بحسب الماهية والفرق من الصفات لا استعدادية والاستعدادات
 لا يكون محسوسات من حيث هي استعدادات فتباينها بالماهية وما لو تباين الفرق في هذا الشئ آثارها
 اي سهولة الانفعال عن العار في الرطوبة في هذا ما ههنا عند تصور الآثار دون تعريف الرطوبة والبرودة
 لكن انما من المحسوسات واما ذكر معاني اللفظها لغير ما هيتهما عن ما هيتهما لا يكون ذلك تعريفها

مجلس اول در بیان احوال و سیرت حضرت علی علیه السلام

وحصر بالنسبة الى السوالين ولا مانع بعد طواف الفرض واعترض على العاشر المذكور
 في الصورة والكيفية بقا الاول عند روال السائيه وصيها كما اذا اها من هذا لا يشر
 في النار لانها لا تلي بعد روال حرارتها عنها ولا في الهواء لعدم رقابته بعد روال اليعان
 والرتوبه عنه ولا في الارض لانها لا تلي بعد روال الجود عنها فلم يكن الحجة عامه واجيب
 بان ان عني من روال الثلث عند روال كفيها مطلقا او في البساط الغير الباقية على صلاتها
 كما في المركبات ممنوع لا حلا في هذه العناصير بسبب الكيفيات وضعفها كما لا يفي من
 كونها رافعي حرارتها من الهواء كالمركبات من آخر فتكون الارض كالمركبات من
 الارض مبرور الثلث عما كانت عليها فاحادها المولى في صلاتها ولا يلزم من ذلك روالها
 وان عني من روالها عند روالها في البساط الصفر في مستقيم ولكن لا يشر في روع في الشح
 ادلا لزم من كون البساط عند صلاته بار والحرارة في روعها ان يكون بار والها عند
 التركيب حتى اذا استقرت اسلي المركبات كالمركبات او يوصل ان عني من روالها عند روالها
 ما يكفي بمسلم ولكن البساط المبرور لم ينزل بارها بل انكسرت سورتها ولهذا قال بدلت
 دون رات مع مولا مستقيم الزوال لزم اسفار الصوت والثلث وان عني بذلك المنكس
 ممنوع لا حلا فيها بالشد والضعف كما هو واجبه جاز ان يتوسط حرارتها بالاروميه
 الهواء مع تقار صورتهما لا انكسار روع كفيته كل منهما بصوت الاخر ومان ان يصير روع رطبة
 لا يفي في البديل اقتران الماء مع تقار صورتهما المبرور لم يعلم ان عني في قول السمع واما بدلت
 الكيفية مع تقار الصوت بل على انه لم يكن روالها مع تقار الصوت فلما كليا على البساط
 كلها كل روع روال الا قاتر روع الحكم فالحج مختص بالبساط السائيه على حرارتها فلم يتج
 السؤال الاول والاخر او اعترض ايضا على الوجه الثاني وهو ان الصور لا تستد
 ولا يوضع الكيفيات بخلاف ما في قائم الكيفية لا تفاوت فلما اذا انصرفت لم يدر في
 تلك الحال المبرور لم يحصل له مقاصد الزوال فالرابط ان اعتبر روع الكيفية كما في ذلك طال
 لها وحصل لا بد وان عنيها كفيته لفي والافلا كفيته فيها وان لم يغيرها كان ذلك روع الا
 الامر طارح من ما عنيها مع البديل الكيفية ايضا فان عني طلت الجاهل وان طلت روع الصوت
 هو محمل على كل طارح جوابه مني على عني السمع والضعف في العزم فيقول
 ان عني الزند فيه بان روع المحل الواحد السائيه في موصوفه في كل نوع من الحال الغير التا

آنم

اسمع ما اقام الدليل على وقوع الاستحالة الا في الحار والبارد واما في الرطب اليابس فلا
ولا يلزم من قول انما لا يحلها ما لا يلزم من صحة سخن انما يسترد النار ونحوها
واحسب بان السهم مركب لوقوع طاهر في المركبات المتشابهة الا انما هي ليست
مبعان الهواء وهو في الارض كالقير ونحوه فان وجوده في الارض على وجوده في متوسطة
منها الامعاء حصول هذا المنزج بدور استحالته كقضية ايمان والحدود وهو ظاهر عند
من اعتبر المتراجحات في المركبات المذكورة واعتبر ان يضا على الاثير من محال الاكالة
وهو ان الحد يسترد الموضوع فوق الاستحالة بالانكسار فيسترد الاستحالة فان الموضوع
هو قوامه ان يكون راد بل هو جسيم ارضي او هوائي وسراويل بارد بطبيعته يبرد ليس
بالاستحالة بل برجوعه الى طبيعته واثبات ان كان بارد فاسترد لما قلنا فان كان حار لم
يحق ان ينع الخفة لان طبيعته اذا كانت حارة ولا سلك له ببرد كانت برودة بطريق
الاستحالة فلم يرد ما فوقه مطلقا واحسب بان بروديه لو لم يكن الاستحالة لكان بالرجوع
الى طبيعته ولو كان كذلك لوصفه ان يرد اذا وضع على موضع كان بالانكسار حارا لكنه
باطل بالحيث وانما يستعرض على قوله لو كان الكون لكانت النار كانه على الغضا
وحسب وجب ان يظهر بالرضح والسحق وهو باطل بالحس في مفوض الادب والحيات
كالبرسوز فان حرارته الهوائية كثر الاثر في النار بل في فها مع عدم ظهورها للحس عند
الرضح والسحق فلم لا يكون مثله هنا فان قيل بل ياتر بالخاصية عند انفعال بدن الحي
عند ما يبر من حرارته كان قولنا بالخاصية لا كقضية وهو باطل عند الأطباء واجيب
منع النقض بها فان فيها لعل نارته كما قال به الأطباء واما لظهور الحس عند الرضح
والسحق لكونها منكشفة كقضية بواسطة المتراجح فان اعتبر فوايده لزمهم القول بالاكالة
ونقض مدعيتهم والذمهم ما حرم من حرم ظهورها للحس عند الرضح والسحق لعدم اكسار
سورتها الى ان يقال ثم ايضا ما عكس وهو عدم معلوم وانما يستعرض على قوله واعذر كل
من ارجح لنوع ما في الشرح جري هذا الفصل على قانون الخطاب والافضل من ارجح مستبعد
لدائره لقبول صورته وما كان يتبالي في لذاته امتنع ان يكون جعل غير لما بين في النمط
الخامس ان وجود الحد في ان كان نفعيا فاعل يمكن كونه مسبوقا بالعدم لذاته لا فاعل
فكذلك وجود المتراجح وان كان فاعل لا ان استبعاد لقبول صورته نوعي لا لادارة فاعل

ان حرارته الهوائية

بوجود

واحسب بان الاستحالة لا تكون فاعل ان يمتنع مطلقا فان استبعاد من اللزوم
والصفات الدائرية للمراجح وصفات الشيء ولو ازمه بعلته فاعل الشيء وان لم يمتنع فاعل مباحين
وان فاعل السواد هو الذي يفعل او لا لونا واما ما نقل عنهم فليس على ما فهم بل مرادهم
ان لو ازم الشيء لا يمتنع فاعل مباحين من الذات بل فاعلها هو الفاعل للذات كمن لا يمتنع
الذات فان بعض الصفات محتاج مع فاعل للذات والذات ان يبر ما كان الوجود ونحو
هذا هو الفرق بين لوازم الذات وبين غيرها ومسلم ان يمتنع فاعل مباحين لا يفيد وعلى
انما المراد من قولهم ان لما هاتين المركبتين ليست جعل فاعل ي بجاعل معاصر فاعل الامر
وهي اسناد هذه الاستعدادات الى عللها في بحث محي في الفهم طائفة اسناد من اسنادها
الى السوات في معونتها لها واعبر عن قول الشيخ وانما يمتنع فاعل المكنز المراج
الانساني الى آخره بان كلامه مشعر بان كلما كان المراج اقرب الى الاعتدال كانت الصورة
الحاصلة له اكمل هذه القضية بحث فان المباحث الطبية شهدت بان عدل الاعضاء جلد
الاصابع وامرهما من اعتدال القلب وكان ينبغي ان يكون قبول تلك الجذبة لقوة الحيث
والدفع الى من قبول القلب التزوج لها ولو كان كذلك لكان العضو الرئيس هو تلك
الجلدة لا القلب ولما كان كذلك لطلو كذا ما قاله واحسب بان ما لا يمكن ان يكون وجب
معلق النفس نهالا بالقلب اما بوجه لو كانت اقرب الى المروية الى الاعتدال وهو ممنوع
وجه المباحث الطبية الى آخره ليس كذلك فان الشرح ذكر انها عدل الاعضاء وهو لا شك
ان يكون لعدل الامر حتى يجب معلق اكمل الصور بكف فان الاعضاء من حيث هي اعضاء
عمر قربة من اعتدال القلب المكنز المقيدين عليها كما لا على خلاف في وقوع المعلق للنفس
واضا انما هي ماد كتم لو كان المعلق هو اول القلب ليست كذلك بل لكونه من امر
التي فيه قربة من المتساوي وهو المعلق لول والمراج المستبعد لقبول الصورة الحيوانية
فضلا عن ان ثنائيتها ليس من لوازم القلب واعضاء بل من لوازم الادوار التي
التي في الحصة فيه على التساوي وهو اول المراج متعلق به النفس ولكن لا يحتاج الى
في حفظها وكما لها الشئ من انواعه ان يمتنع فاعل مباحين من الذات كمن لا يمتنع
معلق النفس بالعدم بان يمتنع للثبات بالذم بالعدم من الحس والحر كمن يمتنع
الاعضاء بحسب حاجتها في افعالها المختلفة من الحذب والاشكال والاعطاء والقبول

ان يمتنع

وعمود كذا ان ينتهي الى جلد الأذن فالملح الاول الروح لا القلب ليلزم ما ذكرتم وولد
 الأذن ليس هو العدل الامم ليلزم بعلفها به هذا ما قاله من منع عليه بما لا يلق لها
 وانت اذا جعلت طاعة الامام واحدة التامل فيه علمت ان هذا الموضع لا يكون محكما
 قال الكلام على النمط الثالث وفيه قال سلام ان طاهر
 كلام الشبهة الفصل الاول في بيان ان الانسان لا يفعل من ادراك ذاته في شيء من
 الأحوال أصلا ولم ينزل من هذه القضية اولها او برهانها وعلى الانسان ان يدركها عليها حجة
 أصلا فليست كالمسألة المباحة وسواء ما انها اولية او لا فليست كالمسألة المباحة او لا فليست كالمسألة
 من صناعته بل عقلا هذه وهي ان يدرك الانسان حاله في النوم والسكر ونحوهما ان لكل اعظم
 من الحيز في تفاوت بينهما في الجلاء والقاء بل جلد الاول مسكوكا فيها وكانت برهانها
 محتاجا الى دليل ثم ذكر عليها دليلين وضعفهما بما لا حاجة الى ذكرهما واحاطا غير الحقيقة
 بان كل ذلك حجة لا فائدة في الاشتغال بها ان يعلم كل احد بوجود ذاته اولي ولهذا قيل
 اربا اول الادراكات في الانسان في ذلك امر في عند يعلو نفسه بانها خال من علوم مغايرة
 لذاته كما لا يخفى ولا سلك في ذلك وضوحا وانها ادراك مسكوكا فيها وهذا شأنه في البيان
 والبدل علماء صناعة التجريد في العلم بصدق هذه القضية وبما لا يخفى ان كل علم له ادراكات
 الخاصة بضروري والا لا يفتقر العلم بها الى وسط مسموع حصوله بدوني لكنه في الغرض المذكور حاصل
 بدوني في حصوله بغير وسط مطلقا وادراكات اولية كان حكم كونها برهانها خبثا واما التفاوت
 المذكور فلا يسلح له في موضوع التفاوت من اوليات كما في البطريات بواسطة ولا تصور اطرافها
 وحقاير ودر ذلك المنطق كلف في هذه القضية متعلقة بنفس الحكم لا غير كما في منطق
 الاستدلال على برهانيتها بالتفاوت المذكور وان يقول سطرتهما وبرهانها عليها حجة
 خطا ايضا نعم اعلم حقيقة المشار اليها باننا وتجردها وصورتهما محتاج الى دليل وليس
 الآن فيها بل وجود ادراكات المدرك للبدن ثم استدرك المصون فيمكننا ان هو في
 الانسان غير الجسم بان يقول لا يمكن ان الانسان قد يتفقد ان يكون على ما يوجد حال عقلية من
 كل اعضاءه والمعلوم غير ما هو غير المعلوم هو تسمية اعضاءه وهذا القدر مع ان التطويلات
 المذكورة ثم هو معارض في النفس في كل احد يعلم ذاته المخصوصة مع اير لا يخطئ بالبرهان
 الى ان نفسه الى يقولون بها فيجدر بهم ان هذا عدل عما لا يكون واحدا عن هذا التفسير

هذا هو الوجه في كونها برهانها

وما اختصاره من دليل اسم معينه لمراد الشبهة وان الانسان لا يفعل من ادراكه شيء من
 احواله وكل جسم وكل اعضاءه يفعل لانسان عنه كما يعلم الفطن علماء ضروريا اذا الكلام
 هناك مع التفتيش والفطن من الانسان الموصود الفطن اذ كان في الغرض المذكور
 لا يعرف ذاته كان حكم الحكم الجاهل ولا يعد هذا التفتيش ولا الكلام مع والقصد من
 التطويل هو التفتيشات لئلا يتوقف دحضه عن الفطن لهذا الاعتبار فاما في حجة دليلية
 لا يلق بالمباحث الحكيمة والمعارضة مدفوعة لا يراد عن النفس المحبولة عند كون ادراكات
 معلومة المدرك الثاني لمساواة وبيننا معارضة الى ما برهاننا فلا يعلم ان يدرك اربع
 الجهد في النفس في الغنى فانها هي النفس المشار اليها باننا ولا معارضة منها وان غنى النفس
 المحبولة عند العلم بالادراك حقيقة الموصور المحرر لمسلم انفسا من ادراكات المحبولة بدنه
 ومن انفسه هذا الغنى ولا ينفسر الشئ لا يعلم حكمه هنا في دليل ذاته انسان ادركه
 المحرك الحرة عنها في العلم الطبيعي فانها معلومة بدنه لا غير وهذا العذر لا سأل في
 ذات الانسان مع اعضاءه لا نادر ان ادراك المدرك مع العقل عن البدن والبرهان وسائر
 هذه التسميات لا يخفى على المتقرب في اعظم دراهم العلوم من ان يجهل حل اشكال
 هذه المسائل ادراكات فيشارها واما قوله لكنه ينبغي اهل اكثر من مواضع هذا الكتاب
 تنقيا الى الجاهل المعصن على النعم المعصن على كلامهم عرافا قد تدبر في معلوم وفيه
 بحث وهو ان المعلوم ضروري وهذا عند الاعتبار المذكور وهو المشار اليه باننا الى الوجود
 الخاص والوجود الخاص لا النفس الناطقة التي قصدت لسانها بانها هذا النمط اذ
 المحققون انما يعلمونها عن اثارها وافعالها عن صورها في الجسم والجسمان كما لا يخفى على
 من تأمل كلامهم وطهران قوله ان اراد غير المدرك الحركة فالسؤال بقلبه هنا محال
 مناقشة فلا وجه للسفيع عليه لهذا القدر ولكن دفعها بان مقصود الشئ في هذا
 الفصل اثبات وجود نفس الانسان من حيث هي نفسا وصورته حافظة او طاهرة كما
 قال المحقق قال واعلم ان على قوله ان الجامع لاسطقات البدن عن الفرق
 مقتضى طبائعها المختلفة ليس هو الخارج المتأخر عن اجتماعها بل هو الجامع عليه صورة
 ان مرادها ما حصل لتمام بساطة الموقف على قاسم هو الى اقطار الجامع الى وجهه متقدم
 على من لوجه بالذات مساحرات الخارج عن اجتماعها وهو النفس والنفس غير الخارج سؤال الشاهد

والمانع

وهو ان المراح لما امتنع ان يكون جامعا لها الفاعل عن اجتماعه فانفسه اول الامساع لانها بناء
على رايه صارت من المراح لا شرط اقامتها على البدن حدوثها والمراح متاخر عن اجتماع
وكما سأل اول المراح لا يكون جامع وحده ان المراح لا تكون شرط حدوثه انفسه يكون انفسه
مما خرج عنه بل هو كانت جامع حافظ كما كانت حادثة على الاجتماع المتقدم على المراح المتقدم
عليها فلو كان من بعد ومما خرج معا بالنسبة الى المراح وهو محال واعلم ان صاحب الجدل اورد
السؤال بوجه اخر وهو انكم قلتم ان المركب سبعة اصول فهو رتبة الى احدى حركاته
خاصة وعلى هذا سلك المراح على صورته والآن قد علمتم ان انفسه التي هي صورته جامع
لمواد بدنه والمراح محبان مقدم على المراح وهذا ساقض في اجابته عن باننا لا نعلم ذلك
فان الاجتماع والمحافظة هو نفس المراح فانها جامع لما في النظم من العناصر المصادرة للبدن
الى اوراقه ثم ابقى ذلك المراح في بدنه نفس المراح الى ان يفيض عليه نفس من واهب الصور
ثم انها بعد حدوثها حافظ الاجتماع العناصر التي فيها نفس المراح بكونه بطريق ايراد الفلا
ولا محذور على هذا التقدير فان نفس المراح حافظ لذلك اجتماعه عن التحلل وهي مقدمة
على الاجتماع والى المراح فيحصل متوسط المراح حشد انفسه الشخصية وعند وجودها
يصير حافظا لما تمام غير حافظ المراح بعد حدوث المراح والمحافظة المتقدم هو نفس المراح
لانفسه نشان بل لا بد من التقدم وانما ميعا بالنسبة الى المراح وهو ظاهر وهذا الوجه
يحصل معان انفسه الشخصية للمراح فاعرفتم قال في جوابه مسائل المسعودي في العلم
ان الاجتماع للمراح عناصر غير الحافظة لذلك اجتماعه ولما كتب المنيار الى السه وطالب الخجة
على ان الاجتماع لعناصر بدنية انسان هو الحافظة لها قال انفسه كيف يبرهن على انفسه
فان الاجتماع لا يرد الى الحدين هو نفس المراح من الحافظة لذلك اجتماعه اول ما هو القوي
الصورة لذلك البدن ثم نفس المراح وكيف كوزان في ذلك ومن المشهور ان القوي
الغاذية يحيل الغذاء الى مساهمة هو نفس المراح وبعد ذلك في احتياج اية اعضاء
ومنه ما يصدق في غير ان القوي المولود وهو وجه القوي يسمى المصور وهي بفعل في تلك
المانع باستمداد اجسام مسببة من التيق والتميز ما يصير سدها بالجنس ما اول الفعل
فقد ظهر ان الاجتماع لاول المراح البدن هو نفس المراح في المحافظة لذلك اجتماعه هو المصير
في تلك المانع بالاماء والشكل الى القوي المصور وتلك القوي ليست موصولة بالقيته

مطوف على قولنا ان المراح

انما هو

في جمع احوال يكون الحدين بل قولي معا قبه حسب ما استعدادات المختلف لما ان الحدين
وبالجملة فان تلك المانع في المراح المصور الى ان يحصل كمال الاستعداد لقول انفسه
الساكنة محمد بن محمد انفسه معلق به بعد ما العوسر اعلمهم ثم انها حفظ ذلك الاجتماع
لانها تباين في وسط قواي مبدئية تلك الاعضاء وهي موزعة ما ان يراد اليكم بقوله
انفسه هو الاجتماع لا حلاط البدن الحافظة لثم ردها العذر بانها اذا حورت في تلك فلم
لا عوار يكون الاجتماع الحافظة لا يرد الى ان يكون المراح المانع ان يحدث المراح
الشخصية عند اجتماعها وحده يكون في تلك المراح حاوطة للاجتماع وهو راعى على سائر
الامور بطريق الغذاء وعلم من بعد اضعف قوله اول هذا التوجيه يحصل للمعاني
انفسه الشخصية والمراح وذلك ظاهر فاعرفتم اجابته المحقق بانفسه عن السه وتلك
حوادث اصل السؤال لما في تفصيله اول المراح انفسه من كون البدن في المراح خاص
شرطا لحدوث انفسه من حيث صورته تقوية نوعا محصلا او من صورته لا من حيث
من هو صورته محذور وليس شرط في وجودها وشيخه في ان سائر اذنية سده الساقض
من كلامه وظهر ضعف بعض كلام المشرك في السه في اصل الباث
من المقالة الاولى من علم انفسه السقاء وانفسه التي لكل حيوان جامع لا متطقتات
بل انه ومولفها على وجه يصح ان يكون مع رزاقها وهي حافظ لهذا البدن على النظام الذي
سعى هكذا قال في موضع اجتماع العناصر على الوجه المتبع للمراح المحتق
سوى بان نشان ساهم على الذات لا بالزمان اذ هو هو انفسه معلق به كما من
انتم اذنية به ايضا ولا سكر ان هذا القول مع ما في اسارات ما في مذهب السه اسكر في قوله
عن السه في جواب المنيار من كون نفس المراح جامع في غير حافظ للاجتماع لتفهم
ان كماله بالاجتماع هو الحافظة وان انفسه المراح للبدن وما يورد سقا قول ان نفس المراح
متصرف في حافظة المراح ان يكون بعد تصرف نفس المراح ان يكون انفسه انفسه
ان لو كان كذلك لكانت فوضت لغير انفسه المراح وذلك كما في صورة ما علمت
سعدان يراد ان يتجدد لها شعور بذلك المنيار الى ان نفوذ اليه لكنه باطل هنا
اذ انفسه لا يدرى الى ان يحصل في انفسه ولا في لولدها كما لا يخفى وعلم ما علمت ان
لفظ تساهل اذ المنع ليس بعن شعور والاحساس المحدث من ان يكون خلاف الواقع

نفسه لا يدرى انفسه حافظا لغيره

يحصل الحيوان بلا تولد وليس كذلك في مسكون كوز المثل المحتض به كذلك في مزاجه انما يحط
 بالناسم بشائطه وذلك لا يتام لا بد له من قاضيه هو الحافظ لما فيه مقدم بالذات على الخارج فلا يكون
 المثل في الخارج به حافط الاضلاع منقذ السلي على نفسه وطحا القدر من من وسطه مذكور فيكون
 الحسنة وكيفية اسفاله في الخلق والارتب ويدبر الفنون الدنن في تلك الطوار وعبر ذلك كل
 ذلك كليات غير هائية على ما لا يخفى على المتأمل مما ستره في غير واعلم ان ابراهيم عليه السلام
 كما في ما سفي من هذه التطويلات التي اقصاها اقتناع لغير ابراهيم على قولنا وتكون
 سال حقيقة مرسمها بان في مثال السلي ليحصل مثل العلوم في العالم فباطل والذم ان يكون
 المدرك للبحر والجل حصل مما ملها وفساد ضروري وان في مثال العالم ان يقول
 لا معنى للجل انما يحصل في الذهب مع ان يكون مطابقا لما في الخارج فالصوره الذهبية التي
 في مثال الخارج هي ان يكون مطابقا للخارج كان جهلا وان كانت مطابقة فلا بد له من اثر
 في الخارج وحصل علم كوز ان يكون الادراك عانة عن حصول جال سبيته في الوجود المدركة
 وينبغي ذلك في وجوده في الخارج واصلا سلم ان تلك الصورة المقولة او التخييلة اذ لم توجد حاضرة
 عندنا في الخارج عند ادراكها المعدومات كانت موجودة في الذهب لخوار ان يكون حاضرة
 عندنا ايضا لكن يكون موجود في نفسها اما ان يكون قائمة بنفسها على ما قال به اولنا في مثل
 المقولة عنه وهو صورة المعطوفات القائمة بنفسها واما ان يكون مرتبطة في سبب من الوجود القائمة
 عنها وهذا وان كان متبعلا لكنه بالسبب ان التزم ان الاثر في اصل النفس عند عقلنا
 للسماء مساو للسماء يكون العوض في غير الحسوس مساويا للجواهر فانما نفسه من كل وجه
 غير متبعده والاقر بان في نفسه ما لا سلم ان الصورة المدكوة اذ لم تكن حاضرة عندنا لم تكن
 موجودة في الخارج لخوار ان يكون حاضرة عندنا ووجوده في الخارج اما ان يكون قائمة بنفسها
 كما في مثال الافلاطونية او يكون طلبة الهرام عانة عن الاثر وهذا الاعتراض ان احرما
 المسكك عن في سبب كانه وذكرا عند سبب المتكلم كما كانا على معداة الدليل قدمها
 الباقل والجواب عن قول من سألها اذ لم يطابق ما في الخارج كان حاصلا واما ان يكون
 جهلا لو كانت صورة لوجود حاضرة مع مطابقة له وهو ممنوع اذ الكلام في العلم بالمشيقات
 ومن الجاهل بوجودها فينا بالهوية فالجمل المركب هو الصور الموجودة في الذهب على انها صورة
 لوجود حاضرة في لم يطابقه او الحكم الغير المطابق لما في نفسه كالحكم بان النفس بعدم وهي لا تقوم

كنفه ولو اعتبر في الادراك معنى الصور الخاصة الامم الخارجية لكونها عند طائفة من هذه عند
 عندنا اسع منا ادراك المسعات في الخارج وهو باطل ولو سلم ذلك لم لا يجوز ان يطابق لما في
 الخارج صور محض لا يجوز ان يكون الادراك بصيرا لاصافه فلت ان الادراك بوصف العلم
 والجهل اذ في الصورة في الماحقة من الخارج ان طائفة كان علماء على اسن والاهم هو جهل مركب
 هو مصنف بها ولا شيء من اصافه مصنف بها اذ المطابقة لما في العين في عدمها عند كون صور
 السلي ما حوز منه انما يصح اذ اوحد الشيء في الخارج والاصافه لوجوده لما سفي في موضع ولو كان
 الادراك معنى لاصافه لما اصبقت بها كنه مصنف بها ولا يكون اصافه هو الذي لا يمكن انما
 بعديتها اما اذ قلنا بوجودها في علمه كما في ابراهيم ان يكون المعدومات مدركة لا تشد عا
 الاصافه على هذا التفسير ووجود اصافه في علم وصور المدرك مدركا ان يوجد مدرك يكون
 مدركا وفساد ظاهر واما الاصل لان المدكوة في المسعات في عا اسقوط اذ لا يلحق
 وعند لم يذهب الى ان المسعات في المناقصة لانفسها الى ان يمس حقيقة في نفسها صور في الخارج
 وهو ضروري وسفي مكانه واما المثال فليس على قاي شيء الا سماع ان قول سلم ان الحس الوجود
 صور قائمة بنفسها في الخارج والوجود الوجود المس في مرم عا عن النفس سفي فقط بل من
 الحارات الطاهر اذ المسع اسع وصور في الخارج في العا وبهذا لا وصور السماء
 التي هي شالها فانها وان كانت عر صا قائما لانفسها في الجال لكن لا سفي مماثلها للسماء في كونها
 جوهرا اذ اوحد في سببها من كون صور الجواهر جواهر ولو عاد ما في حصول صورته في
 ما زوم لا لطباع العظم في التصغير عند احساننا وعقلنا للسماء مساو وهو محال لوصوب
 كوز المحل مقدار الجال من طول امداد المدرك في المدرك هنا وهو محس في هذه الصورة فلنا
 لا سلم الذوم لخوار ان يكون الاطباع في ما من الجسم التي هي في النفس في التقن المدرك في الجال
 فيها للذوم لا حط لها في الصغر والكبر من حيث ذاتها لما في في طالها من ان
 القادير كلها اليها بالسوية وليبعد في تقبل نسوي البصر والجال مقدار اصغر احصاياتها
 مع مقدار آخر كبر يكون مدركا للسماء وانطباع مثل مقدار المدرك في ان يكون احدهما المدرك والآخر
 لا ان النوع المدرك غير متشع مع تشع حصول مقدار اكبر لا مثالا كما في غير ولا سلم ان تشع علم الشيء
 لثا في مثال الجوهرة في الاطباع في وجوده وتقول لا سلم لزوم اطباعه في الصغر فاد الطبع
 من السماء في البصر اصغر مقدار ارض السماء وهو لا يمس المساواة من الصور وينتسب

ادراك كل نوع من كل نوع حسنة
 لا سماع ان صور اصل الطبع الوجود
 سخيصة انما كان حادثة في الخارج
 ومجرد افاق فالقول بوجود المدرك في
 جانب هو

المال والصورة امور ذهنية لا يكون حكمها حكم الطباخ العذبة التي احبب الصغار لما قلنا انما نشتم
 اعلم صرح على دليل اسات التوهم بان العداوة والصدقة الموصوفة هي في انحاء الحيوانية معاني
 حرمة فالدرك لا يبعد عن انحاء الطامع وغير المحسوس مشترك من اخص فساد وسببها التوهم بانما
 السلام لصدقة التي هي وليس وليس اي الشخص المحسوس حرمة فان اضافها الى المحسوس لا ينفك الطل وكذا نقول
 في المعاني الموصوفة في الاشياء المحسوسة كالصدقة وغيرها هي كلمة ولهذا اذا انتقلت تلك الصدقة الى مساوطة
 اخرى كانت الصدقة التي بنينا مقول على ذلك الشخص من ان كان من علم ان هذا القلب الساني تا
 واحدا لان معلومة امر كلنا لمقولة على افراد على البديل وليس كان ذلك الانسان في نفسه حرما
 وحده فالدرك لا النفس بل لوقيدت هذه الصدقة التي هي وليس وليس لعل من يدرك التوهم امر
 حرما لكن ذلك ما اعتد به فان الصدقة امر غير متنازلة حسنا مكيف ببال لحيوانات كلها الاثير
 الا ان تلك الصدقة قال السراج مما عرفت هذا وانما ليس هذه الصفة او الامام ذكر في
 بحقيق كلام السراج وتقرر من ان الصدقة الصالحة كذا في الاخرى فان لا اراد
 واشتات حرمة بالضرر والظلم فها هو سم ما قال السراج من وجوه فوجه من ذلك هذا المعنى الجري
 غير النفس والقوى المدركة وايضا لا يستلزم الف والارستيناس الذي يدركه الساج في وقت
 معين مرصا جبراً امر حرس والاما اذ لا الحيوانية العجم او المدرك لثقل هو النفس والنفس
 باطمة للجسم فلا يكون المعنى المدرك من هذا الحيوانية كذا بل حرما بمدركه العقل وكلا هذا
 في صلبه وما نوضحه من انما قال الامام قال السراج بعد ما يدرك المدرك لصور المحسوسات
 ليست النفس ولما كانت ذلك من سائر المعاني الحسية المتعلقة بها يمنع من ذلك الا انفق جسمانية
 واحود ما تقرر به بعد الظلام ليعال العداوة الموصوفة في هذا الذات اما ان يدرك حرمت
 وجوده ما في اوله من ذلك جسته وعلى الاول يلزم ان يكون المدرك ما في مدركه المدرك
 لم يدرك لموقف هذا العلم الى امر على العلم بذلك الدرك لكن المدرك لذلك لذب جسم او جسمان
 فالدرك لتلك العداوة كذا وعلى الثاني كان ذلك ادراكا للعدوة المطلقة وفيه امر كل
 ولنا حكم من ان في الحرمة مدركا احسن ما قدرت على تشبيه كلامه في اصل الفلا حين
 يعوق الى ان لا انما في العداوة المعينة في هذا الوقت المعين ان العداوة الموصوفة فيه
 مطلقا ولا سلكنا حرمة الى آخره لم يصعب بالعود الى معارضة وعلى ان المدرك لعدوة
 هذا الشخص لا بد وليس مدرك لذلك الشخص كما قلنا نفس المدرك من موافق الحس والحال فالدرك

ليدرك العداوة هو المشترك او الحال فان وجب ان يكون المدرك لتلك العداوة مدركا للذب كان
 مدرك هذا المعاني الحسية المشتركة وليس لم يحجب رسا كمن المدرك هو النفس وسقط دليل انما
 التوهم في ولما كان هذا واردا على ما قاله ذكرناه وجوابه منع ذلك نحو ان يكون النفس الثاني مدرك
 ما حدها لذب مثلاً والاخرى المعنى الوصفية بالشخص فالاولى مدرك الشخص فقط والثانية مدركه
 مع المعنى المحسوس فيقتضيه ان يكون المعنى عين الادمي وليس يكون مجرد النفس فمدرك الشخص المشترك
 ومدرك عداوة التوهم وهو مطلوب ما هذا وما يوجب هذا الخلل احد الادراكين ويتأخر عن
 لما نحن قال الامام بعد قوله ما ذكره علما التشرح في حوامل القوى الطامعة والادراك كان كذلك
 مقول المشهور من الزواج الحامل يقع الحسن المشترك كحله مقدم الدماغ وفيه كذا لانه لو كان
 كذلك لكان مادي المدركات اليه سهلاً لا ميسر الرجوع الى الحاضر فاما مادي الطعوم والاصوات
 والنفثات للملحمة حس الحواس التي يكون حسها ادنى من العصب الحامل يقع الدائقة المدرك
 من مقدم الدماغ ووجه وان ما في نفسه في العكس بل على من الحك الى اللسان ومادته من العصب
 المدومات الى قعر المدرك لما لم يكن لان الكيفية المدونة من سائر حواس اللسان في مناس العصب
 الحاملة له لم يوصل عن تلك العصبه وسقطت الى مقدم الدماغ في وصول الروح الى مائل
 للمدرك او بالعكس من وهو ان يصل الروح الحامل للمدرك الى مناس العصبه النامية ثم يصل منها
 وسيرى الى اللسان وما حده الطعوم التي ادركها القوق الدائقة او لا يصل ولا واحد من الزوجين
 بالآخر ووجه ذلك فان القوق الدائقة تودي الطعم الى المشترك والاولان الحار والبارد والاربع
 نوع حاملة للطعم الى ان يصل الى المشترك فبعد من قد ازال ذلك الطعم الى وقت ايقاله بالمدر
 في ان يجد الانسان دوق الطعم في ذلك الموضع وفي دماغه ومن مفعله دماغه مثل
 ما يحس في اللسان وهكذا يقول في العكس اذا ذهب الروح الحامل للمدرك الى ذلك الموضع
 واحده الطعام فان الادراك الذي في حركات تحصيل تلك الموضع وعلى التقديرين
 يكون الذوق حاصلاً في ذلك الدماغ ويلزم من لا يصل حال الادراك عند خروجه عن او عساه وانفصاله
 عن اعضاء الحاملة له والاول مكاره والما في خروج عن قواهم وعلى الثالث يلزم ان يقع بادا
 الطعوم الى المشترك اذ عندهم يقول الحسانه انما يدرك بوسط الاريا المدركا يت وصد الاسفل
 في اذ القوق السامع الاضواء الى المدرك ومادته القوق اللامع الكيفية الملحمة اليه
 اظهر وادفع هذا اذا حصلوا الروح الحاملة لثقل الحسن المشترك في محار واحد وانما اذا جعل

اذا قدرت وذلك اذ اهل الوهم يعنى المخلد محال عرض واحد او احدى الصور الى اخر ما قال
 معلم حكاية الاول انه لم يكلم بالمتعار منها مطلقا لقوله هل يتوافقان كيف والحكم بالمتعار
 عند انهم على الطلب لقوله هذا من غير نظر فليس هو كلامه الثاني سريحا فليحفظ ما عساه حفظ
 المعاني المحرقة المحرقة فها وداكن ما عساه اسرعا ما عساه بعد لا عنها
 افعال صلي افعال الوهم يعنى المخلد واستغناء تلك المعاني فيكون حافط ومدرج ما عساه
 ولت اعدا داتا تم صفة ان الذكر ملاحظ النفس المخلد بسوطة انه فيكون مركب من اركان
 نفس كان مدركا في وقت اخر وهو حافط على ما مر السمع في اخر هذا النمط والاسترخاء
 طلب من الملاحظ بالقول المعلقة فعلى هذا لا يكون الذكر من سيطر من مبداء فعل
 مركب من افعال مبداء مدركا وحافط لا عرف من افعال ثلث قس متفرقة اذ ذكر الملاحظ بالمثل
 التي من المتفرقة ومدركا وحافط لا تعرف الملاحظ على هذا كما مر وسد الفلام منه متفرقا داء
 النفس الناطقة على الجسم كقائه المعترض ومو اضح الا ان ما اول ولا يعلم اضطرابه في امر
 النفس فانه قال قبل كلامه هذا ما مر من هذا الوهم ومثله المتفرقة المركبة من الصفة والصورة
 ومن الصويع والمعنى والمعنى كانهما القوى الوهمية بالموضع لا مر حيث لا يحكم كونهما مركبة من مركبة
 على مر حيث كونهما مركبة المركبة بصلل القوى الوهمية الى الحكم وللا دراك وقد جبر مضافا وحط
 الدماغ كالمركبة لا اتصال لثلاثي المعنى والصويع والاضح ان هذا حكم ضريح بان حافط المصرفة
 والوهمية عضو واحد ومعلم ايضا من مذهب القوى الوهمية بالواحد بالواحد لا متعلقين
 مخلفين فاذله صوره والا دراك والتفرقة من الحاصل الى الحكم الواحد الذي هو محال
 التبدل على اسماء ذلك الجسم على قوتهم مختلفين فاعلم من ذلك الحار وما صبه العليلين
 المتخالفين ما رسل المقلد المذكور ومنه من المتعار من ان مذهب على السمع مع تفكره في
 الله فهو بعد له المقلد المذكور فعلم من ذلك ما قاله بسبب ان الوهميه من بعضا المتكلم
 والمخلد والمذكور لتجميع من القوى واصل بالذات لا متعلق صدق في افعال محال من
 قوت والاصل وتبانه واصل وكنت يعتقد بان ذلك بالذات ومدرج من مبداء ان
 المبدك والحا في الاشك من انما الحازية محالها من خذ الدماغ ومنه الا عاق غير الوهميه المذكور
 بالمتكلم التي لها ان فعلها وسبب الدماغ في غير السمع صادم معياره من القوى بالذات
 ومنه الامر كذا في المعترض من هذا السمع مرفوعه الى اخره ان المبدأ الذي نسب اليه الفكر والبدك

كافي الله من العقل
 ووجهها

حاد كرهه من ذلك الوهم
 مدرج في الوهم والبدك
 صلا في فعله مركب

ومنه الوهم من

ارطغر الصانع في بيان النفس والبدك
 المبدأ في الوهم والبدك
 اسماء ما في الوهم والبدك
 والبدك في الوهم

التي

والبدك

والمخلد من الوهم كالمبداء من القوى في الانسان النفس ولذلك جعله رئيسا حاكما على القوى
 الحيوانية فاما مقام العقل في المخلد بان السمع والابصار في المبدأ من القوى بالذات بل
 يلزم ما يراها على العالم المقوت عند هذا يحقق حسن واعتقاد مرضي في حق
 حافط النفس والافعال في العالم ويعلم منها هذا الوهم من الامام بدور السمع وسبب
 لكن الارصاف بعض صلات ذلك صيها اذ كان المقلد نظاما مثل هذا الرجل محققا عما صا
 المعاني وقد علم من قواعد صلات المخطوف واعلم من قبل هذا ان القوى على اصله
 افعالها عند اختلاف صرض من الدماغ علم احتضاها بان هذا ضعيف لجواز ان يكون
 من القوى جمانه او ان كانت حاسة لكن الكون صا في ذلك الموضع كان ان تلك القوى
 ما صلا ان يكون اختلاف الآلة تلك القوى وهو صوب الاختلال افعالها كانت الادراكات
 العقلية كمثل هذا اختلاف الدماغ وثبت لم يكن القوى العاقد صا فيه واحس بان هذا
 السمع على السمع لتفرقه بان هذا الاعضاء آتت كما في قوله فان من من الآتت وقد
 سلمت ذلك ايضا وانما كلف من الاعضاء حكمة للارواح الحامدة لها فذلك بحس احرم من هذا
 فان قلت انهم مرقصم يكونوا واضع هذه القوى عند نفس الآتت فيبدا هذا وجه حكمة
 فلهذا ذلك على ان الطيف دون الحكيم وفيه مسافه علم من خصوصية المبحث وما في دفع
 بر حتمين ان كونهما غير حسانه وكونهما حسانه فاعلم في محل اخر ان الاما شيم اعلم من
 على حكمه الترتيب المذكور في الحواس الناطقة ان تقدم الحس في الحار ونوسط المخلد في
 وما ضر الوهم والحا في خطه واضاف في عناية الصانع حكمة بان هذا الكلام خطه لم انه غير
 حتمت ايضا وليس جميعها في مقدم الراسي والوجه بل السمع والنفس في مقدمه وليس
 لت جعل المبدك والحال في مقدمه كمثل الابصار والشم في مقدمه الراسي اول ان جعله في
 ان الذكر ليس هياج ان الحس اكثر صا اليه منه الى البصر وذلك السمع منال والوقوف في
 وسط الدماغ وبالحكم افعال من الوهم بالمثل البصر والسمع واحس بان السمع
 لم يمدل على مدله الحس المبدك كمثل الحواس الناطقة في مقدم الدماغ من حركه فانه من
 من مبدك ان المبدك من الوهم المصنوع في مقدم الدماغ واما ذكر هذا فان الترتيب
 ومناخ الاعضاء المستخرجه منها بعد وقوتها على الوجه الواقع بل للسمع من علم كمثل الحس المبدك
 في مقدم الدماغ كمثل الحس النظام من كان الايراد على نفسه الاعلى كلام الشيخ ومذاقه

مذهب على ان حركه
 اختلاف ذلك الحس
 وعدم بعضه يكون
 تلك القوى حكاية

ما فيه فالاول هو المنع الاخر واما كسر الكلام حطبا فليس كذلك لان المنع لا يعطى الحاصل
منه كصفتها بل هو وضع المدركة وفيه شبه على عناية الله تعالى كما هو المشهور وذهب الفكر والاضغاث
في التشبيه بالعدا فتم والاركان ولو سلم انه متعلق بذلك ولكن الاسم ان السمع مدخل ما قال
السمع في حواس السفاة من العباد وليس مقدم الدماغ لان اكثر عصب الحن وحسوسها الذي
يصله والسمع حسه فان الحن طليعه والطليعه الى حيزه المتقدم اولى وذكر في الفصل الثاني
لم بعد ذكر قسم الاول من الزوج الحاسي من الاعصاب الداعية هذه العباد ومنه القسم
منبته ما يحس من الحن المتقدم من الدليل وهو حس السمع فعلم من الكلام يعني ان حواس السمع
مقدمة واذ كان العصب السمع في ذلك الوقت المتقدم عليه اولى بالتفكير فان الوقت
في قوس مره في العصب المفروضة على سطح اللسان وهو الى مقدم الدماغ اقرب منه الى موضع نعيم
منفصل في وسط الدماغ لكن لا يلزم ان يكون الحق الوقت في موضع والسمع يوجد في موضع
لنف والسمع لما كان اكثر اعصابه شاعية بالمفكر المدركة في كتب الشرح لم يكن عليه موضع
الدماغ اكثر من حواسه فاذن علم ان تغلب الحواس الطامحة مقدم الدماغ انما كان
طامحا كما ان الحن عند النظر فيما نفعه عن الشئ وعنه السمع من هذا وكان عظم الحواس في
موضع فكان تقدم القوتين في التقدم النسب لما بينهما وبين عظم الحواس الطامحة من التماسه و
سقط ما قاله ثم قال ولحم الفصل في حيزه قوس على ان النفس من المدرك جميع الادراك
جميع المدركات وطول العود حاصله الى الابد حاكمه فكر مدركات الحواس الطامحة و
الطامحة على الاخر كما حكم بان هذا المثل هو هذا المطعوم وان هذا المطعوم هو هذا المثل
ولن هذا المثل هو هذا المثل ونسب هذا العقل واللعنة في السمع الحاسي وحكم بالتركيب والتكامل
لهم الصور والمعادن بعضها الى بعض وضم كل الى الاخر وحكم ايضا بان زمان الانسان وقد مر
ان الذي لم يشئ على شئ لانه فليس يدركه وقد يقال حله في السمع والبصيرة والذوق واللمس وكوما
من الحركات وان لم يدركها كحسوسها فاما هذه الادراك لا يمكن ان يكون لها حيز في الجسم
الدليل مع نواز الزاج فان النفس يدركه لكل لكن ما ارايت لانه اذا اورد الحسوس والمعادن
الوجهية لانه لو لم يكن ليست في العين فيوجد في الدهن واهن الساجا في الجود فسطح
في قوس حسانه ان النفس تطلعها في تلك الحيز فكيف تكون القوى الاثنا صاحب بانه باطل
ان الصلوات الحسية امتنع استطاعتها في الحبال لا صانع استطاع العظم من الصغير والانه يقتضي

ب

حاله

طالها

ان تكون الشعور غير الانطباع اذ النفس ساعه بدون الانطباع فيها حبيب العباد بها و
مدوا على عدهم في الاكثر الامور ولا يكون كذا كذا في الامور المتعارفين ووجه سطوع في الصور المحسوسة
والاخر المعاني الحسية فان النفس اذا طاعت الحواس اذ ركبت الحركات هذه الحركات
قوت اخرى اصحاب ما قلنا لا مدرك له فلو لم يتبادر بالذات والمحمولات وتكونها بالادراك
وما ذكرتم الانفسه وبوصية ظاهرها حرارا واما ما ذكرتم في صواب هذا فقد علم سقوط حرارا
من حواس الانطباع بعدم لزومه اولاً وما خضعه ثانياً كما في صور الانسان صغير وكبير وفي اطرافها
في المسانة الحالية عن المقدار ومن حواس التقارب منها فان الشعور من الحسوس الخاضعة ان
حصول الشيء المدرك اولى الله لزمانه ان يكون حواس التقارب من الادراك والحفظ و
سماه وبنى التصرف لاقتناع صدور افعال حسوسه من قوس حواسه بالواحدة كل ذلك علم
من حواسه فلهذا نذكره مفصلاً والعجب ان هذا الفاضل طوله وكثر مدرك الكلمات
الواهيية انما سرجه مدرك الكلام في هذه الحواس التي هي حواسهم المهيمنة عليها واعترض
على المقدمة الرابعة من معاني انات العقل افعال وهو ان ما يزداد عن المدرك وانهم
من الصور المعاني فقد يكون لا يتأخر في حيزها ووجه قد يكون لا يتأخر عند افعال
القوت من المدرك على حواسها ان لا اكتسب جديد وقد لا يكون كذلك ووجه لا يعدد
الاكتسب ان ما اعترضنا على من الادراك صورها من حواسهم ولكن من مناهضة للماله و
من كثر شعوره القوت كما ذكره نفس اسام الشعور فلا اذ المعاني الوهيية يكون مشهودا
بها والتمسك بالمدرك والحال فلو لا ان الشعور يشعير بصورته والاكتساب الحواس ساعه بالصغير
والمعادن الى صلاته فلما لم تسال نفس بان الشعور ليس طامح من حصول الشعور بظلالها
باللحوق الساعه والحركة ليست لا فوق الشعور واصحاب بان الشعور ان كان حواسه
الحصول فالسعود الحسوس معهود الاثر انهم ولما كان غير مقدمه في الكلام ثم قال
انها اما الانسان في ان ذلك السعد ان الحسوس معلوم على انفسا عتقها بالافكار عليه ثم يذكر
بالايد من برهان عامة ما يقال في تقرير ان السعد المعطى هذه العالم لا يدرك
ممكن فيه ملك وكذا من عند ملك يكون محسوسا فيكون محسوسا اما الاثر في حيزها اما ستم
حسوسها

عند بلوغ حواس الحواس
مسعودها حواس
الوجهية

ط
ان

و هو هذا ما قاله الشيخ في المحقق
لا يلزم له كونه حاداً

لو كان كل ما اثر في شيء لابد ولم يكن ذلك الاثر حاصله له وليس كذلك فان العقل الفعال
هو العلة محدثة الحوادث في عالمها هذا من العلم والاسفار والمعادير وكونها مع الله لا يلزم
ان يصف بها فلا يلزم ان يكون محدث العلم فيها عالمها وانما الله عالمها وليس فيها
انما عالمها ليس له ان يكون محدث العقل وكونه محدث العقل فيكون فينا جوهر انفسنا
اعني انه ليس كان محدثا عالمه الا انه كونه متعلقا بالاجسام كنفوس انسان اخر يعلم او
غيره او نفس كماله كونه سال جوهر عقل محدد من كل الوجه بعضه من على بعضنا
مدى العلم والمعدلات النافعة غير ذلك وهذا المذكور غير ما قلنا لوصفه لما افردت
الحال فيه من النفس والوهم ادعاء الوهمية اذا صار تحت حرمه فاما الاصل في ما سألنا عنه ان
الحركة ان النفس في الموضوع قد انفصلت عنها اليها احتياج النقل في القدر والآخر في بعضه ان
حدثت مثل تلك الصور في الحواس ثم اذا اطاعت الوهم في ذلك فنزل بانها لا عنها اليه فانه يحال
من عن ان يحدث مثلاً من الوهم وان كان كذلك فالوهم اذا ادرك معنى ثم ان غاب عنه لم يعود
الى صفة لفته فانه لابد هنا من شيء من كونه على حدوث تلك الغاية الوهمية ولو كان قد
منها من انما يكون لا نقالة واعيان بالانوار استغناء ذلكا محدث قد سبغ الاسباب
الحارجه لاجل محدث من ذلك البان تلك الصفة قد قلت ان الفرق بين العقل والوهم
من عند الجاهل ومن افترقا من وجه اخر من ان العقل الفعال حارجه للوهم
ايضا واجيب اما عن اعني ان العقل لا يعمل الا بالاشياء فانه قد مر ان كونه على كونه
واما عن قوله من الرابع مما قد سبق لنا في مجموع لما مر ايضا من الحصول اعني من الشهور
فان الحصول للفقير المذكور والحكمة ليست كذلك واما جوابه بانه لو كان غير الحكمة
الظلام فضعفه ظاهر لان ما لم يقدر ان يحصل كونه من حصوله كما مر مراراً من جواب قوله
ان قوله لا يدرك على وجوده على العقل وكونه قد مر ان الصورة العقلية هي رسم محدد
الاصناف ارتسامها في جسم او جسماني فالرسم في صورة الصورة العقلية العارضة على كونه
محدد وكذا هو كما في ما في الشرح ما لا شك في العيوض عقلاً بالفعول وكونه المفيض
عقلاً بالفعول فالفاعل بالفعول ليس كونه النفس الا ان كان كونه جوهراً على

النفس

هذا هو ان فقط لم يرد ما ذكره بل انما
ان هو من كونه كونه على كونه

لكل

لن لا العقل بل الفوق وهو محض النفس وانه اعاد من العقل الذي يتكلم فيه فلا بد من كونه
فقد مر ان انما سلم ان المعدلات النافعة غير ذلك والمذكور يتبع وقد مر من ذلك انما العقل
لن انفس بعد الا حظه والاعمال الى الصور العقلية التي دخلت عليها الا ان العقل بها الجوهر
لما مرها بالفعال لا كسب وكلف وانه دال على وجوده على الصور بالفعال في حرمه الحظوظ
فما ولا فرق من اعادتها ان كسب ثمان كما صفا بها ابتداء في الشرح
في الاصل في القوي ان كونه من الصور والمعدلات في وجودها على كونه على كونه
في الحظوظ والاعمال في كونه على الصور بالفعال كما قالنا في حرمه على كونه في كونه
اعماله الدال على كسب كما في الاصل في كونه على كونه في كونه على كونه
ان الجواهر والناس في انما المطلوب في كونه في كونه على كونه في كونه على كونه
الصور المحسوسة والمعدلات الوهمية العقلية في كونه في كونه على كونه في كونه على كونه
يظهر من هذا الوجه ايضاً واعني من كونه في كونه على كونه في كونه على كونه
ما سجد من القوي ان الوهمية للمعدلات في كونه على كونه في كونه على كونه
المعارف لما سجد من كونه الى اخره ان كونه على كونه في كونه على كونه
محركة في كونه في كونه على كونه في كونه على كونه في كونه على كونه
لو لم يكن ان كونه في كونه على كونه في كونه على كونه في كونه على كونه
بالقوي والاشياء المذكورة في كونه على كونه في كونه على كونه في كونه على كونه
تقاربه في كونه على كونه في كونه على كونه في كونه على كونه في كونه على كونه
الاشياء لا انما كونه في كونه على كونه في كونه على كونه في كونه على كونه
في كونه على كونه في كونه على كونه في كونه على كونه في كونه على كونه
لنفس في كونه على كونه في كونه على كونه في كونه على كونه في كونه على كونه
المطلوب من الفصل كما في كونه على كونه في كونه على كونه في كونه على كونه
الاخر في كونه على كونه في كونه على كونه في كونه على كونه في كونه على كونه
التي دخلت عنها النفس وما مرها على كونه على كونه في كونه على كونه

ساعتها فان السعور يعود الملاحظ

حکومت اعلیٰ کے لئے
مستحقانہ اور انصاف

وہیلے

9

المقرّر هذا الصواب في
أافاظ المطبوع الأسير
على هذا حاله

ومن السكوك على ملك الحجة انما لم يتم الا بعد اقل من ذلك ومن لم يكن له وضع والله انما انما
محمدا وكذا ما لم وضع لا يمكن محمدا انما هو الحق لكن الصفة العقلية مجرد عنها فيتمسك ان كل
في الجسم بهذا المقدار لم يصح كنه في بيان مجرد النفس لا خاصة الى ما ان الصورة العقلية
سقطت باقتسام محلا وان ذلك لا يقتسام كيف مولانا في بقول الجسم وما يتبعه
دفع وضعه والمعن المخرد لا وضع له فلوصل فيها لم يحصل له وضع فالجرح عنه غير مجرد عنه
عند جرح عنه من ذلك فستدل بهذا استدلالا من خاصه الى ما لم يتم من التطويل
من ادخال النفس وغيره والناظر غير هذا الشكل الى قوله لو صح ان الصورة العقلية
مجرد عن اللواحق لكان كافيا في مجرد النفس وقد عرف وجه اللزوم واصب
ان من ادرا لا يحى على وجه السمع وهو ظاهر وعاشه قيام دليل اخر على مطلوبه وقام دليل
صحيح عليه لا ينفى قيام اخر من ادراكه كقوله ان ادراكه على مدلول فلهذا فالجرح في قرينة
الشكوك لا يفسد على التقرير كما ان حجة السمع كذلك فهو من باب تعيين الطريق وهو غير مرض
عند اهل العلم ولو عاد الى ان حجة السمع مستدركه معناه انك لو سلمت فالاستدراك
انما سمع لا اختصاصا ولا بد الادلة والاعتراف لما اذا اصبحت مقتضات الحجة كما نحن فيه وسلم
المشكل ايضا ليس عليه المقدم من المد كدلت على كذا صريح به مع ان الشيء اور ذلك الحجة في اكثر
لكنه ايضا حتى في غرض الحجة غير ان ما اور دصا فيه اقرب ما ضا او توضيها ما دكن
مدد الفاخذ لا يبر ان ملك الصورة العقلية ليست بدوايب وضع وكذا حارة جسم فهو
دو وضع فلا يمكن الصفة العقلية حاله في جسم او جسماني فمحلا مجرد وهو النفس
واما عدل هنا الى الحجة المورقة هذا وهو ان يحمل المعقول الواحد غير منقسم وكما
جسم منقسم لشيء ان محله غير جسم فهو مجرد ادليل راجع الصورة الخيالية التي هي صورة
حسائية كما كبر من ملك الحجة انظر من ذلك لا يمكن قولنا وكذا حاله فهو ذو وضع اد
الخيالية منقسمه فكل منقسم اما جسم او جسماني فالخيالية كذلك خلاف ذلك لا يمكن ذلك
الوضوح فان هنا هو ههنا واليه الاشارة وهو ان يدرك على كونه الشرحا ما لا يدل
الا لقسام على صفاها لما يحسن انما ومما ينبغي تحريك بعد النظر في لفظه وفي مدد التوضيح ومما ينبغي

واوجه له سال

الانوار في معرفة
الانسان في حياته
مؤلفه ابا القاسم
ابن القيم

فقدت
 فخر ادراجها ما اليه فالجواب هو الاول واعية من على مقدمه الدليل هو من ليس السليم
 في حاله صفة الصواب الحسنة والحكمة واحراها المناسبة في الوضع المقارنة لمساواة عرسه الى ان يكون مستطابا
 ذن وضع وقبول انقسام ما الى الجهد لا ينطبق فيه الاشياء المناسبة بوضع ما ان لم يكن ان يكون
 هذا متفوض الى الهوى فان الهوى الاول عندكم ليس له في دواحيه والاعتدال في الحيات
 مع انكم حكاهم باطباع الصفة الحسنة والمعدل والسكندر والوضع فما اذا جوتكم ذلك فلم لا يكون
 ان طباع الحسنيات في جوهر النفس انما هو ما في القز وها هو جارية بالفرق هذا وهو ان
 بوسط صول الحسنة ما يصير موصوف بالفعال ذات وضع لما مر انه انما في كماله في
 والعبارة وهذا خلاف النفس فانها لا تصدر ذات وضع اصلا بل هي صول ما في وضع
 صول في النفس هذا هو الفرق عندنا بين ما واصل من النفس فان الهوى ذات
 وضع في الجلم كما مر خلاف النفس وايضا فانه قد مر ان منتهى الشرط صول الحسنة و
 المقدار انما في منقسم في الجلم والنفس لا ينقسم اصلا فينتج المسمى الاول في استطاع
 في الثانية والمادة هنا قرب من كالاكن واعية من ان ما ذكرتم لو كانت
 الصور الحسية والخيالية حسانية ذات وضع ولكن لا يلزم من ذلك ان يكون مدارك الوجود حسانية
 وما ذكرتم في الثاني الاول لا يقيم هذا ادلا على حقيقة النفس للصدفة الحسية مثلا لا يوقف
 على صلا حظه بالاعراض بل على الصدفة متباعدة في الوضع بسبب كونها حسانية فما ذكرتم من
 الفرق الا انهم الادراك الوجودي بل بعض الحسنيات فلا يكون الكبر كذلك اذ لا يكون
 ان يقال كل جسم وحشائي فيقسمه لا لم يقم الدليل على كون مدارك الوجود الذي هو موضوع حسانية
 كذلك مداركهم وليس لم يذكره واحبب ان هذا انما يحسب لو انما كانت حسانية
 بانها لا يكون صلا ادالم علم على ما في حسانية وليس ذلك بل احرا ما انما ذكرها بوسط صولها في
 انفس الوهية في غير ما جاز الآلات فيكون حسانية ويكون الفرق بين العقل وبين
 الوهية وغير ما عاها من امتناع حلول في الاول في الجسم ووصوب حلول الدالة
 احسن منه ونفس الكبر كذلك وقد مر ان العادة الحسية لا يكون معلومة بالحواس
 فانه لا يتفرع عنها صول فيقسمه بقيامها باليقين والجلم وكلها طامع ما عاها را انهم

كون المراد في الجلم والخلا
 دا وضع

الصغير
 حال العقول ليس منقسم

وهي كل جسم وحشائي منقسم

اسم على العقل
 وهو على حسنة

ان
 هذا مع الفرق بين العقل وبين الحسنة موقف على ما مر اعل لا كذا الدليل وهو طامع
 وادرج من سلم الحسنة علم منقول الدليل للوهم ان الحسنة المدرك في العقل طامع سنو بالوهم
 من مد الحسنة ان مدارك الوجود ذات وضع بالمعنى المدرك وليس لم يكن حسانية مطرا التي
 العرف بقباس الا حرا في الوضع واسما في الوجود هذا وان كان لا يكون ثقل في
 واعية من على دليل ان كل مجرد عاقل ما لا نسلم ان كل من يعمل من نفسه انه عاقل لغيره بل من
 ان يعمل نفسه فانه وان كان حقا لانه انهم ما يحكم على ربه بالانسان العاقل مع عدم وصل
 المدرك عندكم اد المدرك لانه الفوق الحسنة ولا انسان النفس والى كماله على السليم
 فالما بها واد اجار ذلك فلم لا يكون ان كمال الانسان على نفسه كونه عالما بعينه وليس له
 علم نفسه ولو سلم ولكن لا نسلم ان كل مجرد وضع ان يعمل غيره فوله ان كل ما فيه
 محروك بغيره ان يكون معقوله معقول ان من المدرك غير مدركه فلا بد ان يحسب
 دمج لم يفعلوا ذلك كيف وعندهم ان صفة تعال غير معقولة للتبصر كذا احصا من المعارف
 والفرق السابطة المعالمة والمنفعة بل المعقول لها ههنا لادراجها السليمة والاضافة
 فان من صفة معقولة لادراك الوجود معقول باللو اطلو انه اول لما عاها من المعارف
 فها هو لوصف الكليات ووصفها بصلو من خبر من فضولي صلهم بالصدور من كماله من
 ما عاها من المعارف كانت صفة معقولة الصاقل مدراكها على من قال بصلو الوجود
 وانه لو كان عاقل على ما عاها من كماله لا خير ما دله فاطعه ماله
 والحب ان السليم مع اخصر ان كمال المدرك ان صفة تعال غير معقولة
 فكان هذا السؤال بل ما ليس الا وهو انهم لم يذكروا عليها اذ قد علم ما
 فهو كمال حرا لادراك الحسنة وكو ما باله فان ان كل من وضع ان يكون معقولا لما
 مر ان المانع من العقل هو المانع وما يتبعها من الحسنة غير ان كماله معقولا وليس
 وليس لها الا لا يكون بغيره فانه هذا الموضوع بل باعروا انما انفس الناس في غير متجه الى الم
 نفع ان كل من وضع ان يعمل ما لم يدرك ان وضع ان يكون معقولا والاعمال ان الاعمال المدرك
 غير معقولة في انفسها اد لا يلزم من عدم كونها معقولة لانه كمالها معقولة في دواها وهو

طاهر والله على الاطلاق الاول فلا يحسن ما قلناه صدق انما هو مقول لما ذكرنا من ان
 ونحن ما ادعينا ان كل محقق في الحقيقة والبرهان غير متيقن فلابد ان يكون من نفسه
 من المعقولة يكونها معقولة لما ذكرنا من انما هو مقول لما ذكرنا من انما هو مقول لما ذكرنا من انما هو مقول
 على وان المعلوم لا يتوقف على المطلق الا الخاص ولا يتوقف على متوقف للدارين والفرق
 من الظاهر واضح وسنذكر ما في المعنى مفصلا في الترتيب الاول لما ذكرنا من انما هو مقول لما ذكرنا من انما هو مقول
 كل ما هيده صحيح ان يكون معلوما ولكن لم يتم ان ما علمه صرح به ان علمه مع غيره فلهذا
 من القاصيات المخرج ما لا يصح ان نقول ان اخرج معقولا وكلف حكم ما احتججنا به
 قال ان العلم بالشئ مع العلم بغيره لا يحتاج الى صاحب عنه بان كل ما فيه ان يعلم من صحت
 ان يعلم مع غيره انما هو ان يصدر محكوما عليه باصطحاب ما منه مركبة فيكونها او ملكا او حرا
 والحكم ليس على شئ بل هو لا مدرك له في ذهن الحاكم وكذا الحكم بعضهم ان التصديق لا يعرف عن
 ذلك ولا يمكن ان يكون في ذلك ما هو الا ان ما هو وعلم فساد القول بان العلم بالشئ الى اخره وصدق
 المصدق المدعى صحته انما هو ان كل من يعتقد مصلح يتصور مع غيره ولكن
 لا بد من الدليل على ان كل محقق في الحقيقة والبرهان غير متيقن فلابد ان يكون من نفسه
 فان يصح ان نقول ان الاشياء لا يمكن مدركها بغير مدركها ولا علمها باصطحاب ما هو المقصود ما لا يصح
 ان نقول مع بعض الاصول وان يصح علمها مع بعض الاصول وان يصح علمها باصطحاب ما هو المقصود ما لا يصح
 المدعى انما هو بعض الاصول وان يصح علمها مع بعض الاصول وان يصح علمها باصطحاب ما هو المقصود ما لا يصح
 او كذا في بعض الاصول وان يصح علمها مع بعض الاصول وان يصح علمها باصطحاب ما هو المقصود ما لا يصح
 واجمع من ان لا نعلم ان كل ما هيده صحيح ان يعلم مع كل ما غداه ولكن لم يعلم انما هو
 صحيح ان نعلم ان ما هيده صحيح ان يعلم مع كل ما غداه ولكن لم يعلم انما هو
 لكن الكلام قد قدّر وتروى ايضا عرفت صوابه ولكن لم يتم انما هو المقصود ما لا يصح
 ما هيده صحيح ان نعلم ان ما هيده صحيح ان يعلم مع كل ما غداه ولكن لم يعلم انما هو
 عندنا في الخارج ولم يمكن سطر على الصلة صلوها في النفس او يقال ان يكونها الخارج
 مانع عنه وانما قوله هو توقف صحيح مدعى المعارف على الحصول في النفس مع ان الحصول فيها عيان

ذلك صحيح

عن معارضة النفس الامارة بالسوء من جهة وجودها وهو محال لما قلناه من ان
 معارضة النفس نفس اما معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد
 يصح على المعقولين ان نعلم ان معارضة جابر في محال واحد وفي حلول النفس في عين عرفت انما هو مقول
 ذلك الحال ان نعلم ان معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد
 المحال لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد
 على النفس نوع من جنس ان يصح علمه بيقين الا انواع من ذلك الجنس كيف والعرض يصح ان نعلم ان
 على معارضة الحال المحال دون العكس ما على قوله فلهذا وغيره من الجوابين
 ان نعلم ان معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد
 من الجوابين ان نعلم ان معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد
 لما قلنا بالجملة ان النفس لا يمكن حصول ما هيده المعقول في العاقل فاذ قلنا من علمها
 ان ذلك المعقولين معارضة في الجوابين العاقل معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد
 ان سمي ان يصح علمه هذا النوع من المعارف لا يتوقف على حصول ما هيده فلهذا
 في هذا قولنا ان يصح معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد
 مخالف لمعارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد
 الحصول في الجوابين العاقل عدم التوقف النوع الثالث من المعارف على حصول
 العاقل لم يتقدّر ان يثبت ان يصح معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد
 فانه لا يلزم من ذلك صحة النوع الثالث من المعارف اعلم معارضة المحال لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد
 لتقل غير ذلك انما هو معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد
 احاطت عنه ما في معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد
 كونه المحذور معقولا غير ذلك انما هو معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد
 على كونه معقولا في العاقل واحد او معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد
 على الثاني وعلى التقدّر من قبحه طبيعة المعارف المطلقة من حيث انما هي مشتركة لا يستلزم
 المعارف الخاصة مطلقة وانما هي في نفس الجوابين العاقل لمحال واحد او معارضة الكالين لمحال واحد

كان هذا احد افكار اهل الفارسي
 انما هو احدا لا يكون عينا اذا كان
 ذلك لا في نفسه بل في غيره
 فليس كذلك

ومما اصابهم لو كان قول الفارسي على اقسامها ما لمواظوا اما اذا كان الاستدلال العقل كماله فليس كذلك
 محيل في الماهية فانه اذا ما صيرت في نفسها معنى ولكن وفيه ما لا يحق على العقل ان يحد من
 اخر في تقرير الحق اذ لا يتم في الاول من اقسامها معنى في العقل بل ان يحد من
 الانواع متساوية في الماهية بل لا يلزم من صحة حكم على ما هي عند كونها في نفسها
 كونها حاصلة كالانسان الذي في الخارج الموضوع للمعاني اليه دون الانسان في الخارج والاشياء
 التي هي الخماس للمحسوس دون الذهب في الخارج بل من كون الماهية المحررة الذهبية معارضة للمعقولات
 و متساوية كمن الماهية الخارجية كمن صحت بل من ان كمن المحرر عاكلا واحدا
 فان هذا المنع لا يضر الا ما حكمنا به من معارضة المحرر لعدم صحتها ما لم تكن صحتها في صورتها
 والعقل اذا حكم على الماهية صحتها من ماهية حكم وجب ان يطابق بما في الخارج والاولى
 ان يكون في صحتها انما اذا حكم عليها باعتبارها صحتها ذهنية بل يلزم ان يطابق الخارج لانه حكم
 عليها من صحتها بل حكم على الذهني وقد مر في الاصل ان المطابقة الحكم الذهني على مطابق المطابقة
 لما في الخارج فاعتبار حصول الانسان في الذهني من ماهية غير اعتبار حصوله في صورتها
 حيث هو صورة ذهنية لما هو في كنه العقل ان الصور الانسانية والاشياء المادية كمن في الاول
 هو العقل الانسان فاما في الصور العقلية للانسان ومن سحابة ان العقل اخر من الاول
 وادان كل من صحت ماهية ذلك اعتبار ارتقاء الوثوق في الاحكام العقلية ومنه
 ذلك من المطلوب لا سلام كون ماهية المحرر في الذهني صحتها انما ماهية معارضة لبقية
 المعقولات يكون الماهية الخارجية منه كذلك كمالها معارضة كمن المحرر عاكلا واحدا
 ولو سلم ان المحرر في الخارج يصح عليه المعارضة ولكن لم لا يجوز ان يلزم من عدم معارضة ذلك ان
 المحرر في الانسان لا جل كونها متساوية في جوهره الذي في النفس اليه وان استعمل القول
 فصل النفس الان في نفسه لا يلزم من وجوده ان يطابق صفة ما في من ذلك فليس هناك
 ان يكون الماهية عند وجودها الخارجية يصح عليها ان معارضة غير ما الا ان يلزم من ذلك ما في
 الا ان منع من ذلك انما هو ما سألنا ان لا مانع من العقل الا اياه وكل ما
 معنا في الجود فاذن ليس ما يمنع من صحة معارضة العقل ولكن في نفسه بل هو ما في

معاد معارضة غير على الاطلاق
 صح على الحد والحد في حصة بعينته

وجوابه ان السمع كمن يحد من اقسامها عن الوهم الموجود في العقل العاكس ونفسه على ما قال
 ان المعنى الحقيقي الذي ذكره من حيث طبعه الحسنة مستعمل لحد من الفصول التي معارضة
 معقولة فيكون في حصولها فان لم يكن بعضها كالحال معارضة الى الفعل فذلك لا يطابق
 منع لعدم المعنى الحسني وحده واحصيه بل في طبعه الماهية المستعمل لمقتضى الفصول
 في ان ذلك الاستدلال هو في ماله الا مع لونه على طبعه الحسنة بل بعد زواله عن الطبع
 هو مستعمل معارضة الفصول ما دعت طبعه الحسنة باقية واما كان حال الحسنة معارضة
 الفصل كذلك في حال النسخ المحصول العقل في المقارنة في استعمال معارضة اعراض الحسنة
 لحقوق امر غير معقولة بل في اول من الحسنة ما في استعمال ما دام على طبعه الذهنية
 المعارضة في صورتها الماهية المعقولة التي حكم فيها ما في صورة محسنة عن معارضة
 مع المعقولات التي هي غير ما سألنا استعمال معارضة بحسب الدائم
 في كل الاصول ما لم يمنع على المحرر من صحتها ماهية ان عارضا ما في المعقولات وحيث يكون
 عاكلا لا يطرأ الى ماهية من صحتها من وهو المطلوب مداما قاله والحق في وجهه
 على الاعراض من حال ولو سلم ان كل ماهية محررة معارضة لبقية المعقولات على الاطلاق
 ولين لا ينسجم من كون الجود عاكلا وانما يلزم لبقية ان العلم يتوحد المعارضة في صورة الاسفالك
 عليه ومنه مكرره من صحتها واعتبر من على ما في السمع عن الفكر الاول فان الصور العقلية و
 ان عارضا بعضها كمن الماهية في العقل في الصورة فانه سفيها لا يحرم لم رسم ولا واحد
 منها انما هو الاول فيكون احدهما محال لا عارضا في الماهية الموصولة بالقائمة بغيرها
 انما يكون محال معارضة من الصور فلا يحرم كمن عاكلا لا يحرف الصور العقلية فان عاكلا
 ان منع عدم الاول في فان الصور العقلية المحسنة في الجوهر العاكس محسنة الماهية
 اما اولا ولو سلم ان الصور العقلية المحسنة في الجوهر العاكس محسنة الماهية اما اولا
 فلا يلزم من ذلك لا يمنع اصحابها في امتناع اجتماع الكمالين واما ما قال ان العقل عاكس
 في حصول صور المعقولة في العاقل عدمه فاذ اختلفت المعقولات الماهية
 اصطلحت صورها المطابقة لا واد اصطلحت الصور لا حار ان يكون بعضها في

الاشياء العقلية كماله فليس كذلك

بالمجمله وبعضها بالخاصه كالمنطق والحكمة فاما ما اختلفنا به كان بحكمه الحركة للمنطق اولى من
 عكسه فكذا هنا ولو سلمنا قبله اطلاق بعضها في بعض فكن ذلك اعتراف بان معارضة
 ... من الصور المحالها وما كل ... محالها غير معارضة لما يكونه الا فاما لو سلمنا
 الاولين فبما مع احتياج الثالث وقوله يسلم ان سنا حركه الاولين لا بعضه كمن المعارض
 عا فلا فلا يلزم ... من صحة الاولين من هنا على الالهة المحرقة ... في العقل صحة الثالث
 حسن وقوله ياتي العين وسقط الدليل بالكلية واحتمل ... ان يكون العقول
 ليست فائده في ولا خلاف ان محال فيها صور العقول اذا الاستقلال في القوام شرط
 في كون الشيء عقلا واما ما قلناه من صواب كون الاختلاف لا وجوبا للوجوه المدركه فممنوع
 ان يكون احد الشئ اولى بالمجمله والاخر بالخاصه لوجبه لاحتمال ان يكونا لا خلافا
 وجوبا لا لوجبه احدهما بالمجمله والاخر بالخاصه لوجبه لكل منهما على الاخر وهو محال فاذا انقضت
 الاوليه احدهما انتفى جعل الاختلاف لا وجوبا لا لوجبه كاجابة المسألة وسقط السند
 ... وعلم ان قوله ولما عكس هذا الحكم فغير لازم لانه اذا ما ادعى وجوده من حوازه
 العكس لا ان محال من الوجوب على الاحتياج كما قلنا وبمقتضى الحركة والمنطق دفعه اد محله بالمنطق
 ليست لا خفاء فيها بالاكاذيب محالها سواء اوجبه العلم الموصيه بالمجمله بل كان المنطق محالها
 ايضا للدلالة على ان محالها اذا المنطق هو عارضة ما غلبنا وقمنا نحن فممنوع ذلك اذ اصل
 العقول في مساو ولا خلاف في انساها في المحال المستصور لا خصوصها فممنوع كون احدهما صفة
 لوجبه تمام الصفة لا كيف ولو كان احدهما صفة لا فلا يمنع صفة مدونه بل ليس كذلك لو كان
 كل منهما دون الآخر بحسب الخاصية لا خلافا للعقول لاني بحسبها وكذا بحسب العقول لا مكان بعد
 كل مفردا عن الآخر فظهر ان ليس احدهما بالمجمله اولى بل هي من الآخر فمستطاع المنطق والسند والما قوله
 لكن ذلك اعتراف بان صحة الاولين لا وجوب صحة الثالث فممنوع ذلك لان صحة الاولين لا
 صحة الاولين على الثالث من معارضة المحال لمحال الموصيه لكونه عا فلا ولا اجابة بل ان مدار الاسرار
 بل يمكن ان نقول انه كلما صححت المعارضات الاولين على انهما هيان العقول ليس صحة مطلقة لمعارضة
 المستزك من التمام ونحوها وكما صححت المعارضات المطلقة بينهما صحة التامة ان معارضة المحال للمحال

الموصيه

الموصيه للعاقلة لانه من ان احد السبل اللذين نصهم فقارهما في محال واحد فممنوع ان كانا مستقلا
 كان عا فلا لا خلاف من حصول القسم الاخر فلهذا ادعت ان صحة معارضة الاولين لا وجوبه على كونها في العقل
 كانت صحة المعارض من لوازم ما هوها فغير الخارج يلزم الما هذه المحرك المعارضه لكن يمنع ان يكون معارضة
 الى ان لا يتخرد معا وكذا مقارنته الى المحال لكونها بوجوه اخرى لا لطلها ان معارضة المعارضه الدالة المساوية
 لكونها عا فلهذا ونحوها لم يستدل السمع بالاولين على المطلقة ومنه على المحال في معارضة المحال
 بل ان لا يتم العقول لغيره من المعنى الذي يحكم في العلم بالوجود مستقلا بوجوهه وعلى حسب
 ما فرضنا على الوجه الذي ذكرناه من احتياج القسمين فاذ افاضنا معارضة معقول خارجا فبالعلم
 فكان بالامكان العام ان يتصور ويعقل وقد مررنا فان قيل لو كان الاستقلال بالقوام
 شرط في كون الشيء عا قالا كان ما لا استقلال بالقوام لا يكونه ذلك لا سقا امشروا بانه شرط
 واللازم باطل اذ العقول المجردة عند مدركه لا يمكن ان يكون محالها فليس الشئ لم يكلمه مطلقا بل
 حكم ما متعلق بالعقول على حد الاستقلال لا اختصاصا من العلم باله واللاخر بالمقبوله كما في الصور العقلية
 المعارضه من محال واجبه ولا ينقض بالعقول المجردة لظهور الاختصاص وعلى هذا ما عارضه على السمع
 اذ المدرك في الحقيقة النفس غير ان في الحيز من حيث حصوله في الآخرة وفي العقل بالذات ففهمنا ذلك
 على الآخرة عند فهمه قال ... معارضه ان تلك الماهية حين ما وجدته في الخارج على ان يكون
 محالها بغير الماهيات ... يمكن ان يكون عا فلا لا مانع من ان يقول السمع لانكم ان لا تخل
 اذ فانه معقول معقول فانه يمكن ان يحله حصوله في ربه ان تعترف بان معارضة الماهية للذات تعارض
 يكون تلك الماهية حصوله لانه حكم بان بعد حصول المعارضه يمكن حصوله في ربه ان المستصورة
 معارضه من المعارضه لما وجه ذلك واد اعترف السمع بان الشهور غير المعارضه سقطت اصدار الدليل
 كما مر الاحتمال ... عن ان عن ان السور غير ما ان السور بالفعل غير المعارضه فممنوع
 وقول السمع لا يدل عليه بل على ان الشور بالقول غير ما ضرور بوقفه على اجوبه وان عن ان
 الشور بالذات غير ما فهم ولكنه لا وجوب سقوط اصدار الدليل وبما انه على ما قاله ان المعقول العقول
 قد تعاون الجوزة المستقل بقوامه غير محقق ان عن العقول كالعقل المجردة انما ان مدار الجوزة
 مصدر مجرودا عنها بحسب اعدادات ما ذلك الجوزة على ما ليس بعد حروجه من عين المبررة الى ما لا

فاذا افترقا

المتنقل

وصغير ذلك الجوز في اي حين يحرك عنها عقلا مكلدا ولا يمكن ان يدرك الحرف في اي من الفروع الى الفعل بالامكان
 الحاضر فلا جرم قال السمع لكن ان جعله مضمونا بالامكان العام لمكون ما قبله لما كان يحمله
 مضمونا كما اذا كان الشقور بالفعول وذكر عنه بجره الجوز المستقل العارض عن الفواش كالعقل الملك
 وما بعد وما لم يكن بالخاص ان جعله مضمونا كما في الشقور بالفعول كما في العقل الحيواني المذكور فلهذا السر
 ذكر السمع من الصيغة لا يكون الشقور بالفعل متوقفا على امر زائد على المعارف المتعارفة بالفعل وهو عند
 بجره الجوز عن الفواش نفس المعارف المحركة والمعارف مع الفواش ان الشقور بالفعول وهو عند المعارف بالفعول
 كالحيواني غير المعارف المحركة متوقفا على امر زائد على المعارف المطلقة وذكر عنه الخروج من الفروع الى الفعل
 بالجمود عن الفواش فاعرف واعلم من على قوله ان العقل لا يصف منه امر حركي بل ابد من
 اذ ان جزئه وصاحبها في حده ما انه ان يقابل ان يقول اذ ان الشقور بالفعول هو صاحب السمع في الفروع
 المذكور ومن ذلك الشقور بالفعول حيث ان موقوف على حصول ذلك الشقور في الفروع متوقفا على ايجادها كما
 هو كونهما اماها فلو كان ايجادها على صورها في حيث انما من لزوم الدور فاما لا توجد الا بعد ايجادها
 فاما ولا توجد الا بعد ان يعلمها بعينها الا بعد بعضها فالا بعض من لا اعلمه بكونها فظهر لزوم الدور و
 بالجمود حسب منع لزومه فان اذ ان الشقور بالفعول موقوف على حصوله في الفروع في الحال
 فانه لا يكون حصول الحركي في الخارج مبدءا لحصوله في الحمار بعد اذ انما لا يكون الحركي موقوفه
 حصوله في الحمار مبدءا لحصوله في الخارج كما في ايجاد الشقور بالفعول فان النفس به ايجادها
 ثم لو كان مبدءا لاشقور بالفعول موقوف على حصوله في الحمار اعل حصوله في
 الخارج ووصفه في الخارج هو الموقوف على كسبيل الفاعل اذ ان الموقوف مبدءا للحصار والاكاد
 على اذ ان ذلك المعين فلا دور اذ ان الشقور موقوف على حصوله في الحمار ووصفه
 في الخارج موقوف على لا اذ ان وعنده احواف الجهة الدوريم قال
 واصفا اما اذ ارجعنا الى اصفا واخبرنا افعالنا علمنا فقط اما حتى صاونا فعل حركي فاما الاكاد
 الا ايجاد الحركي حيث من الموضع الفلاذ في الوقت المذكور في الفلك فاما ان يبار
 لما تنقيد ايجاد الحركي المعينه من حيث انما هي في ذلك غير حاصل وذلك لوصف الفروع بعد الاستعداد
 والا حصارا بان الموقر في الفعل الحركي هو العقيدة الكل فانه انما يحتضن بالفعل الحركي بعد كسب الحمار

لا مكان

والسمع من امرين السمع من
 حصول كل واحد منهما فاذ ان الشقور
 المعينه

والسمع من امرين

والوقت واحد ————— مان مدار الكلام مستعمل على ما مضى فان نصيب المسام والمحرك يقتضيه
 الحركي كما اعترف به في قوله انه انما يختص بخصيص المحل والوقت ومع هذا فالدليل يقتضيه القطع
 باما اذا حاولنا فعل الحركي فاما في اول ايجاد الحركي السخفة وهو المطلوب وما قبله فمقدور كما
 حركه جسم معين من حيث هو حركي في الموضع الفلاذ في الوقت الفلاذ مستعمل على ما مضى للسامع
 من حيث هو حركي في الموضع والوقت المعين ولعل عساه ايجاد الحركي المطلق اذ اصف
 ان مسافة الوقت محسوس فان ذلك لا يقتضيه السخفة فلا ما مضى على قوله انما يقتضيه ايجاد
 الحركي الفلكي في موضع ووقت معينين وهو لا يسأل الفلكي في قوله انه انما يختص بخصيص
 المحل والوقت مستعمل على ما مضى صريح ثم قال ————— ولو سلم ان العقل الحركي لا يله
 من اراد جريته لكن ما ذكره مع معارضه من ان لا يدرى ان الشقور بالفعول الحركي الحركي في
 فلهذا من امور صاونة جريته لم الكلام فاما في الاول وبيز من التسلسل ثم التسلسل اما ان يقع
 دفعه وهو محال لا يستحال حصوله على ما مضى من مساميه دفعه وهو الاول دفعه ان كسب
 فلهذا من حلقه اللاحق وهو الصاوتان اذ الصاوتان صاوتان حال حصول اللاحق والمعدوم لا يكون
 على ما مضى الكلام ولانه لو جاز ان يكون الاران الصاوتان على الحركي الحركي اللاحق فلم لا يكون
 الحركي الحركي الصاوتان على الحركي الحركي اللاحق وحيثما لا يستغنى عن الصاوتان الصاوتان الحركي
 واجيب ما حتمنا التسلسل الادفع كما موعده الحركي ان قبل ذلك حادث حادث
 الا ان اول ومن على المعدوم الموصوف فان الحادث لا ينفصل عن الاران الحركي هذا شرط
 لوصف اللاحق ومن الحركي مدارا او الحركي مدارا شرط لوصف الاران الحركي فلهذا
 من حيث هو مدارا ان الاران الفلكي انما يتحصل ايجادها منها لكن بشرط ان الصاوتان وكان انما
 الصاوتان شرط مع الحصول اللاحق لمعنى ان الصاوتان بعد اللاحق لوصف الصاوتان من العلم والادب
 انما يحصل اللاحق بعد روال الصاوتان ومدارا هو معنى شرطه الصاوتان اللاحق في قولهم ما
 على ما مضى ان الاران الفلكي الحركي مثلا لما لم يكن في حصوله لما قبله فلهذا من اراد جريته
 منها لم يكن الجرح سببا للحركي الحركي ومدار الحركي الحركي مع الاران الفلكي فلهذا من اراد جريته
 احلا لمكون مع الراي الكل سببا لحركي جريته احرا فعل هذا اذ اننا من محركا قطع مساميه

مدار

يحصل

سعدا

واجب ان لا يثبت له الابد من حيث سبب الى الابد ان الفلك يحصل منه الحركات المبررات
 ومولا لا بد وان يكون غير فار لا متناه صيرورة المصطفى عن العار الى الاراد الفلكية هذا لكن
 يمنع ان يكون العاقل هو المخصص للحركات فيكون اراد جريته يضاف الى الفلكية لصدر
 عنها الحركة الحرة ووجه نقط ما قلناه واما العقل الفعال فلم يقدر منه الحادث الا بعد ذلك
 استغنى في العاقل ولا ينفى مجرد وجود العاقل بدون ضم امر اخر انه فان علم هذا وجوبه
 امر زائد اليه حصل المراد لانه لا اراد الحرة المنتمية الى الفلكية الموصولة لخصول الغيرة العارتم قال
 ولو سلم انه لا بد من وقوع ذات ادراكات حرة فليعلم ان لا يكون ذلك الا بعد كونها حرة
 فان سلم ذلك على هذا المذهب المشهور ان الارا كانت الحرة يمنع ان يكون الا انما حرة فاحتمال
 مدد الاصل ما تقدم من النقص الفاعلة التي لا تعطى فيها ولعل الشارح ترك هذا المنع مما
 مما مر حواه مع الطعن في الادلة قال ولو سلم ذلك ولكه لا يستقيم على اصولكم او عرض
 النفس من محرك الفلكية بالاعتقاد المجرد وتعلم ان السقوط الى التمسك بمنع الابد
 ادراك المتشبه به واذا كانت النفس المحركة للفلكية فوحدها لا معنى على ادراك المجردات
 والعقل حرة مجرد ما سبق لا يمكن ادراكه وادراكه لا بد ان يكون السقوط الى التمسك به
 فان ما كان محمولا امسح السقوط الى العلم بذلك فليس يري فليس قلنا ان هذا لا نراهم انما هي
 لو انما الحرة منع اما اذا استلزمها النفس الناطقة فادفع ذلك بقولنا على سبيل
 التقدير ايضا لا يندفع مما لم يرد كوايدهم في من من السائل اد المناظر القريبة للحركات
 الفلكية من النفس الناطقة بل الحرة انما هي لا بد وان يكون صاحب ادراكات حرة
 فضا حرة اريد وان يكون حرة في النفس الناطقة غير حرة في ان النفس الماشية فيكون انما الماشية
 التبرك بالنسبة بالعقل فمن حيث ارادنا شرا الافعال الحرة ويدر بها لا بد وان يكون حرة
 ومن حيث استلزمها الى التمسك بالعقل مجرد فادفع لا خلاص من هذا التعقيد الا ان يقال
 لا حاجة في مدد الافعال الحرة الى ادراكات حرة او يقال الادراكات الحرة هي على
 الحكومة المجردة او يقال النفس الحرة هي عليها ادراك المجردات او يقال ليس العرض
 من محرك الفلكية هو السقوط الى التمسك واي مدد الاقاويل الرتبة فعد كوايد هذا المشهور

من يدعيهم وقولا معتبرا من اولهم هذا ما نقول في هذا الموضع وعلم ما قرر ان قوله فان
 استلزمنا طقة من الحركات اثنان الى سوال وجوابه كما عرفته واحسب انما على
 راي مدد اثناس القديس النفس المصطفية فقط يمنع ان النفس الحرة لا بد ان يكون
 ان العقل فانه يدرك العقل ادراك غير تام اي مجرد عن كل اللواحق بل يشوبها
 اللواحق المادية كدراكات المتوهم والمخيل واما على راي الشيخ فليس اظهر الا انهم
 ان النفس الناطقة الفلكية لا بد ان يكون يدرك العقول بالادراكات الحرة كما يحكم العقل
 ويحرك الفلكية من مطلق في جسمه ومن الصور التي لا يوصفها العقل كالحركة الحرة
 من كونه عند ذلك لا يبرهن من من الحرة يدرك الفلكية فانه يقول انما يدرك العقل فليس به
 الذات ويدرك الافعال الحرة بالصورة المصطفية كما هي فكيف بعد ادراكها الحرة بالاحاسيس
 الى كذا البق الحرة انما يدرك بالحدوث او حصول الادراكات الحرة بل هو ذوات
 او كذا ذلك مما قلناه مع استقامة اصولهم وقوا علمهم وموطا من واسار الى ان باقر احد اصحابه
 يحل ما مر الى الاعراض الذي يعلناه عنه مع الحواس عنه مدد الفرضية فاذن على مدد البند
 واحرا اوجوبه عنها ولولا الخروج عما الرضا لاورد ما فيها من الاكاث الزائد ويظهر
 لو ادب العقل والاضا على النفس حرة حرة

قال الامام في شرح قولهم كل حي اي كل حيوان اذا اراد حرة معناه مستحضا
 يكون غير محسوس ولا موصوفه وممكن ان امر كل حرة كذا محقق الحقائق اولى الخرد
 لم جعل الحجة اعلمه قال المحقق طين العاضل ان الهم انما هي المدد بعد الحقائق في ذلك
 على وجه التمثيل والاصل حكم ما عاين الانسان وليس كما طه فانه لما حكم حكما على كل
 حرة ما من الخرد بعد ذلك فانه كيف هو من خروج ما هو محقق كل حرة مدد اصله
 واعلم ان كلامه الاشهر الخاف مدد الفرد بالاعتد او بانه محسوس الخوازا ان اراد ما عاينه
 ان ذلك متوقف على ان محقق كل حرة علم ان تصف ما تصف به صلوته وهو صر
 صلوم لما مر في العقل النفاذ نصف ولان مدد الحكم كلما كان له الاول مندرجا
 لكن الكلام فيه وجوابه قال فلو لم العلم العامة على ما عاينها العلم العامة



من حكم كل حرة او خرد
 موجب ان يكون الخرد عاما كذا حقة

لم يكن الما بينه وبين ما عليه لان ما في كونه هو صفة الالهيته كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 من الخارج والصفة به ون كونه الما بينه ما عدا الوجود اي مدخل الوجود العيني كما ان الوجود في ذاته
 فان امتناع الوجود في ذاته هو امتناع ما بين الما بينه وهو في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته
 هو في ذاته لا يتصل بالعدم ان امتناع ما عدا الوجود في ذاته الى امر منفصل فلا يكون وجوده رايدها
 والشرط لم قاله مدان في ما بين الوجود في ذاته والمما حبه وان كانت مودته الى
 الامتياز غير متصلة من الكتاب هذا اذا لم يكن في كونه وجوده في ذاته ورايد عليها متناهي
 في الوجود عند كونه الما بينه والوجود في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 في هذا الكتاب وفي ما بين كونه في ذاته على امره وما في العاقل في ذاته وكونه ما عدا الوجود
 اعتقاد المتكلمين ما عدا الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 مع ان الحق الحق على العاقل المنفصل اذا ما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته
 واحيانا كان للمتكلم اي صفة الوجود في ذاته والمما حبه الى قوله فلا يلعب غرضه اي
 اسان الى وجودها ولو كانت التعيين لازما وقوله وان لم يكن بعد كونه ما عدا الوجود في ذاته
 وقوله اذا كان واحدا لوجوده لازما لعدم ذلك حال الى ما عدا الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 وقوله كونه وان كان عارضا الى العاقل في رايها ويولد كونه الوجود في ذاته لم
 ما عدا الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 كان ما عدا الوجود في ذاته في ذلك عاقل للمما حبه الى قوله لا يتصل بالعدم
 وما في الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 هناك قسم على قوله وما في الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 استدلالا قاعلي قول السج وذلك لانه لو قلنا ما عدا الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 واحيانا كان للمتكلم اي صفة الوجود في ذاته والمما حبه الى قوله فلا يلعب غرضه اي
 ان كان على كونه في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 مدخل في ذاته وان كان لغيره دال الى قوله غرضه وان لم يكن في ذاته كونه التعيين

هذا الجواب

مسئلة التوحيد

هذا

فلا يلعب غرضه اي صفة الوجود في ذاته والمما حبه الى قوله فلا يلعب غرضه اي
 من مقتضى الالهيته او صفة في ذاته في مقتضى وجوده لان ما عدا الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 قوله وذلك حال وان كان عارضا في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 المعلوم في ذاته لا يتصل بالعدم وان كان عارضا في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 وهو صفة في ذاته وان كان ما عدا الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 للوجود في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 وه اما ان كانت كونه في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 على كونه في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 واضرر واما ان كانت كونه في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 او يبين الى الاول واليه اشار بقوله وان كان عارضا في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 ان يكون المما حبه الى الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 المعين في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 الشرح اقرب الى المعنى مما قاله الامام لانه لا يلزم منه اعاده القسم الثاني من
 الاختلاف قوله وما في الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 فان مدخل الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 فاما ما في الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 والوجود في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 مستور في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 اذا الكلام في صفة الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 نصرا اذا انما في الحجة الممدودة في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 اذا الكلام في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 من اسناد المصوبات الى الاعيان وحكمها في السموات والارضات والوجود في ذاته لا يتصل بالعدم

كان

فيه

لوجود الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم
 الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم كما ان الوجود في ذاته لا يتصل بالعدم

دون الآخر بل كلها اعتقادات واوصاف لها منيات كالاحسن قال ولو سلم ان
 الوجود بكونه ولكن ان لم ان يقين كل شئ من العباد وصف بكونه وهو بكونه الاول
 لو كان التعارض هو ما كان نقل من انفسه ليس راد عليه ولزم التسلسل لنقل الكلام
 الى القبح الزائد واحسن مع لوجه والمزوم لواسر كث التعارض مع
 التعارض بان حال الطبيعة عليها بالتواطع وهو ممنوع فانها من حيث هي تعارض معاملة بالعباد
 الحارضة اسر في التعارض بتباينها بالذات وليس اسر في امر عرضي متباين
 بعض محسب الذات كما هي هيئة المسر كمن الجوهر والعرض ومن حيث انها مسر كمن
 شئ ليست معضات بل من فاضلات مسر كمن في الملامه وجه كمنهاج التعارض المسر كمن
 من حيث ما منيات الى معضات اخرى كما هي في الذات لعل في الحقيقة منعه وانما يلزم لولم
 بما يربطها بالماضي المقول على انفسه لا غير ضيايم وان كان لو كان التعارض هو ما
 لتوقف صفة الى المتعارض على وجوده في الموقوف على نفسه او ما لا يستلزم لوجه قد كان
 ليس المتعارض هو المتعارض او لا حار راد الاستصمام الله الوجود في نفسه ولا يوجد الا بعد صفة الله
 وان كان غير كان للشيء ليس ان يكون معضات ليس بوجه بل انما هو صفة حلق وكله كمال
 واحسن مع لوجه واما يلزم لوجه في الجوهر وهو ممنوع فان الطمانع النوعية حصل
 في الاعيان ضمن قصورها اليها وكذا الطمانع البسيطة ببعض فيه وبقاها بغيرها من
 حيث هي طمانع حصل ان تعرضها للوجود العقل وصوره عامه واصل ان تعرضها للشيئات
 وصوره ما منه شخصية وكما انما مع الصفات معن العموم انما بغير عامه وبلغ انضمام الشخص
 السها بغير خاصه بالخاصة الى نفس اخرى تضم اليها لتوقف ضمن العموم بخصوص اليها عليه كذا انما
 كمن قد اذ لنا هذه بغير الوجود الفعلي الذي صفة التعارض او ما حار راد ما حار راد ما حار راد
 فلا فقر تضم التعارض اليها الى نفس مستند عليه لوجود في انما اعان الاول او غير وهو طمانع
 كما صله بغيره او لا باحتصاص من الفضول بخصوص الاجناس لا الطمانع البسيطة الممندان بل وانما
 ومنع بانما ان التمسر بغير الوجود لا قبله وتخلل بغير التعارض فيما نحن فيه اي في
 بغيره الوصل وهو الطبيعة النوعية احسن وجهه اذ ما حار راد الطبيعة النوعية المكون

حي

وانما بتسلسل ادراكه في
 كماله اول وعينه لاسال وسعد
 الواحد

الما هذه المسر كمن فيهم راد اليها ليمتد بغيرها عن بعض وهو ما عده من معرفته
 عن غير وهو امر بغيره كالمثل كونه على اد العلم العرف لا يصلح للتقدير والتعريف ليس
 لعدم معرفته كالمثل كونه على اد العلم العرف لا يصلح للتقدير والتعريف ليس
 اد الا متناز واقع في نفسه سواء اعين العقل او فهو امر بغيره او علمه وانما كان
 اصاح الى علمه وسفر الذوم وعن من المسر كمن والمسر كمن على الاول فظاهر ولما على
 الثاني فان عدم الملك بغيره الى هو ممنوع كما مسر كمن والعدم المضاف بصلح ان يكون مفصلا ان
 محمدا كالمثل والما على او اذا جاز ذلك فكونه عارضا او لحي الاقسام الاربعه وسقط اسر
 ثم فالبس والظلام في تحقيق الوجود والتعارض وانما هذا يستدعي طول الاستدلال ان اساما
 يتعلق بذلك على وجه الحق وهذا امر ضار به اعترض من انما لو سلمنا المتعارضين في الحار
 لازم على العالمين بالتوحيد اذ ذاته مساوي المصروفات في الوجود وعارضا بتعريفها والمسر كمن
 غير المسر كمن كمن في ذاته كمن انما ان يكون من الامر من لازم ولا وعلى الاول ان كان
 الملزوم فلو الوجود كان ذلك التعارض لانه ما الفكر بغيره وكل وجود هو ذلك المعنى بغيره
 واما ما يعكس وقد يكون الوجود معلوما ويعود الاستدلال وعلى انما قد يكونه عارضا في الذات
 واحسن مع لوجه ان انما بغير التعارض فان الوجود العارض لما نفسه ان ما هو الوصل
 الوجود وهو الجوهر مساو بغيره الوجود العارض اي وجود الممكن في ذاته الاول انما هو الامر بغيره
 الذي لا يلزم من بغيره الوجود كما صرح به في انما بغيره المسر كمن بغيره من كل وجه بغيره
 الركبت الا في اللفظ وهو المعنى بغيره مع انما بغيره ان الوجود طمانع بغيره حصول اشياء
 ضمن بعضات راد عليها كالمثل المشكل لما حار راد بغيره بالمشكل فلا يمارا كما حار راد
 صدام ان بغيره الوجود الواحد في ذاته ما علة ما علة انما بغيره من غير
 العارض ان الدليل الاول كان عاما لاعتقاد كمن الوجود الوجودي للمسر كمن بغيره لا نوع ونوعا
 الاشياء ان المسر كمن الذي تعرض راد بغيره بغيره بغيره انما بغيره بغيره بغيره
 والنوع علة بغيره فانه محض بغيره كونه نوعا لا اشياء او اشياء بغيره بغيره بغيره
 بالما في ولما بغيره ان بغيره الاسماء الواجب ما دونه امع ان يكون العلة بغيره بغيره بغيره

الواحد

اول الكهات الشجاع

محقق

محقق لمن لا حقيقة تنزه في العلم بالترجيح مفضل عن المحقق لغرضه فلهذا
لعل وهو المرام واعبر من غل قوله مداه لعل ليس لاحاد ليس لها جنس ولا فصل
ماه مني على ان الحد اما يحصل من الجنس والفضل وقد مر منه في المنطق ان هذا
لازم لما قاله في الحكمة المتعريفه واحبب بان هذا غير وارد او منقوض بنفي التركيب
حسب اما عليه اي من الجنس والفضل ونحو حاصله الموصوفه له هو هذا الحد
اي المركب منهما وهو منفي عنه لعل وان سدا بنفي التركيب الحدي مطلقا عنه لعل
ضمنا الى هذا ما ذكر في المنطق وقلت ان الحد ان تركب منها فذلك فلهذا
عليه لعل وان كان خارجا عنهما اي من امور متساويه له فالحال ايضا عليه لعدم تركبه من
الاجزاء مطلقا لا مر فلا حد له اصلا لركبه من الاجزاء وان كان لو انهم موصل الى حواف
الملزوم فكل لا حد له بها اذ ما بقصد مفصله عن غير ما بدا لا لما مر ايا فلا ينقصر
الاختيار الى لازم يكون المقصود منه في التعريف القدر لما مر من موضعه او يقرب
لو كان له لو انهم ساواها اعطاه العلم بالحقيقة كما في الحدود والحدود موصل الى حقيقة
لعل وهو باطل لما تقرر عندهم ان علم البشر لا يدرك حقيقة لعل كيف وهو قاصر
عن معرفته ما هو اظهر منها في هذه الحرة فكيف دانه التي وقعت العقول دونها فلابد
واما قلنا ان الحد اما مركب منها او منها او من غيرهما لما علم في المنطق عن اسماء قال
في الحكمة المتعريفه قد يوجد لها حدود من كم من الجنس والفضل وبعض السامط
لها لو انهم موصل الى حواف الملزومات وتعرف بها لا ينقص عن التعريف كما هي
ما طر من خصه في العلم وكلها منفي عنه لعل فلا حد له مطلقا من اذاما قاله والحقت
فلما ان عجز عن الامام ان كان كحد لعل لعل الجنس والفضل اي للدين
الامر من قاله قال المحقق وان امكنه السراج في عدم ادراك دانه لعل ما على
راه وليس كان بعيدا عن الانضمام وان كان فصله من غير المحصر فلا يتم كذا على ما قاله
الشيخ كما قاله المحقق وهو ظاهر وبالحكمة المقصود ظاهر وانما
قال الامام معرضا على استدلال اسم على فساد قول المتكلم حسب جعل الفعل احضر

مدد احد اس یاران فاعله

المطبخ في الرضف وملكه

من الاخبار لزوم التكرار او التعضيد فلو ان الفعل الاراد او ما يطبع بان مد الحث
لغوى صرف والمفهوم من ذلك ان التكرار لا يلزم كذا في الالف بكسر الهمزة والفتحة
بعضا كما نرى عليه وصرح به فلا وجه للزعم ان ذلك علمهم به قالوا — والاضافة ان الحق عليهم اد
امد اللغة لا يسمون النار فاعله لاخر او والاما فاعله لا يتردد والمبرج في مد الحث
ونحو الى الاداء ولما كان كذلك صرح ما قلنا واحدا — مع انه لغوي فانه لا يخص بلغة
دون اخرى ولعدم اختصاصه ببلغة واحدة اورد الشيخ الالفاظ المختلفة الدلالة من جهة العربية
على ان محله لم يقع امراد بله معنى منها على ان العرف من ذكرها هو المعنى المشترك بها اللفظ
ولما كان لفظة الفعل فاعله اذ دل على المعنى المحرر عن الخصوصيات دون الاكاد الدلالة على
مدلول الفعل مع راي الطوسي والصحيح لدلالة عليه مع زائد وهو الحسن هو ان يدرك على شئ
من تلك الزيادة خصه بالذكر واما قول المتكلم للزعم فهو عذر عن العرف بوسط ادعائهم
ان خصوص التمييز ونحوه من امد اللغة فان اللغة فاعله راعى قولهم انه فاعله الاراد اذ
الفاعل في اللغة هو الفاعل الاراد والشيء ان علمهم بان الرمان اي الاراد وكذا عذر داخل
في مفهوم الفعل والاراد التكرار والتعضيد وهو باطل بسبب العرف لم يوافقوا الحق
فصطلح في المفعول على اسرار صدور الفعل عن فاعله بالاختصار والاراد في المحرر
الاسطر ذلك وتخص العرف ما على مد الاصطلاح وسفل اللفظ من مدلول العرف
الى العرف الحاصر لا يثبت التباين بينها وبين الفعل والاختصار لم يكن شيئا علمهم
سبل ومما في لغتها في الاصطلاحات وامر قولهم ان الحق معهم لم يلبس
بشيء لا يوافق امد اللغة الفاعل على ما لا اداه له ولا اختصار كما ورد في الخبر والعرف
وعذر ذلك بالجمله اذ اجاز له ان يمد الفعل بالزعم والخبر والعرف وان كان فعله بمراد الله كما قلنا
فان قيل انما سمى ذلك لانه يمكن الاستعمال حقا اما اذا كان لهم تلك الاصل
في الاستعمال المحقق وهو كاف فيما ليس ادعاه عن فعله السات والتعريف بعد
ظاهرا وهو مستخدم في قوله الفعل بالاراد ثم الحار مد على صحة الاستعمال في الجملة
فلا يكون قوله لا عار النار فاعله ونحوه بعضا لظلم شيئا لا يمكن الجمع لاختلاف حدها

والمدلول هو المدلول
بالاداء

الحقيقة والجاز على ان امد اللغة فاعله الفعل ما خذنا من ما من غير مدلول ان ادعاه
و مدلول ما من مدلول ما قاله وهو ما قد اذ عدم اختصاص الشئ به دون لغة السبق كونه لغوا و مدلول
ما من و مدلول ما من و قد يسمون في مدلولهم انهم التكرار والتعضيد فانه ما من سبب
المدلول ولا شئ التكرار بل هو من مدلولهم كما هو ما استشهد به من الالف في ارضهم فاعله
المدلول على ان اللغة فاعله امد الله وعنه سلم الخ راينهم ذو صفة استعمال حار را
لا تفيد مدلوله في امار والحق ان مفهوم الفعل والمحدث والفعل والاصدار بينهما وان
والفعلين ونحو ما غير ذلك في مفهومها لان الالف ان لا ينفك الالف ونحوه لا ينفك
على خصوصيات الموصوفات والالكات اصدارا لبعض الموصوفات والمحدثات
والالزام ونحوه خروج عن العرف كما ذكر المحقق فاعله فاعله — واما البحث
المحتوى من وجهين الاول ان المعنى من المحدثات التي هي مدلولها امد السات او هو
الحا صارا وكونه مستقرا بالعدم وبما هي من علمه الانتشار ما من مدلولها السات او هو
او الامكان فالحق عما يتعلق من المفعول بالفاعل اما ما يتعلق من البحث عن علمه الحاصر
والفردية منها ظاهر وكلامهم سبب مدلولها محتمل لان حمله على الاول اولى والمحتاج ليس
مدلولها السات ولا كونه مستقرا بالعدم وما ظاهرا من الحاجة من المفعول الى الفاعل
مدلولها الحاصر واما علمه الحاصر فالعدم السات ليس بوجه ولا المحدث كما علمه
المدلول لا سبب له لعدم الشيء على نفسه لاحر الحدود والادب في مدلولها السات
المباخر عن الاجازة الماخو عن الحاجة للمباخر علمه فلو كان المحدث علمه الحاصر
لزم التقدم المذكور ونحوه وان هذا الدليل وبين لم يكن في المن لا يمد له
في اسات المطلوب اذ علمه الامكان كالحاجة الموصوفة انما هي واحدة
ان مدلول فاعله السات في الكتاب فلا يعجز ولا يفسد شيئا من مقتضى مدلولها
عن علمه الحاصر انما سمى بان لم يذكر فيه لكن لا بد منها في ايات المقصود ان لم يدح
فنه القرون والاسم ان حمله على الاول اولى اذ كلفه مدلوله ان علمه الحاصر الحدود او الامكان
لان المتعلق من الالف فاعله هو وصف او غير مدلوله في امار في الما والاختصاص

المدلول هو المدلول
بالاداء

المدلول هو المدلول
بالاداء

المدلول هو المدلول
بالاداء

المدلول هو المدلول
بالاداء

على قوله والآن نعلم انه ما لا حرج من معلوق الى غير ما ان لم يكن ان نقول ان الشئ في
 عند المسئلة كالم فاما لا صاحب له الله اذا طلب فيما حرج ان المصنف الى العالم فهو وجوب المحرر
 والاشراج لا صدق فهو مستحيل في كلام فاما لا صاحب له الله اذا اشراج في ان على الحاجة المحرر
 او الا مكان وان الدائم معتق الى موثر ام لا ولم يكلم فمع الحاصر الله وايضا انفسهم الواجب
 بالعدم الى الدائم وغيره اما يصح ان لو تنق ان الدائم معتق في وجوبه الى موثر وفيه اشراج
 فقد صار على المطلوب بلا دليل ادما لم يبين على المقدمه لم يكنه انفسهم فلو انفسهم
 الله نفس انفسهم كاصحاد وان كان ذلك حصه اوله كان نقول وان العلم بقية المكان
 داما او غير الى موثر غير وادى وسعني عن التطويل وان كانت برهانه فان الدليل فكونه
 ما من قول البطل الى غير الذي عني المطلوب واجبت على الاشراج ان حشو
 ادكم في ان الحجاج منه الى الموير في العصبه قوله اخلاف فممنوع اذا خلف من لم يلق
 مفعول فاعله ذهب الحجاج الى انه في وجوبه معلوق استواء كان داما او في فذكره ليعني
 عليه صاحب الدائم وقال المسالك ان تعليقه في حدوثه دون مجرد الوجوه فاعلمه
 عنهم وسببها ضل من صدر الخط واعرف به فلما كان الامر كذلك حقق في العقل المتكلم
 ان الحجاج هو الوجوه لا غير فلم يكن المذكور حسوا او حسدا وكما لم يحاجا الله وغيره الثاني
 منع انه لم يكلم في الحجاج اليه فانه لما من ان المعلق نه هو الوجوه سري فانه من كان
 من لعلق على الوجوه ما هو وقال انه لا يتعلق كيف الحق اي من حيث كونه
 واحبا بالغير ملكا متساوي الشبه الى الوجوه والعدم يظهر ما على هذا ان الوجوه حجاج الى
 في كل الاوقات ادع عليه الوجوب بالغير ملزوم له كاعلمه اسم او الحجاج هو الحدوث الحجاج في
 يدوج وجوه كاعلم الجمهور فليس مناد ذلك عند هم المطلوب مسكلم الحجاج اليه كالا كحفي وان
 سماء المسكلم اي من تحت الساق وان كان من على الوجوه فهو وجبه نه في كل وجبه
 بالعدم الى الوجوه او غير دانه حجاج الى ما دام موجودا او موجودا في التعلق وهو حاصل
 في الفهم الى الدائم معتق في وجوبه المستلزم غير وهو مطلوبنا وسقط الدائم الصا
 موثره لم يلى ان الدائم معتق اليه ام لا وهو ما لا بد منه اذا سمع منه لانه حتى نلت ان مدار

فلا مانع من ان لا يكون

هو وجوه الا لا فموجبه تولى الله
 بل من حيث هو مسوده بالعدم او
 من حيث هو م

الحاجه هو الوجوه بالغير من قبل المقدمه ايضا وموطاه وما قاله ان مصادق فليس كذلك
 فان قول الشئ ان هو وجوب الوجوه لا يمنع الدوام الى المعتق الى غيره لا منع منس
 المتي على اي ان الدائم لا يمنع الغير الى الغير والعكس غير الاصل فالزم من صدق حكمه صدق
 الاصل وهو معتق واما تحت عن على الحاجة امرا لا مكان او الحدوث فغير مفيد
 هنا نظرا الى المطلوب منه لا ما لوجبه الحدوث على الحاجة لم يضر السج في مطلوبه
 لما جى في آخر الفصل الموقر ما عليه سنومه الشئ بالعدم كان الحدوث في عاده ودوامه
 حجاجا الله لصدق هذا المعنى عليه رمان دوايه فلما كان المسوق بالعدم حاصلا
 رمان النفا كان الساق حجاجا على بالعدم فلم يضر عليه الحدوث في ان الدائم معتق الى موثر
 فانه لا يخفى على الموير على دوايه وجوه ان كاعرفه لو قدرنا ان الامكان
 هو العلم لم يكن ذلك مانع في هذا المرام ايضا اذا لم يكن اذا كان معذوما ولم يتعلق بالعدم
 لم يملك مطلوبه وهو كون الوجوه متعلقا بالعدم من حيث كونه واجبا بالغير ولا كونه
 داما الوجوه متعلقا به لا متعلقا في المكان العدوم الغير المتعلق بالعدم الوجوه ولكن
 عليه الحدوث غير صائر ولا عليه الامكان ما فانه في مرابه لم يضر الشئ لذلك بل يضر
 لعله الوجوب الغير الساق للعدم وغيره خاصة الوجوه الى العالم واما قوله انه لم يضر
 ان الدائم معتق فممنوع لانه لما من ان وجوب الوجوه بالعدم لا في الدائم مستلزمه ولغيره
 وانه على التعلق بالغير فان ذلك الدائم ان كان واجبا بالغير كان معتق الله المحقق
 علمه المعرفه وان لم يكن واجبا كانه فلا فغيره وايضا كان فلا اعتداد فانه من ان
 على الغير هو الوجوب بالغير وان الدائم نظر الله لا مقيده ان دما في غير السج من مدرا
 الختفه في صدر الخط ان العالم ارجا لهم يدوام الناري والسوار المشهور ان العالم
 لو كان ارجا لما اعتق اليه لا شجاع حاجه الدائم الى فاعلمه من بما قدمه منا وموران
 كونه ارجا لا سفي العقر الى فاعلمه قال والتحقيق ان الخلاف بين الحكماء والمفسرين
 مسا في ان الاذي لا معتق الى فاعلمه لانيهم انهم انهم ان العالم على تقدير
 ارجيه جاز اسنان الى علمه اذ ليه اذ ليس من شرط صدق التزم صدق حقيقه

فلا مانع من ان لا يكون

يتم قاله ان الدليل معروض ان يلزم ان يكون الزمان ان لا يكون له كمال في حيزه
 لجزء الزمان سابق على الاخر لما علم من التجديدات والنزعات فيه وليس مدار
 السبق كسبق الوصله على اساس ان لجزء الوصله لا يسبق العلم على معلومها
 المعنى ولا يسبق ما في اقسام التقدم الا فيما لا يخالف المبدأ فان كان مدار السبق
 من السبق لوصف الزمان وانه حاصله الزمان فيصير الزمان الى زمان آخر وان
 كان الوصله بطل الاستدلال بالقله لا تعال لانها لم تكن ذلك وانما يصرف الى زمان
 آخر لم يكن تلك العديلات والسعديات لحوادثها ان الزمان لها اما اذا كانت
 لها فلا يلزم ان يكون زمان آخر وهذا خلاف عن من الخواص فاما ما يصير
 متقدما وما خرج باعتبار الحروف الزمان فان الحركة اما بعد حركتها على اخرها
 من زمان متقدم على زمان وقوعها فيكون الزمان الاول ليس لعدم علم الحادس
 على وجوده وبني عدم لجزء الزمان بعضها على بعض واما انما فلا يعلم الزمان واما
 يصرف الى آخره لم يكن في تحقق التقدم والاعراض الزمان العلم سبق بعض على بعض
 لا زمان رايب كافي اليوم والامس اما انفي ذلك فلا يلزم ذلك وهذا خلاف اول الحوادث
 فانه لو لا زمان رايب علمه اسد الحوادث لما امكن العلم بكون الاستدلال كما لا يخفى ان
 داللا العجيبا والاعراض فلو لم يقولوا ان المعنى كحدث هذا السبق انه ما كان موجودا
 عند حصول ذلك المعنى امسح لكم الحكم بامداد الحوادث فاحذر فالا انما يحسن
 ما حيز الاول ان الاجزاء المتفرقة منه في الزمان ان تساوت في الالهي امسح تقدم بعضها
 على بعض بدات والا لزم تركيز مراتب متواله او انفصال كل من المخلقة بالكون
 انفسا لا بالفعل لا بالقوه الا ان يقال ان تلك الاجزاء الوصله لها فاما بالانفصال لوجوبه
 فمن ما ذكرناه يعرف من الاجزاء الوصله لها ان تساوت فيها امسح تقدم شيء
 منها على الآخر دال وان اختلفت بالزمن فضل بعض عن بعض فعلا وقد فرض الحق فامسح
 بعدم بعض على بعض دال او من مالمها انما لم يسلم التقدم بالبدات فيها ليس علم من
 الفروق ان ما تقدم دال على ما صار ان سجام صفة كالعلة والمعلوم وجارا لا كالحكمة

لعدم آخر الزمان ومع انه لا يلزم ان كانه حاز ان لصفه زمان كحيزه وبليد سببا
 لعدمه واد اجتزنا من مدار التقدم في التقدم بالبدات لم نعلم ان الحكم بان لعدم عدم
 الحادس الغير المجامع لوصف عليه انما يكون زمان رايب عليها لحوادث ان تقدم عليه على
 وصفه بطل التقدم في لجزء الزمان فيبطل ما علمه بالقله وعش الزمان ما حيز ايضا
 الاول انه لوصف ما علم في اليوم والامسح لزم ما قلنا اذ بعض قولنا في ان متاخر عن
 امسح هو انه لم يوجد في اليوم ايضا لم يوجد مع التقدم مع عدم ما خرج عن التقدم
 المعنى انه لم يوجد من كان الا من صاخر اول فطيم كان مشعر كصدر الاخر
 في زمان محض وان اليوم ما حصله في ذلك الزمان فلهذا زمان زمان آخر والى
 ان المعقول من اجزاء اليوم امسح هو انه لم يوجد فلابد من التثبت عن ماهية علم المعنى
 وبتسليم ان يكون المرحح بها الى دالها ما ساد ان المعنى اصداه لعرض لكل منها السبب
 الى اخره والعارض ما خروا والمماخر عن شيء لا يكون عنه فالمعقول من قولنا اليوم حصل
 في احسن انه ما حصله في الزمان الذي حصله الاحسن ويعود الدليل والامسح
 مدار الاستكالات الا بالقول بان لحقق العبدية والعبدية والمعهه السوفيت على وجه
 الزمان ومضى ذلك خسر فساد حجتهم بالقله لم قاله اعلم ان الزمان المودود
 في لعدم بعض اجزاء الزمان على بعض يمكن ان يحد في كون الزمان مع الحركة فانه يمارك
 ان معية الزمان ليست نفس الزمان والحركة كما مر ان المعنى اخفاه فيجاء بها وتعرف
 الحب وسد الزمان اخر وهو ان لله تعالى متقدم على العالم وبتسليم ان يكون الزمان
 والا لزم كونه زمانا والى ان عدم من خواص الحركة والعبدية فيلزم كونه تعالى متحركا
 متغيرا على حال وادعت ذلك خسر انه يلزم حصول مدار السبق من التقدم
 حصول الزمان بنبأ ما قاله واحسن عن دفع الفروق وبني تقدم عدم الحادس
 على وجوده وبني تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض ما على ان الحق هو الفروق
 الذي سلكه نفعه مما يوجب ان يقال اما عن الاول فلم لا يكون اجزاءها محله
 لا ولا تسلم بركته من الآيات واما ما يلزم الانفصال الفعل لواقف الزمان بالفعل وهو

المسألة

66

معان تيمم الامانة والوافية للعلم الطوبان
معدن لسان آخروهم البان لسان

ما لا يعلم ان كل محل مستوفى مان قوله لانه قبل حدوثه اما متنج او ممل فلهذا انما يتم ان لو كان فله ساء معصا حتى تكلم عليه ما لم يدركه امواد ان اما اذا كان لهما محضا كوكس لم يكن ولا مدركا حكم عليه بالامكان وكبح وقولنا لا يمكن ان كان من نوعه مياقة مرصبا اما حكمنا عليه على المعنى ما ليس له على ذلك لصوره اللفظ وصدق العداء واما في الحقيقة فالما يعلم انه قبل حدوثه من مسائل امر متعدي ممددا اما من نوع محض فله حكم عليه ما يمكن او عن ادراك الحكم استدرك محال ما عليه قصد اسفائه لا حكم عليه وهذا الكلام شذو لولا انه معارض بان الشئ قبل حدوثه منصف مائه مقدور اذ هو ان ايضا في نفسه مقدر عن العدم فلهذا مدركه والما حجب فكره على جازئه على ما لم يستطع الانسان عن الممكن مع كونه معاضدا واحدا بعدد مقدم مقدره ومن ان لا يمكن الامكان لا المعيار الا من الشئ والوجود والوجود بالذات وهو وجود الشئ نفسه او بالعرض وهو وجود آخر له كان الامكان اما ان يكون بالعرض وهو الامكان الذي بالعرض ليس الشئ الوجود آخره او بالنسبة الى مصدره مرجعه الى كونه الجسم يمكن ان يكون الشئ وهو الرابط بينهما والابن ان يصدر مواءموا يمكن لذاته وحق لا كذا اما ان يوجد ذلك السمت في موضع او مان او مع مان كالأعراض والنفوس العاطفة واما ان يوجد في سائر الما يتعلق بها ان لا يتعلق بما ذكره بالحق والحق في اصلها كجواهر العقلة فحكم الامكان الاول واما ان انما محاجا الى محل لا يصدق فيه لما قال المحقق انه عرض لكونه اصنافه بالعرض الوجود الا في موضع له فعله فاما ان كانت ممكنة فلهذا في محله بالانفصاف فاهم نفسه من عن المعلق بالمواد ان لا يكون امكانه اللازم لما منبه في فضاء وجوده عن علمه انه ممدوم بل واما وما قاله في الشرح طامس في ازالة خلاف الموصوف بالاولى او امكانه الا اصله لا يمكن فيه والالم يكن محبا عندا صلف فلهذا ان الاصل المتكامل له ومن الالات والاشياء والاستعدادات المتعدي في الما منية الممكنة نظرا الى قرا وبعد ما من الوجود وهو الحق التي يمكنه وهو محتض بالحدوث عرضا كان او وجودا حال في مان كالممكن لوجودها كالمعنى العاطفة وعند حدوثه جعلها ساء على ان الوجود لذاته واهم جمع حجابته من في فاعلمه فلا يختص فاعلمه لبعض الاسماء لبعض الوقت دون ما قبله وما بعد الا

حصل به فله دون عين ما كاد ث انما يقتض عن ما دها الفاعل الهية عن المعبر لهما والغير بها الا بعد ان يحصل للمواد الاستعداد السام لوجودها في الخارج فالامكان الاستعداد في الذات الحوادث سابق على وجودها ايضا فالامكان يقع على الامكان الساء للموصوفات الممكنة في انفسها فقط استزاع الحوادث فمع احتضاها اما ان لغز كعرفه ونوامر امر لازم للممليات الممكنة اذ اخذنا ما محرم عن اعتبار الوجود والعدم لواقعها الغير بالقياس الى وجودها ولا معنى لزم به لا عند التحدو عنها ان التحدو عنها شرط في لزوم هذا الامكان كحالته لا لزم لها في كل الاحوال او ذلك لانها لا تسجل لاعتبارها الى منتهى وما بالذات لا يزل بالمعنى ان عند التحدو عنها لا يكون لها في نفسها الا الامكان فقط فلا يكون فلهذا في النفس ما فقط الا عند تحركها عنها فالا حجب الالات ولا بالغير حجب لسطح النظر عن العز وكما في الاشياء بخلاف ما اذا صدر ناسا مع الوجود والعدم فبها حجب وبلغ بالعرض من اها حجابها فيها الى الغير وحلل الامكان الاستعدادات المختص بالحوادث ومن الحق الموصوف من حوادثها ان هذا الوجودات في موادها بالقوى فهو عين قائم بالما وولد امكان حصول الرضات فيها وكذا في الحق معنى صدرها من محاسنها وعلما بالما في موصوف المحل حصول التحدو كالممكن المطوع يمكن لها ان يصير انشائها ما كان مرجعه الى انشائه وصفت للطفة ومن موصوف فلهذا وقدره يمكن مره وقد يكون لعين لبعض ان هذا الاستقلال محال فيه فرب عاين القرب وهو التام كالمطفة لها وحته متوسط كالمعدل لا يتوزع متوسط المطفة ومنه بعيدا كالتراب لا توسط لسطح لسطح الما ان يكون كمن الى ان يصير الى المطفة ونزول عنها عند خروج الحوادث الى الفعل او مادام غير موصوف بها بالقوى فامكان موصوف ملام موصوف واذا حصل بالفعول في الاصل انصافه بماله وانصافه الاستقلال موصوف موصوف الشئ على علمه لما مر من حصول الاشياء عند وقوع على الامكانيات بالسكك والذات او على من التعيد ذلك فالامكان الداء اشدة ولا ضعف ولا يزول عن الشئ بل هو لازم ولا لوصف رجيح طرف والا مع السكك على انفسه وعند ذلك يقول السكك استدل بالامكان

المسرح

الاستعداد على حصوله المحرر بالمان والاخلاق المبررة التي تقوم في هذا
 الامكان الى القوم الكونة من باب الكلف الوجودي حيث يصرف والايديم العاقل المعادوم
 بالوجودي او من صفات الامور الحادثة كالقوى غير ما هو موصوف بمقتضى لا ويطاير ما قبلها
 فهي صفات لا لا لثبات الممكنة فلم يبدل بالامكان الذي على وجوده ما من الحادث
 او الذي المعيار لا اعتبار من احوالها في حار اوصاف المعادوم كما مر فيما مضى
 المعادوم الممكن عن غيره في العقل صح الحكم عليه بالامكان الذي هو امر عقلي فالامكان
 الاستعداد الذي يمكنه ان يصرف المعادوم به بل محله متصرف به والذي لا اعتبار
 لعدم ان متصرف به واما المصداق ومما رتبته في فكر خبط ساقط العلم العقلة
 عن القوم من الاعتبارات العقلية والعقلية ان جعل التمسك من خواص الوصف العناني في علم
 امدا والممكن قبل صدقته فطلعا لعدم اسان في العين وهو خبط انه من خواص
 مطلق الوجود والاول وان اتفق في المعادوم الممكن الا ان العاقل محقق كقلما ومؤكد
 في كونه تحكمنا عليه بالامكان الذي ونحوه من الاعتبارات العقلية وموظاير فعله
 انه ان عني ان المعادوم عدا لا يصرف بالاستعداد في ولا يضر بالامر ولا عني ان لا يصرف
 الذي في فموقعه فهو غلط من باب استزاد اسم الامكان كما عرفت في باب محط على
 ان الامكان عدا لا يصرف الاول لو كان هو بالان اما واحدا واما كانت الصفة
 العادة بالغير واجبة لادراكها واصبا وصفه الصفه مشروط بوجود الموضوع فكانت
 موصوفه الممكن شرط فيها هو موصوفه لادانه وما هو متوسط لواجب لادانه هو ادراك
 بالوجود في الذي فالممكن لادانه واجب لادانه مداخلت واما ان يكون ملكا ولم يتم التفكير
 في ان يقال ان الامكان الممكن يثبت دانه فلا تفسار لاستحالة ادراكه الشيء وصف عارض
 له بالنسبة الى وجوده والعارض من مداخله لادانه لا محالة وفيه الشكل احسن
 فان المراد من هذا الامكان الذي اللازم للمكالمات فلا تفرق في انه امر اعتقادي وليس
 كان الاستعداد في المنبر القوم اعلايه بالموضوع الذي اذا حصل الممكن بالفعل بال
 ذلك الاستعداد والقوم عن موضوعه فالهليل لا ينفك لما يحجر انفا واما اسم الاول والكلوم

علم

ان كان

فانه اذا بطل وجوده بالامكان الذي غير محال التراجع وهو صحيح مع لزوم التفكير بالامكان
 في دانه اعتنا بعقله لما مر متعلق بالامر خارجي فمن حيث لعلنا باجر خارجي لا يوجد فيه شيء
 فهو امكان بل هو اعتبار لعدم الفعل عند سعة الوجود الى انانية فهو امكان موصوف
 في الخارج فهو متعلق بالامر خارجي فانه لا يمكن وجوده فذلك السان ان دام وجوده كان
 لزوم وصفه الدائم وهو الامكان الذي وليس كما طرد ما عاين في او موصوفه وهو موصوف
 فانه الكونه وصفه في الحصة لما رتب من حيث انه امكان يتعلق بسبب عيني ووصف لعلنا به
 يدل على وجوده متعلقه وسواء وجد في موضوعه كعرض او في مان كالصور الحادثة او في مان
 كالنفس الانسانية والامكان موصوف موصوف في العقل الموصوف في العيان موصوف فيه
 وهو ممكن في ولا افكان اخر لعدم الفعل ومقطع الامكانيات بانقطاع الاعمال
 ووجوده الذي من كالمقدم فان التعلق امر اعتباري يصف عند علم ليعبار الذي من
 له لا يقال اذا كان موصوف في العقل كان موصوف في الخارج اد لو لم يوجد فيه كانت
 جهلا او لا يعلم به الا حصول امر في النفس لا يكون مطلقا على العيان فلا علم به الا ما منع كونه
 جهلا واما بان يكون جهلا ان لعلنا على الخارج باجر موصوف فيه ولا يكون ذلك كذا
 فيه ومثلا ليس كذلك اذا الاعتبارات العقلية والاتجاه المسمية الوجود في العيان على انها
 صور لموصوف خارجي بل على الالحكام ولو اوصى للموصوفات العقلية ولصكا وما تكون لادانه
 ومجالات الوجود فيه حيث في الحكم بل موصوفه باعتبار كونه لا يحكمها عليه والكلام فيه
 فقولنا الحكمه حسن حكمه من فاد بيزم من علم كونه هذا الحكم في العيان ان يكون
 جهلا اذ الجهل هو موصوفه صنف في الامور على اربابها في موصوفه مع عدم صفاها
 لما في العيان او العقل المطابق للامر بعينه وليس كلامنا فيه اد الامكان حكمه من على امر
 موصوفه في العيان فالجهل فيه ليس على نحو الجهل فيما اذا كان الحكم عليه به لموصوفه العذر
 فان الجهل هو حكمه على ما منع خبره عليه كمال على الانسان مثالا وانه مفسر في العلم
 والاكسب في الخارجيه والديمنه ولا يستلزم في المطابقة من كل وجه بل
 محب وجه كلف ولو شرط في المعارض ذلك لكان مثالا لجهل العيني فاما موصوفه

فانه امكان ليعرف في الخارج

عدم

هذا التعريف لا ينافي لفظ الشئ اذ كماله شئ دال على التوسط بين الوجود والعدم
 واذا كان وجوده متراجعا احرازه لغيره بل ان هذا التاخير يمكن اذ كان وجوده متراجعا
 اذ المتأخر كما لمعول متراجعا لغيره المتقدم متراجعا كالحكمة وصحة المتقدم ليس على التاخير
 كما استحق المتأخر الوصف الاول المتقدم حصوله الوصف وصحة الوصف المتأخر عليه ان
 كان له علم واما المتقدم فليس متوسطا المتأخرية ومن علمه في الوجود بل حصوله الوصف
 الا من المتأخر وليس حصوله المتأخر الا بعد حصوله علمه اذ حصوله المتقدم ولعله حل
 كلامه سبحانه على ما قاله في موضع اخر في قوله ومن ذلك الامر الوجود ولهذا حال
 لا يتوسط المتأخرية المتقدم ووصف المتقدم في الوجود اذ الواقع محض طاعت
 تعالى لفظه سبحانه واما التاخير فلما وقع في سبيل الوصف المتأخر اذ علمه ان كان
 له علم وصار يعرفه امره الى الواقع من الاول واستحق ان لا يكون له علم ان كان
 المراد بتقدم العلم على حصوله المتأخر فيكون كمن حصل العلم متقدم على حصوله المتأخر
 ومنه فيكون المتأخر فيكون المتأخر في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 متراجعا فان كان المراد به غير ذلك فلا بد من حصول العلم الاول ثم العلم المتأخر
 حاصل كلامه سبحانه في هذا المتقدم احرازه ان العلم اذ كان علمه المتأخر بالوجود
 لا يحصل الى المتأخر الا بعد حصوله العلم وصحة العلم اذ كان علمه المتأخر بالوجود
 كذلك وذلك لعدم علمه واما علمه ان المتأخر في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 ثم حركه وهو ذلك على التقدم الاول متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 بكلامه سبحانه لا محالة فان اراد ان العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 بالوجود وليس كذلك الامر لغيره فلا بد من العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 اذ العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 المتأخر في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 فلا بد من العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 على ما لا بد من العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا

على الشئ الذي لا وجود له المستفيد للوجود في الوصف اذ تقدم الاول على الثاني في هذه الحالة
 صاوم الكمال اذ قد ثبت ان ما لا وجود له لا يكون له وصف غير الوصف لا اولا والمستفيد
 انما هو وصف متوقف على ما لا وجود له لا يكون له وصف غير الوصف لا اولا والمستفيد
 هو وصفه في القول متراجعا علمه في القول متراجعا علمه في القول متراجعا علمه في القول متراجعا
 وجوده متراجعا الى غير ذلك من الصفات المتأخرية في التقدم الثاني والاول في الجاهل هو المطلوب
 ان المتقدم ما لا بد من شرط في كون العلم متراجعا على حصوله في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 منها على فساد طهرهم واما ما حواريه ان العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 الوصف لا اولا ولا حصوله ما لا بد من العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 منه ان وجوده حركه العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 حركه على المتأخر في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 ما قاله انما هو انما هو العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 بالمرور والحصول المتأخر في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 ان لا بد من العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 الباطن المتأخر في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 بالاشياء في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 من ذاته فان المتأخر في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 لانه ان الممكن متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 حركه في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 وانما هو في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 وحول العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 اراد بالعلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 وانما هو في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا
 علمه في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا

في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا في العلم متراجعا

مرىفان على الابداح والابحاج اقرب عنهما الى الحد الاولي هو اعلى رتبة منهما وظهر ان الصلابة
في هذا الكلام على رايهم لا على عرض على دليل امتناع صدور الكثرة عن الوجود انما يتحقق بها في
كثرتها من وقوع كثره فليقع منها صلا سكتة ونقول ان مفهوم هذا الشيء ليس بخير مفهوم انه
ليس بشيء هذا ان المفهوم ان اما ان يكونا مفقودين او لا ربيف او مفقودين وسوق الكلام المذكور
حتى لنزوم القول بان البسيط لا سلب عنه الا سلب واحد وفضلان معلوم بالضرورة
فان قالوا المفقودان انما تغيرا كالتغير المتبين لا التغير المسلوب عنه قلنا لم لا يجوز مثله
ثمنا ايضا فان المفقودين معا سلبا عنهما سلبا الى هذا المعلوم ودليل المعلوم وان كانت ذاتها
لا يميزها سلبا سلبا احدها وايضا المفهوم من كون التخصيص جالسا على غير مفهوم كونه قاعدا
وسوق السلب المذكور لنزوم ان يكون الحاصل على العام والمفهوم غير السالك ولذا المفهوم من
كون الشيء قاعدا لاسوداد غير المفهوم من كونه جالسا على الحركة وسوق السلب الى ان يميز من المعلوم
الشيء الواحد لا مفقودا واحدا وهو باطل وفاقا والاعراض من مائة الاسباب الا ان لم يكن ان
تعد المفهوم اما حاصل لا حاصل ان سلبه العاقل الى مفقودا واما الذات المعر وصفه للسلب
فواحد وهو ما لم ينشأ اذ لم لا يجوز ان يكون الا حركتها واقعا على هذا النحو فالت والعجب
من الحكماء كيف قعقت نفوسهم على هذا الاصل الذي فرغوا عليه طرا من مائة صدم على
الحجة الضعيفة والحال الواسع واجب عندنا ان حاصله عليهم ان الدليل
يقو على كفايته لنزوم ان السلب عن شي واحد والا تصنف الواحد الا الواحد
والاعقل الواحد او هو باطل بالضرورة وكل من كلفه النزوم والشرق من صدور والاصل عن
الواحد من حيث انه واحد ومن ذلك لم يظلمه فان سلب شي عن شي واحد
بشيء وقول شي لشيء سلب شي عن شي واحد كالمسلوب والصفة والمصوب لا يتحقق السلب الى
مفقط في لا يميز الامر الواحد من حيث هو واحد بل يعيى وجوده اسبا للثمن واحد
كلمة وجوده سابقا على تلك الامور فكيف سلب لا ربه تلك الاشياء للشيء ونحن لا نمنع صدور
الكثرة عن الكثرة ان السلب يعقري الى موت مسلوب منه فقط وكذا انقاص
شيء لشيء موقوف على مفقود وصفه الحكم العقلي بعد تصورهما انقضا الاول الثاني موقوف وصفه

معدن

تفكره عليها ولا يكتفي مجرد الموصوف ولذا قاله الشيء لغيره معنى الى قابل ومفوق او الى شيء قابل
واحد لوجوده المفقود واذا خيل من المثل كالحركة والتسواد من رايها الى اضلالا وحال
القابل وبعدد الكلمات فذا الجسم لا يقبل التسواد عنه لثقله عن الغير وبعيد الحركة من
محله حال ماضى وجسمه بها الى حال غير ماضى اذ على نفسه من احتياج جسمه وجسمه من الحالة
ووجه حصول محاله ملائمة له مع الحركة لما هي فاق ان السلب والانقاص والقول يعقري الى
امور متفرقة متقدمة على السواب والارواح والاعمال ومما كلفنا نحن فيه وهو
صدور الشيء من آخر فان حقيقة على امور كثيرة بل يكتفي في حقيقة عرض شي واحد وهو العلم
والصدور وانقاص الصادر بما صدر عنه انما يتحقق بغيره ودلائل ان لا يكون كلفه منه
العلم الواجب لا يتحقق اسناد المعلولات كلها الى مبداء واحد واللازم باطل لا حقا
الصدور انما هي من الامور الاضافية فلا يتحقق لا بعد تحقق المصدر وما صدر عنه فانه في
الفرق لان الصفة ورطاق على معنيين احدهما انما في عرض العلم والمعلوم من
حيث يكونان صا والكلام فيه لا ياتى تحقيق عند انقاص ذات العلم والمعلوم وصفه
العلم والمعلومه فكيف الامسك في غيرهما والى كون ذات العلم بحسب مصدرها المعلوم
وهو بالذات المعنى منقذ على صلا لا انما سيجى حق اذ كانت العلم مصدرة للاحاطة
وسوطا من صلا المعلوم اليه منقذ على الاضافة العارضة الى الصدور والمعنى
الاول من رتبة انما اضافتها صلا غير عنها والمعلوم من انقاص الصدور بالمعنى الثاني
فكانت الاضافة منقذ من انقاص الصدور بالمعنى وكيفية انما اذ علمنا الشيء انه فاعل
فهناك ذات فعل فاعل ووصف وصفها بها ومعنى الاحد واعسان صلا على الكثرة
كل ذلك فاعل فاعل شي فلا بد من امر يخصه باعسان يتصرف بالاعلمة سواء
كان معنى ذاته او صفة كحقيقة صلا فيه معنى الصدور عليها لا صلا الصدور
فيما نحن فيه انما لاداة او لعلنه وانما كونه فاعلا للمعلوم معنى ويصح الصدور
عليه ولا كلام فيه بل في المعنى انما هو امر واحد ان كان المعلوم واحدا وذلك الامر
معلوم ما عينا ان فيه رتبة المعلوم قد يكون ذات العلم نفسا ان كانت العلم موجبه

٢

الحب المس
البحر
في القفا
عالمها

du

انسان ما يثبت ذلك العدد واد جواد اذ جعله منه ما ينبغي للعرض واجنب
 منع ان القصد بغيره والزم من منع فان للعدد ان ينفذ ما ينبغي بالادراك والاعراض
 اى بالعرض وحيث انما الاعداد بالعرض والادراك فلهذا لا يقال للجوهر جواد ما يثبت
 الحاصل من الجواهر بالادراك وهو حركته الطبيعية المنصبة اليه استقام كانها بغيره
 لا اتصال كمال لغيره وكان من لوازمه من الجواهر وقوة على راس انسان افعالها
 يكون العرض من ثم ان وقوة غير من حيث الموت بل احتلال او ضاح اعصانه و
 الموت امر اخر يوحده بالادراك عند احتلاله ان مقتضى الموت انسان لا يوجب
 موت جواد احد بالادراك بل بالعرض ثم ان الموجود لم يمت عند وجوده بل هو حي
 ما يراه اليه بالادراك بل من جهة حلاصة عن العدم والفاصل المطلوب حصلت من الوقوع
 بالعرض كما تفت كما عرفت ولا يلزم كون الجواهر حواد الا سراجا بالادراك فيه عليه
 في الجواهر انما لم يذكر هذا المقصد منه لانه انما احيى بالادراك وعرف الجواهر كغيره
 فلهذا لم يورد وانما تزل القصد الى الاتصال يقع لما يحسن ان الفعل على وجه القصد و
 للادراك مستلزم لاستكمال الكمال من جهة ما يغيره وهو فعله من ادراك كونه قولها الجواد
 من العاين منه الفوايد لا يشترط فيه وطلب قصد من الشيء يعبر الله لا يسمع الا القصد العرض
 يعبر الله وهو لا يسمع من نفسه مطلقا وهو خاضع ولو قصد بالادراك كونه من الواجب
 لا يسمع الجواهر بل هم اعداد الشرح الكلام للافق في الفصل الثاني وقالوا اعلم ان الاله
 يفعل شيئا لو لم يفعل فيه او لم يحسن منه فهو ما يصدر من فعله متخلص فهو بار وممن
 انه كبرار فان كلامه هذا قد مضى ان اسد في الموضوع وما يند المحمول اذ الموضوع منها
 وهو العاقل الذي لو لم يفعل شيئا فحينئذ ذلك واحد والمحمول الاول هو الحكم عليه بالضرورة
 كان فلا يكون عسا ومما يانه متخلص الى بعضه لا يكون جوادا فاحدهما غير الاخر فلا
 اسلوه الا ان كان كماله فالبقصد ومن هذه الفصول ان كل فاعل بالقدرة والارادة
 هو مستكمل بعلمه ووجهه يظهر انه لو كان فاعلا ما ران لم يكن عسا ولا ملكا ولا جوادا والتوالي
 باطله واما ما تم في اللزوم بالذكور من هذه الفصول ثم اعترض من ان الجواهر بعد هذه الحقائق

لانه يقال ما المعنى بانه لا يكون عسا الى لغيره ان عني انه متى فعل ما وجب عليه لم يكن متحدا
 للذم وسنرى لم يفعل كما مستحقا له فلم يلقه له حال ومثل هذا الا الزام الشيء على نفسه ما عني ان
 فعل الواجب هو عدم استحوا والذم فاعله واستحوا والذم ما ركه ولم لا يجوز ان يكون
 الله تعالى مستفدا لمحصل هذه الاول ولو لم ينفذ ما دفع ملكه لزمته بالفعل وهل النزاع
 الا منه وان عني معنى آخر فلا بد من بقاءه فظهر ان الجواهر من باب الطامات اجاب
 منع ان القصد منها ما ذكره بل فلك مقدم من مبدعات اسات المقصود او مران
 منها في العرض من المبادى العالمة او كمالها في هذه في الطامات فكان الاثبات
 الاصل بالمبادى العالمة واما ان كان ذلك المقصد بالادراك من المطلب ثم
 ذكر بقيد وجهه بل مقتضى الفصول على محاور وبوطان من مرجحة والظاهريه لا تراخى
 على ما يظهر ما ذكرنا من افعال واما استفسان فنقول يعني به انه لو فعل على وجهه مستكمل بعلمه
 لم يكن كمالا ما به بل بعلمه لئلا العنى والملك والجواد يصنع الكمال الذي وقبه اللزوم انه
 لا يكون كمالا بعلمه وهو غيره صرحه ان بعلمه يحصل ما لم يكن صاعدا لادراك الحاصل
 الا يكون مطلوب الحصول وادراكه حصل له ذلك كان مستفدا الكمال لغيره فلم يكن كمالا
 اما ما لم يكن عسا الى لغيره فكنى الكمال مع اللذيل دال على ان ملك الصفات خاصة
 مطلقه لبدء الاول والكل دال على معنى العرض من فعله لانه بعضه فاعله واما قوله
 لم لا يجوز ان مستفدا الاول هو اعود دفع الذم بعلمه جواد ان المستفد للشي من غير كون
 فاعله لئلا العنى عند عدم السعي فيكون فاعله الاول هو عند عدم الفعل ولا سكر ان الاول
 والا لكان لو باعنه تعالى اصلا وادراكه الكمال لا يكون اما فليكن عسا الى اخر الصفات
 الكماله كيف ولو فعل هذا العرض العايد لم يكن المقصد صوابا وانما يقص من بعضه الى غيره فاعلم
 من كلامه انه لو فعل بقصد كان مستفدا بعلمه ولو استكمل فعله لم يكن عسا الى لغيره هذا الكلام
 برهاني لا حظا في من باب الطامات بعرفه المنصوب من نفسه اذ انما ملك الكمال من صوت
 ما لم يسمع ان الزام الشيء على نفسه انما لم يكن لو كان فعل الواجب هو عدم استحوا
 الذم فاعله واستحوا والذم ما ركه فلو كان عسا الى عسى المقدم لانه ممنوع وبوطان ما مر

ثم ان كان المقسم المتخصص للذكور كما نحن على رتبة خطاني وقد مر اخباره
 عن قوتها ومنها ما يخص ومما لا يخصه لو علمنا ان الذكور اما اذ علمنا انه اسطر المتماثل
 فيه مجرد الاقحام بلا برهان فلا سم ولو كان المراد بخروجها من قوتها من وجهه لكان
 كان كل منها خطانا ولا ما مضى به والى ذلك من فوج لما بين ان برهاننا وسرنا
 على ذلك ان المتشبه به واخذنا ما الزعم به الباطل لو علمنا ان وجهه المتشبه به لازم علينا
 ما به موافقا لمعنى قولنا ان العكس من المتشبه به الفعل هو انه سريان كقولنا ان الفعل
 لا متماثل قلت انما نشأ على معنى انه لما علم ان العقل جامع لكل كالاته بالفعل راداب
 يستخرج كل كالاته اللاحقة به ايضا من القول الى الفعل واذ كان كذلك كان سبه العكس
 بالمعنى لا من حيث انه النوع المصنف بل من حيث كالاته المطلق والعقول كاشف عن كالاته
 التي لا تحصى اعني حصول ما كان منها بالقول الى الفعل واذ كان ما به غير ذلك عن آخره فمما وقع
 فيه الاتفاق ان كان المتشبه به من العقول هو القدر المشترك فكان المتشبه به فلهذا الحقنة
 فاللزام المذكور لازم علينا من ان سبه به انما هو استخراج كالاته الى الفعل كالعقل
 ومما لا ريب فيه ان نوع معاني بل كالاته المطلق فلا مدخل لما اقتضاه ذلك عقل غير له
 من سبه به العقل فالتشبه به هو الاستخراج المطلق ومما امر واحد مشترك الانزام
 والحوادث ولو سلم فلا نسلم ان اختلاف الحركات مما ذكره من اختلاف الماديات
 واتماثل كون المتشبه به واحدا جليا كان او عقلا يجوز ان تختلف الحركات لاختلاف
 القوانيل لاختلاف ميولات الافلاك فجار ان لا يقتل مائة كل ملك عند حركته بالمتشبه بالعقل
 الا بالكل الحركية لا غير فلا جرم حدثت في دولنا وان اتحد المتشبه به وهذا كما في العقل
 الفعالي والصورة المتضادة في عالمنا ليست اختلاف القوانيل ووجه فلهذا يجوز ان يكون
 الامر كذلك فيما مر منهم وبهم من الاعتراض بصدق فيما قلتم من ابطال القول الثاني
 واجيب بفتح الانزام في الاول وانما لم نذكر لو كان المتشبه به بالمتشبه به هو الاستخراج المطلق
 وهو ممنوع فانه ان كل معنى ان يكون عبارة للحركات الحركية التي لا افلاك المعينة فالعامة امور
 جريته ومعنى كالاته اللاحقة به سواء كانت بحسب حركته من حيثية مجموع او بحسب سبه

ونحوه في قوله تعالى
 من غير ان يفتقر
 الى بيان

شدة

واما ستر في الخروج المذكور ولا سكر في اختلاف هذه العايات لاجلها تختلف
 جهات الحركات في المتشبه به في كل فكر عقل معين لا من حيث هو مطلق وكذا
 ما فيه المتشبه مختلف وان اشترك الكل في خروج الكمال المطلق ومما لا يشبه غير
 ما فيه التثنية ومما يختلف والعلم بها حاصل اجمالا لا مفصلا كما قال السج فاندفع ما قلتم
 او لا واما الثاني فلا لولا ان اختلاف حركاتها لا اختلاف في القوانيل لزم ان يكون سبه كالاته
 طسعية لا خلافا لطباع الاجسام وعندم ارادها ما يكون حركتها اولى به ومما كان
 لما مر على ان يقول انه يلزم ان يكون المادة القابلة فاعلم للاختلاف هذا مع انه قد مر
 ان طسعية العقل الموصولة للمادة اجزا العقل على كالاته بالنسبة الى الحركات يمكن بالنظر
 الى دالاتها فالحسب البسيط الذي لا يتغير لراتها وضعا ولا وجهه فحسب بل الا وضاع بالنسبة اليه فتدبر
 نظرا الى الطبيعة والميل المستدركف ولو اصبحت طابعها الا وضاع المعنى كان العقل على ما مضى
 واعد من امتناعه ولعل ما مر في قوله مضاعفا الى ما مر اسارة الى مدرا واعتبر من ان
 المعارض بالسكون في قول الشيخ فكان لعل ان يقول ما كان لها ان يحرك ويسكن
 لذلها سواء الى الحركة غير دون والفروق ان بالحركة يستخرج الكمالات من القوة الى
 الفعل وعند السكون لا يستخرج شيئا منها الى الفعل فلما كان المقصود بالاشارة
 وكان صادرا بكل الحركات لا جرم كان العقل بالنسبة اليه سواء وعبر حاصل بالسكون
 فلا تمازى بينهما بالنسبة الى حقيقة فلا يلزم من جواز كون الحركة بالنسبة سواء واخصاره
 الحركة الى جهة خاصة لفتح السافل حوارا مساويا بالنسبة الى عرضة حتى تعال احصاء الحركة لفتح
 السافل دون السافل دون السكون ولما كان هذا باطلا فكل ما قالوه لما مدنا من الفروق
 ان الحركة على اي وجه يفتقر بجفائرها التثنية للبراه عن القول فاما احصاء الى صور
 معاني لزمانها فابعد اي نوع السافل وليس السكون مع الحركة متساو ومن في ذلك حتى تعال
 اما احصاء الحركة لفتح ادلا كحصول البراه من السكون واحيى منع الا غيره
 وارادة اد مقصود الشيخ مدو علم الفروق من الحركة وخبرها بالنسبة الى ما مر منه وان
 وانه يحصل مما ذكره لا ما يقول ما ذكره من جواز كون اختلاف الهيئات لفتح السافل

اعلم ان هذه العايات
 ولا وجهه في قوله تعالى

في هذا الموضع
الذي هو في
الجزء الثاني
من الكتاب
الذي هو في
الجزء الثاني
من الكتاب

عالم في نفس الحركة ادعى قدرا استقواء الحركة والسكون بالنسبة الى داه امتناع السكون
لمقتضى خيالات ان يقال احصا نفس الحركة دون السكون لا يقال الجبر الى العزاضا كان
ان يقال انه احصا هذه الحركة لهذا المعنى بل وجار كون هذه الحركة كذلك جارا ان يكون
له والا فلا في الصور من مقتضى ليس يكون السكون عليه مع تسليم ما ذهبوا اليه من القول
بانه مطلب استقواء الايون والافلاك من القول الى الفعل لكونه كالا حكمة من
حيث هو جسم ثابتيان ضعف كلامهم حيث فرقوا بين اصل الحركة وجها في النفع الى
العزاضا العلم النافعة على كون غلبة الحركة للنفع فانه في نفس ما ان يكون نفس الحركة انما
وذلك على قدر استقواء الحركة والسكون بالنسبة اليه فعلم انه لو صح ان يطلب العلم بحركة
الحركة مع العزاضا كان يطلب باصلها ذلك ايضا فكان يصح ان يقال ان السكون في الحركة
لنفع غيره ولا يطلب هذا ما حركه فكل ما قالوه فقط سلمهم صدق انه حركه بالنسبة للفعل
بالسكون باعتبار البات وعدم التعريف فيحصل اليه كاحصا في الحركة حاصرا في دونه لنفع الغير
هذا وان كان الحق عندنا ما نذكره واعتبر من على قوله وان جارا ان يكون المتشبه
واحد ولا جلا لسايب الحركات في الا دورية الى اخره بانه كلام راجع الى ذلك الواحد
ان كان متشبهه من حيث هو ذلك الواحد وعند السمع انه يلزم من وجود المتشبه به وحد
الحركة وكذا يلزم ان يكون الافلاك باسرها لذلك وان لم يكن متشبهه بها اما ان المتشبه
بغيره او المركب منه ومن غيره لم يكن متشبهه به من حيث هو والمتشبه به وايضا
ان يباين في الحركة الدورية لا جلا ان هذا سببا واحدا متشبهه به ضعف لان لفعل الحركة
الدورية ذلك لما يصح لو جاز على الافلاك غيرا اما اذا امتنع السكون والحركة كمتشبهه
كانت الدورية واحدة لا تباين في فعلها فغيرا وهو يكون المتشبه به واحدا احاطت
عن الاول ما حصار الثاني ومنه انه خلاف للقدرة فان المتشبهه به مختلف بالقرين البعد
والاعتبار من كونه على غاية وما علمه فالخلاف عند كون المتشبهه به غيره كيف والسمع قال
ان المتشبهه به واحد كما قاله الفيلسوف الاول باعتبار العادة وهو لا ينبغي كون المتشبهه به
امورا متقاربة باعتبارها على او احدهما قريبا والاخر بعيدا وهو احد ما علمه فاعلم بحركة

والآخر

والآخر عاينه ولا يعلم ان يكون المتشبهه به المركب منه ومن غيره لعدم الجمل فلو كان
المتشبهه به المركب من حيث يمكن ان يصير متشبهه به بما يصير بعد صحتها من المتشبهه به
الاول مكان القرين متشبهه به مع اعتبار العلة الاولى فالجمع مستبعد بالمعنى المذكور
ولم قلدها خلف وقوله ولا يستعد ان يكون شعرا حصار الاول فان حركات
الافلاك متشابهة باعتبار وجود المتشبهه به اذ الدورية الحركة من الكمال واحد باعتبار
البسطة بالبدء الاول وهو علة الحركات وانه لا ساق في احصاها بالبيان اي السرعة
والبطء والحركات اي المتغير والمغير اذ دل ما اعتبارا كل فكر خاص بحركة الحاص
لمعلوم الذي هو موجود خاص بالحركة لانه العقل والحكمة في علمه لمعلوماته المتشبهه به
والاحد زما بمتشبهه به في قول المتشبهه به ان كان العادة فهو واحد وتشابه الحركة الدورية الواحد
بواجب الاجل وان كان العادة فهو متعدد ولا خلاف للقدرة اذ الواحد هو العادة او العقل هو
المتشبهه به العادة والقرين كما عرفت مفصلا فكل واحد من سكر وعلمه عن مقتضى السمع وكونه
الجميع بين ان اصل الحركة بالنسبة عباء العقل واحصاها لها دورية القرينة والبعد عن التباين
ان حركتها اما مفصلا دوريا اي واحصاها لا يفتق كالتكم وفيه يلزم اسباو المعنى المقصود المتشبهه به
الى الذات السامة وهو محال لا امتناع استناد تغير العادة الى العادة لا استقلال فلا يكون داه
لا واما علمه لغيره وهو العادة اي الداه المذكور واذا جارا كون نفس الحركة بحسب اجزائها ليعت
لذات العلم مجزأها العادة لها اول ذلك فاستبدار الى اجل المتشبهه به ايضا فقه قوله
السمع واعتبر من ان يباين المذكر على وجوب كمال سكون من كل حركة مستقيمة
على امتناع تنافي الالاف كانه لا يجمع وقد اسكال وموان علمه الا ان كان ندر كمالا
الآن زما بيا اذ العلم اذا كان متدراجا كان لبعض اجزائه الوجود متخفا الى ان سم العلم
سكون الا ان زما بيا وان كانت دفعا كانت ان عدمه متفصلا مان وضوح ويلزم تنافي الالاف
واد اصح السامى بطل الدليل البيني على امتناع اجاب السمع عنه في السامى للحركة
فان هذا قسمان ثانيا وموان يكون علم في الزمان الذي لعل وجهه اي جارا ان لا يكون
علمه تمامه في آن ولا ان يكون علمه كل جزء منه في زمان بالتحديد بل يكون علمه في كل الزمان

الذي بعد وجوده ولا يلزم منه كون الآن ما يبا والما يلزم لو كان كل حيز
 عنه واقعا في زمان ليس كالماترحت. انه يلزم ان تقع عنده دفعة واحدة
 في ان يلزم العالي ولا ان يقع ما يقتضيه في زمان ليكون الآن زمانا مائلا
 السائل لا كلام في استمرار عدم ذلك لأن حتى نقول ان عدمه في جميع الزمان الذي بعد
 ووجهه بل في أصل عدمه وضاوكم ان ذلك ليس بجمع الزمان الذي بعد بل احداهما بل به
 وان يفتوح أن أصل الزمان الذي منوي منه عدمه وضمه وكون الزمان الذي هو
 وجوده منقسم وامتنع أن يوجد عليه في جميعه واللاكان به كما يكون الآن زمانا
 وهو محال وذلك لأن لا بد وان على ان وجوده ما يلزم سالي الا ان يتحول له اما ان لا يكون
 العالي والما يلزم ان كان انما يخبر عن ان الوجود للزمان العالي بل ليدرك الزمان الذي هو
 بعد عدمه في وقتين أن وجوده ولا يلزم منه كونه معدوما في وقتين وجوده وعدمه في
 أن والما يلزم ان لو كان في آن احداهما مقتضايا لعدمه وهو محال اد لا امتناع في
 ان مضيق الشيء نصفه في زمان ويكون في الآن الذي هو طرف ذلك الزمان على خلاف
 بل ان نصفه فلا يكون في آن احداهما لعدمه فصار انصافه في هذا الآن لمطابقة ذلك الاحتمال
 قال الامام والاسكال باق من وجهين الاول ان حصول الشيء وعدمه متتابعان
 معقول اد كل ما يقع منه رجاء غير ضيق زمان وقوعه حران لا مكافئ لقسام زمان
 وقوله وقا ان لم يحصل في الجزء الاول من ذلك الزمان شيء منه لانه لم يكن هو واقعا في ذلك
 الزمان بل في بعضه والمقتدر وقوعه في كله وان حصل فيه شيء منه فاما ان يكون الحاصل فيه هو
 انما صار في الحيز الذي منه وقا يلزم منه كون الشيء موجودا او معدوما في زمان واحد
 اد ما حصل في الاول موجودا في وقت واحد وما حصل في الثاني غير موجود في الاول منه فلو كان
 متوحد ما وجد في الثاني لزم ما قلنا وهو محال واما ان يكون غيره فانه لو وجد ان يكون الحاصل
 في كل جزء منه غير الحاصل في الاخر فلا يكون حاصلا الا في واحد بالذبح بل لا بد من كونه متعاقبا
 في اجزاء ذلك الزمان فاحصوله في جزءه مدرجا غير معقول واديب ذلك فالا كان موجودا
 به عدمه فعليه لانه وان حصل دفعة واحدة لم يستمر بعد ذلك اد ما حصل به ان لم يكن لا بد له

لوصف

فأما كونه والسكون

من حصول الحيز في الزمان
 في الزمان لا يكون الحيز في الزمان
 في الزمان لا يكون الحيز في الزمان

من

من اول حصوله يكون متوحدًا بطلان عدمه في وقتين متتابعين وقا يلزم سالي الا ان يتحول له اما ان لا يكون
 العالي لو سلم في صحة القسيم وهو ان يكون عدمه حاصلا في كل الزمان الذي بعد
 من غير ان يكون لذلك الزمان طرف متوحد ومقتضى عدمه فلم لا يجوز عند انصار ان حال
 الا فمباشرة حاصلا في كل الزمان الحاصل بعد ان الماترحت مع انه ليس بزمان الا فمباشرة
 طرفه وبله الا الآن الحاصل فيه الماترحت وقا يكون فضلا أن واحد وبطلان الحيز بالهالة
 لم قال والتجسس الشرح اقدم في ان نصفه من الدليل للصواب العالي الماترحت
 من القضاة انهم يستدلوا بان الماترحت والماترحت في انفسه زمان زمان زعمه بان
 الماترحت باق في زمان واحد بل لو كانا المتباينين فاوردوه على الماترحت فلو كانا
 ان يكون غير متباينين في طرف الزمان الذي الماترحت في كله لم يورد دليل الاسرار المسمى
 على المتل واما مساج احكام المتل لم منع المسلك ان الحكم على متوسط المتل واما غير المتل
 الا ان الجسم العدم المتل لا يحرك فشر او هو معدوم وجوده بل عايق عن الحركة الوجودية فمقتضى
 هو معدوم الا ولو سلم فليس احتياج اجبا عنها معا وقد حوارج ولو سلم اجبا عنها في
 آن واحد ولكن لم لا يجوز ان يقال المتل العالي وجد في كل الزمان الحاصل بعد ان المتل
 الاول من غير ان يكون لذلك الزمان طرف متوحد الا في الاخر وهو مقتضى ان
 عدمه الآن حاصلا في ما لم يكن فلا يكون اما ان يستدعي ذلك ما حصل ذلك لعدمه لم
 يستمر فبان اولا يستدعيه فان استدعاها سالي الا فمباشرة وبطلان الدليل وان لم يكن عدمه
 معدوم اد اجار حصول ذلك لعدم في كل الزمان الذي بعد ذلك الان من غير وجوب
 ان يكون لذلك الزمان طرف محصل فيه اولا ذلك لعدمه فلم لا يجوز ان يحصل المتل في كل
 الزمان الذي بعد ان المتل الاول بالوجوب طرف لذلك الزمان حاصلا في اوجوه المتل
 العالي وعند ذلك لم يلزم القول بوصف ايمان وبطلان الحيز في الاول
 بانه لم لا يجوز ان يكون الحاصل على ما عدا الحاصل اولا فلو كان سببا لعدمه لم
 ولكن لا معنى حصول الحيز في ما كان ما حصل منه رجاء يكون له متوحد انصافه امتنع
 حصوله الا في زمان كالحركة وتوابعها لا يقع في آن ولا يلزم من كون اجزاء بقدر

مكتابه

امساج

وعن الثاني ان ما ذكره غير وارد الا على المحل الذي حكاه الشيخ عن القدر الثاني والارد
على صفة السج هذا وذلك لان الآتي الذي هو الوصول والماسه الذي يوجد مع السبب
الموصول اي المبدأ منتجع ان يكون ابتداء الزمان الذي نزول منه ذلك السبب الموصول
كونه موصلا بالفعل ادوار كونه موصولا بالفعل منتجة الى حدوث سبب يكون مسددا
الا وصوله وهو المبدأ الآخر الموجود في آن آخر لا متنازع اجتماع المبدأين المتخالفين الى
فصل الوصول ومبدأ الوصول في اجسام الواحد في آن واحد والسمان اي المبدأين ليسا
من الموجودات التي تخص الا زمانه ذلك ان اطرافها ولا حالها لا يوجد الا في احوالها و
ولا يكون مستطيقه على الزمان كما علمت فمعنى ان يوجد في الزمان وفي اطرافها
بشيء ان الزمان الوصول واللا وصول في فصل بينهما زمان متكون ويستقط السبب
الساكن ايضا واما بعينه فهو وجهه حاريد على ان السج لم يعتمد على المحل المسمى في
النفاء انه ذكر المحرك بقوله عن محرك من فصل واساره الى وجوده في ان الوصول
كما يزوج من كلامه في القول وهذا ان السج لم يصرف في ذكر الموصوب الثاني اي المبدأ الثاني
بل انصرف على حصوله بقوله ثم نزول من السبب الى تفرع اي نزول السلسلة عن السبب
الموصول ونزول وال كونه موصلا فانه فعلا يميل الى الحركة عرفة واما اعتراضه على
الحج المقوله مدعوه بما مر من انات المبدأ فهو ما يحسن من المانع للشيخ المحرك حال
معاودة من المبدأ في سوا كانت فيه من امراض كالحج المحرك الى فوق او من طباعه
كما لمحرك الى اسفل اذ كل محرك مهيأ او طبعا لا كونه عند وقوعه كونه مبدأ الحركة
ولا سيما من اصباح اجسامها دفعه واجلهم وامتياح وجوهها من زياتها بحالها
لا يفصل بينهما ان واحد الى غير ذلك مما مر في النقط الثاني ولهذا اعترضه غير الحق
فمن ثناء فليسا وانه واعبر عن على حجته في القوى الجسمانية ان العالمين
ان يقولوا ان الكوران كائنات القصور العاسر فكل القصور اقل من محركه لبعضه
وان لم يلزم حبه النسا هي وذلك ان يكون محركه لكل الجسم ارطام من محركه لبعضه
مع انه يبقى السطح على طول ماره غير متساوية والسرعة على سرعته كذلك محال

محرك

انه لا بد من الاقرار بالتفاوت بين فعل العاسر في القول وفي حركه فاما ان ذلك
بالساعي في غير لازم لجواز حصول التعادلات بالسرعة والطول لا بد من ابطاله
مبدأ فلكي لمواته فلكي العاسر على يد كونه العاسر يعوي على محرك حركه خطيه
من غير متساوية وعلى محرك الذي سرعته كذلك اجاب بان تنافي احتمال
منه عن الشيخ منا اذ كلامه في القول المحركه اذ كانت غير متساوية كسب
المدح والعدم ما ذكره انما معي كسب الشئ اي السرعة والطول والتفاوت
اما بالنقطه او ما قلتم من السرعة والبطء والثاني باطل اذ لا كلام فيها اذ كلامنا
هنا فيما اذا ساوى لان القوى المحركه فيها ساوى والسرعة وقيل القوي من
فما في الطبيعة لكما اذا علمت القوى المحركه لتساوي متساوية بحسبها ولا فرق بينهما
سواء او طبعه متساوية فيها كفايا في اسباب تحرك مفارقة ولم يثبت الى اعتبار
الشئ ولهذا مثل الشيخ بالمدن والافلاك لتساوي الاولى والساعي الثاني فمعنى
الاول وسوا المرام لم قال وعليها سوال آخر وهو ان العالمين متساوي كواوت
الما ضيق الى اول لما قالوا الحوادث اما ضيقه نزاد كل يوم وما كان كذلك فهو
مساو احاب الشيخ بان يزوج الحوادث غير موصوفه في وقت من الزمان
بل الموجوده في وقت واحد ابدأ حادب واحد واذ لم يكن له وجودا
لم يلزم من سطوت الزيادة والنقصان عليها تاهدا واذ كان كذلك
مقابل ان نقول بوقوعه الكماله والحركات التي تقوى عليها من القوة
الجسمانية لم يصح الحكم عليها بالزيادة والنقصان امتياح وجود مجموعها في شئ
من الوجودات في الخارج وما لا يوجد الا يصح الحكم عليها بها ووجودها اما السال الزوم
الزيادة على غير المتساوي في الطرف العنصر الثاني واما يلزم لو وجد الحركات
بالفعل ليكون للزبان على الزمان على غير المتساوي وهو ممنوع فان الحركات
التي تقوى عليها القوى الجسمانية متعصية الوجود فلا يجتمع في الوجود فيحكم عليها
بالزيادة والنقصان في حركات الكل والحركات في الحان الذي

كلها على الفارق اي النفس المجرد المجردة مع العقل لا فارقا لها متعلقة بالحركة على وجه
كلية غير ان لا يمتد راجحها على استقلالها بل بارادة جبرية فالجبرية حران بارادة حرية الاجل
المراة الاول بالارادة الكلية فالعقل مبداء القوة الجسمانية وحيث هذا المعنى و
اجتنابا على جواب الشيخ وهو ان الجسمانية لا تعوق على تحركات غير متناهية بل تعوق
لم تعوق عليها بل انما تعوق ما يعقل ان العقل ان عديم كون القوى الجسمانية دالها معاملة
للعقل فليس يمكن عند القدر لو كان مبداءا لم يعقل غير متناهية بل تعوق في القوى
الجسمانية كانه اذا لم يتحرك في القوى والاشياء في عالمها هو العقل والفعال وان عديمها صفة
امور في النفس الجسمانية وزوالها عنها سلب العقل فكل الامور الحادثة فيها والارادة حرة متفردة
تسببها سببا ذا الى العقل اد الباطن لا يكون على المعنى واد اصار ذلك فليحذر ان يكون
المبدأ القريب الحركات العقلية هو العقل والاشياء اذ اصار ذلك فليحذر ان يكون
سببا للقوى الجسمانية واما ان يمكن القطع في شي من الجسمانية بالارادة على افعال
غير متناهية كاد ان يفعال لقوى العقل على وجه يقوى عليها وان اردتم لهذا الفاعل
احرورا كون العقل على له انت النفس وصفها فلا بد من سبب لسطر فيه واحسب
باحسار الثاني وبلغ المبدء الكلية والاعلى لو لم يبعد المتغير عن الثابت لسطر امر عار
الذات كالحركة الدائمة في ضمن حركاتها المتحركة اما ان كان كذلك فكن فيه اذ كل
حركة يحد من النفس فاما بعد فليحذر من سبب حدة حال وكل حدة حال يحد
عنها سبب حدة كمن سبب الحركة التي كانت مشروطة بذلك الحدة فلا بد من الدور على هذا
حتى يصل الحد ذاته المحرك والحركات في المتحرك ويكون كل سبب على معناه
للاصقة معر للعلم الى صلا لا يبعد بعد ما عذروا حركات اخرى الفاعل الثالث فالاشياء
امتناع في صدور المتغير عن الفاعل للوجه فاذ لا بد وان لو صدر محرك متخذ الاصول
وليس هو العقل امتناع كحد احواله على علمه يكون فصلا امتناع ان يكون له طسعة
ومر يكون مبداءا للحركات والحد ذاته واما قال ذلك انه علم ولا وقال
ان الحركة اما لو صدر متخذ حال في محركا مهيوبة الى ارادة او طبيعة او قسرة عند

اصلاح الحركات الارادة والطسعة والعسيرة وفي العقل لا امتنع مبداءا للحركات
تحركه صاحب ارادة وهو النفس فليحذر ما قاله اوله واما قوله ان صار العبد والاشياء
فليحذر من ذلك في نفسه كسبانية لم يحد من القوى عليها فليحذر واد على السبب في محرك العقل
فانه يصير حدها على سبب المقدمان محرك العقل امتنع ان يكون قوة جسمانية او محرك
كل فاعل محرك محركا غير متناهية ولا سبب من الجسمانية كذلك ومع ذلك كسبانية انما تعوق الفاعل
وافعال غير متناهية عند الاستعداد فليحذر مما يفسد الفاعل والاشياء اما ان لم يمتد كالتقوى
الجسمانية الانسانية من الجادة وكونها على ما من في موضعها يمنع ان تعوق على ما لا ارادة
ويكون ظاهرا ومبدأ حيني على ضرور الموت يعوق في الاطباء والملاح ان ساج فيه
واعلم من على قوله لو كان للكونك حركة نفسه وعقله من لكان الامر كذلك لا ساج
محرك جسم واحد كسبانية بالذات بان سبب الليات انما هو لوصار حركة الجسم الواحد كسبانية
اصحابا بالذات والاخرى بالعرض لكن في كسبانية الجسم عند حركة العرض ان لم يفعال الى تلك الحركة
فهو محرك لها وارادته نقلها وكان افعالها سبب ان جميعا آخر محرك لها لصدور حركته عن صفة
وانتقاله الى الجهة الاخرى لاداءه ولها كانت دانه فهو محال بالضرور اذ الانتقال الى الجهة والوصف
الها بعضي الحضور فها ملو انتقل الى جهتين يلزم صدور الجسم الواحد في جهتين دفعة واحدة
في زمان واحد سواء كان الانتقال بالذات او بالعرض او احدهما بالذات والاخر بالعرض
ويبدو بهذا الفاد لم اورد على نفسه حركة الجسم المحرك محركا والذات واحسب عند ما لم يكون
ان يحصل للذات وقفات عند حركة البرحي وبالعكس وسبب ذلك ان سببها لا سبعا د
لا شئ في البدن انما كان في صفة الحركة كسبانية من سببها انما واحسب
اما لانها صفة فليحذر منها دفعة واحدة ان لو محرك اليها من حيث حركاتها اما اذا محرك
محركه واحد من كسبانية فليحذر منها صفة في الجسم من سببها واحد ما عذروا على ما قاله
ان الجسم الواحد لا يمكن ان يحد من حيث حركاتها بل يمكن حركته واحد مركبة منها
فان الحركات المختلفة كسبانية واجه اذ كانت الى صوب معين الاكس من حيث
بما حركان بل الاكس منها حركه واحد حركه منها مساوية لجسم الحركس كالحركة بالطبع و

واجب لعدم ما عليه على التفسيرين بينهما في محبة تباين المبنى والصوره ان الحق المتعين
 يقال لا شرا في اللفظ على معنيين مختلفين احدهما للمصاحبه الانفاقيه بين سبب ومع الفاعل
 لصدقه عن الآخر نظر الى ذائها والناظر على المعنى ذاته وما يمتنع ذلك نظر الى ذائها
 بها وما مع المتقدم معناه مصاحبه كافي الخاوي مع العقول امتناع الانفكاك بينهما
 ما يكونا صلاحي على واحد لا يجب ان تقدم على الصبي كوار الفكر طورا الى ذاته وما
 مع المباح في محبة ما خردا اذا كانت المعنى بينهما ذائها كافي عدم المحوى في امكان الحلا
 للذات في الداء في اياها فاصرف الصور ذات فلا يلزم من علم عدم ما مع العلم في
 الاولي عدم تاحر ما مع الشيء في الثاني فليس العرف فيها صعبا كما استصعبه المحضر
 ولا ضارة ان الفرق فيها خصوصية المادة سطل ولعل الامام استصعب العرف
 من المطلقين وقد جرت امتناع الحلا ولها لم يذكر في فالتقدم المحث
 واعلم ان السؤال اما رد ان لو احتجنا في لغز وترى ان السج الى دعوى ان المتقدم
 على المع مقدم واما احتجاج اليها لوفاء ان علم الحلا ووجود المحوى معا حتى
 يقول بعد لو تقدم الحلا وكي على محو التقدم على ما معناه علم الحلا لكانا علم الحلا
 متوجها للمحوى مستطاعا ذلك لانه اذا كان علمه متوجها وجه المحوى كان الحلا وكي
 المتقدم على وجود المحوى متقدما على العلم الحلا واما فلما ان وجهه علم الحلا
 الحلا اذا الحلا امر على في تقدمه علم العلم فكور سوا علم الحلا متوجها سوا
 الحلا لكن لما قيل ان نقول ان علم الحلا واجب لانه فلو كانت متوجها على وجه المحوى لزم
 ان يكون وجه المحوى واجبا لذاته كونه للعلم واجب لانه فلو كانت متوجها على وجه المحوى لزم
 اما ان لم ان وجه المحوى واجب لغيره على قدر علمه الحلا وكي له قال على قدر امان
 الحلا وكي له يلزم ان يكون المحوى واجب العلم لوجه علم الحلا كذا لو امكنت
 وجهه امكنت الحلا والمقدار وجوب علمه سلازما في الامتناع ووجوب العلم
 ما للمحوى انما يكون واجبا لغيره الكافي لوجه علم الحلا كذا لو امكنت حصوله لغير
 الحلا وكي اما على قدر معلومته الحلا وكي فهو واجب العلم بالمعنى المذكورة وجوب

عنه

علم الحلا اي تصور هو الموجب لامتناع وجوده او لمقتضى على قولهم ان الشيء الذي
 بها صفة ذاته لا صفة مصاحبه العاقله الى الحلا في الوجوب والامكان اذ احصلها في
 ذلك لوجه محاذ الانفكاك الذي والمقدار صلاحي بالصوره المدة كون لا سببا في وجوب
 العلم على قدر علمه الحلا وكي للمحوى والى هذا اسرار المحقق اما سر وجه قوله واد كحقوق
 بدقته ما كان ان سلك به الى لغز واء سر وجه قوله ان المحوى لا يكون علمه الحلا وكي
 لانه لانه استوف وافي من المحوى بان اصل الحق هو مقتضى اعلى ان العلم للمعنى على الحسنة
 والسرف خطا في الارثا في بقوله خطا في اللفظ بالبرهانات واحدا مع العلم
 علم علمه بالشرف والخسنة بل علمه بعدم ذلك ان العلم العلم بقوله فاعلم ما هو بوجوب وعلم
 عدم الدلائل بل علمه بعدم ما سلك به من ان يستعمل كرسى في اساس ما سببه على
 ما نحن في صفة البرهان واما امتناع كون المحوى علمه الحلا وكي فلما سلك في البرهان العام
 وبذلك العذر ضعف كالا حفي واعلم سر وجه قوله واما التقدم الذي فاما يكون للعلم
 لا لانه علم بان التقدم الذي اما ما طبع تقدم الواحد على الاصل مع انه ليس
 لعله واما بالعلم وما هو ظاهر وقوله ان التقدم الذي اما يكون للعلم غير حذو واما
 ان يقول ذلك فاعلم العلم لا تقدم بالعلم ولكن لم يكن بالعلم فانه يستقيم الى اخر من فالتقدم
 من بني قسم منه في التقدم الذي مطلقا قد تقدم الحلا وكي على المحوى الطبع لا الحلا ويعود الزم
 واحدا عن الاول بان مران منه هو احد من سببه الحلا وكي الحلا ما بالعلم اذ يكون
 غير من ضرور هذا التقدم بالعلم هو ان سلازم الماخز المتقدم من غير علمه والمحوى
 لا سلازم صاونه بحسب ذاته المعزاة عن اصاونه المحوى والحلا وكي فلا تقدم طبعا لغيره واما
 التقدم الذي اي المنصور هنا فاما لمكن الى لغز فهو مزاح لفظي وعلم منه صواب
 الثاني اذ السبب لم يحتج اليه اذ دال لا يتصور هنا فلا يعقل الا لزم وعلو طاهر واعلم سر
 على قول الشيخ ان البيوت لا يكون ما عليه لانه فائدة والواحد لا يكون ما بالعلم ولا راجح
 بان السبب ليس في البنية السابح على ان علم الناري لغيره صور هو صورة في ذاته وعلمها هي
 ذاته كونه واحدا من جميع جهاته وذاته سببه فالتقدم فاعلم ما هو واحد فاعلم

اعلم ان العلم الواحد الذي هو العلم
 الواحد في العلم الواحد

الاول وكان من الواجب عليهم ان يسدوا باب الجهل عليه ويجعلوا المتوطات
 وسائط وسرطا ومقتضى لا فاضة الكل منه تعالى لان من يصحح الحق
 عن كلامهم علم انهم فعلوا ذلك وصحوا الكل من هذا الباب وسدوه بالعلم الاول بما مروا تفقوا
 على صدور الكل منه ولو سادوا في شئ من ذلك في عالمهم واسدوا اوله الى قلوبهم
 سددون بعض المعاولات الى العلة البعيدة والاتفاقية والشروط وتوكلوا لم يكن
 ذلك غرضا فيما يهدوا من الاصول والكمالات فسماء الخطب ما يعرفه الموفق قال
 مقول كلام الشيخ في هذا الفصل محيط في هذا الكتاب وفي سائر كتبه ادلة على سريانه
 بانه انما يصدر عن العقل وفلك من العقل الاول بما فيه من الامكان لانه والوصف يعرف
 ما فيه من بقاء العقل لانه وله وجوده ولعل كان من الوجه ان العقل فان المجرى المنق
 بهذا الوضع احاط به ان السمع لم يجعل الوصف بالانوار في صدر العقل احر
 في موضع من كتبه المستفوت التي طالعنا بانها حل بعقله بعد الاول المصنف لوصف صدر
 العقل احرى سوطا لصدور عنه فاعله وجب في كتاب آخر وقع الى المسك الى ما طالع
 المذكرة كتبه المسحوق وانه كان له ان ينشئ اليه وانما جعله الامكان والعلة لانه سلسل
 لعل هو على ما ذكر الشيخ ولا يباين من الكلام من ان ما عصار حاله بالنظر الى دانه المتكلم
 على الامكان وعقله الذات بعد لعل ما عصار حاله بالنسبة الى مقادير وهو الوصف
 وعقله الاول بعد العقل احر والاشج على هذا التقدير والمختص ان الحكم لما وجدته عينية مسنفة
 الصدور من النواحي والحق ولم يكن كل واحد من واحد ولا الالم بعينه وهذا انما علة سلسلة
 العلم والمعلولة والواقع خلافه لانه القول بصدور اكثر من واحد من عقل واحد في ذات
 هي على سراط صدوره وهي امسح ان يكون من علمه ومن دانه فبعضها منها والبعض منه
 فالاول كونه بيا وعقله لا والثاني كانه وعقله فبعض منه فبعضها منها والبعض منه
 العقل لوصف المناسبة من العلم ومعاونا وسوط الاضني الاضني فبعضها لعل من ذلك ان
 من صدر من استحصار اصول معلومة فاسلف والا فاضن الاشج في ذلك وهو نظامه وكوكل
 ذلك فلا يزال في هذا الموضع ان في سلسل العقل ووصف الاثر فيه فضلا عن رفا على صدور

ادراك العلم في هذا المصنف الذي هو من آية اقسام الرطال كالشئ ثم قال
 على حقن اما الامكان والوصف بالعلم والوصف في هذا المصنف للعلم اما الامكان
 فالله امر من والعدم في الكون عليه لم يصح ولم يصر ايضا وايضا الادلة الدالة على
 ان الوصف والصدور في الكل دانه على ان الامكان ايضا واحد فكون الامكانات
 متساوية في الطبيعة الامكانية وقد تقرر في باب العقول ان حكم الشيء حكمه ملكه
 لكن الامكان علمه ليس له ذلك في امكان كل ممكن فكون امكان الجسم علمه لا ك
 امكان العقل علمه فكون امكانه موصداً في فلكه فبعضه لانه فكون
 الامكان علمه ليس له ذلك في الوصف في الوصف ممكن فكونه فبعضه لانه فكون
 اما ان الوصف لا يعلم للعلم فبعضه لانه فكونه فبعضه لانه فكونه فبعضه لانه فكونه فبعضه لانه
 كل وصفه لانه فكونه فبعضه لانه فكونه فبعضه لانه فكونه فبعضه لانه فكونه فبعضه لانه
 فلا سمي فيها تصحيح العلم واجبا عنه بانه علمه ما في صدر العلم فكونه فبعضه لانه
 وترى على ان الامكانات والوصف مقولان بالتمسك فلا يلزم من كون الامكانات
 علمه ان يكون امكانات تفرد لا صلاها في اما هيته وكذا في الوصف وبالحكم اما يلزم
 ذلك ان لو تساوى الامكانات والوصفات فيها وهو ممتنع لما روي هذا المصنف
 حوا على كون الامكان والوصف عن ميسر وهو ظاهر الا ان يحال قوله بعد امر
 من الكلام عليه على انه قد مر الكلام على ما ذكرتم على هوية الامكانات والوصف
 وهذا امر بكن الامكان الذي بعد محل مناقشة ولكن لم لا يكون ان يكون
 مشروطا فبعضه لانه فكونه فبعضه لانه فكونه فبعضه لانه فكونه فبعضه لانه
 كالعلمه لانه ان العقل مشروط بكونه علمه لانه فكونه فبعضه لانه فكونه فبعضه لانه
 سوطا نظامه لانه فكونه فبعضه لانه فكونه فبعضه لانه فكونه فبعضه لانه
 امكان شرطه لانه فكونه فبعضه لانه فكونه فبعضه لانه فكونه فبعضه لانه
 الذي بين العقل والامكان اذ جزم احد المجموعتين فبعضه لانه فكونه فبعضه لانه
 الاخر فلا يلزم ان يكون معلوله معلول الاخر وهو ظاهر عانه الفهم واعتبره

عند مجموع احكامه والظاهر

والجمله موقوف على اصلا وادعاء
الاعلام حر كما هو

الحكمة الى الاجرام العلكية وان لم يكن مدلا استعملت موه كانت
حال المادة حال حصول الاستعداد كما لا يخفى عليه واداساوت الخواص في الارض من
اصنع المرح فليكن اسما للرحم احبب عن جوابه ما نه مد فقه ادا سادها اليها
موقوف على الموضع الخاص من المعارف والمعاينة وتكونا موه تقول ان استحقاق الاعراض
الشرايط التي موقوف اسنادها الى الاجسام كانت مستند اليها وانه يلزم ذلك وهو
لا مخالف رايهم لما حران الحركة الترددية لما حصل في حصول مد القصور واخذها وان
لم يستحق على معياريه ولم سنادها اليها فكانت الاعراض على مد العقل مستند
منها وسقط السناد على العقل من ولعل هذا لا يصح عندهم فله جواب اخر ما مضى
ما مر في بحث الصنعة الموهبة لم قال الثاني ان العقل الفعال لما كان مبدأ حدوث
جميع القوى والقصور في عالمها مقدر صدور انواعها غير مساهية منه ومثلهم الواحد
الواحد لم ادعى ان العلم لا يثرها في ماضية المعول بديل امتناع كون الماهية معوية كاعل
واما ما يثرها في العصور والصور واحد فحق الماهية التوهم الاكساف افران ما بعده
القوانين التي حصول السج في العاقل تتناحر عن حصولها في نفسه فالجواب حين حصل
عن العقل الفعال واحد فلم يصدر عنه متفكر على انصار متفكره بعد حصوله عنه
ومولا عقده في المفضوهم منع الدليل وبعضه ما فقه طول لم قال ولو سلم ذلك
لكن لو صح ما ذكرتم في صدور الرصد عن العقل فلم لا يجوز مدله في الناري لما يمكن
مبدأ لوجه الفل ويكفي الصاد عنه موه العصور الواحد وتقدم بعد سعة القوايل
وسقط ما قلتم من التطويات لم عمل ضايع عن بعض الناس كما نسب السؤال الى
الشهر ساني ومعلوم ان الدليل دل على امتناع صدور اكثر من فعل واحد
الموهبة الحقتي وكجز صدور الافعال المتفكر عنه اما عند فعل الآلات كما في
افعال النفس الناطقة وتقدم القوايل والمواد كما في العقل الفعال وهذا المعنى
مستف في الباري تعالى عند كونه مبدأ لكل اذ هو كثرية لا يمكن موهبة الوبادة
والا لزم التسلسل ومنع اسناد الكثر اليه تعالى فظهر الفرق واحسب ان هذا الجواب

الاصح في الحكيم مطلقا اذ الجوز المطلق سواء كانت موه الناري او العقل عسك
لصدر عنه الفعل موهبة و مادده ولا يمكن مجزاة الحكيم بالافرق مدله في مدله
المعنى نعم مدله ساني في انعكوس فقط ما نه فعل بالالات والمادة موهبة الجواب
في العقل الفعال وكان احتمال اسناد الفل الى المبدأ الاول ما كما سناده الى العقل
الفعال لسقوط الفسوق في هذا اذ لا يراد جواب المرصني عندهم ان حال في المرت
لا فكل ان الامار الصادقة الموهبة في عالمها مدله ان حصل من واجد يحمل على جيتاب
وجهاه غير مخصص بغير مدله الامار اذ الافعال العبر المخصص لا يصدر عن واحد محرم
الا اذ اشغل على جهات بعد الامار ضرورة ان اخلا في القوايل وتقدمها لا يمكن
في صدورها عن الواحد ما لم يتم على تلك الجهات اذ اخلا في القوايل وتقدمها
لا يمكن في صدورها عن الواحد ما لم يتم على تلك الجهات اذ اخلا في القوايل وتقدمها
سبب لتعاضد كل فعل من تلك الاسباب لا تتقدم في زمان او في مواد مختلفة
الا فاعمال الصادقة الفاعل والعيان مستند الى اخلا في القوايل والاصلا في
ففس الافعال فصدور مدله القوى والصور الاعراض الفل المخصص عن فاعل واحد
اما مقصور اذ اشتمل على جهات غير موهبة والناري قول واحد صحيح ان
سائر هذه الكثر ومنع اسناد اليه وسببه الى جوهر على من العقول موهبة
عن اول مراتب المعقولات ما حراكا شمله على امال تلك الجهات العبر المخصص
حتى يصح وجوده ويزد من الامار العبر المخصص عنه فظهر الفرق عن استناد الى المبدأ
الاول وعن استناد الى غيره ما امتنع الاول وجوار الثاني وسقط السؤال
راسا لم حال الامار انكم اصغتم مدله الحوادث الارضية الى تلك الاحوال السماوية
ومل لكونها حادثة مستند الى اسباب اخرى ماساها ان كانت ماضية عليها كان السانق
على السبب المحدث ومنه حكايا للماضي ولا اعلمه جواز ذلك نفع الى سباب اما العاقل
كما مر في النقط الواجب اسناد المعول الى ماضيه بانها ان سببه ولم كانت موهبة
صها كما ستصادق مدله الى سباب اخرى كمن الكلام فيها كما في الاول مصفى الى موهبة

2

10

فمن جواز مساواة الارسل الجسيم في تمامها في الحقول خارجها وفي رتبة جهلها وكما لا يثبت
لعقل العاطية محال حصول صورة اخرى من مجملاتها فلا يلزم اجماع بين المبدأين
احسب بعد ذلك فساد ما مر من ان الرائد ايضا ماله ودعوى الغرور معارضته بما لا يحل
بحسب ملزوم لجواز المساواة من الضديس في ما لا يمنع وما ذكره من انه لا يقدر الا فارق
بني ما صدقها اذا ما هيته الشئ ما يحصل في العقل من ذلك الشئ نفسه مجردا عن العواض
الخارجية ولذا اسقط لفظها لاجلها من ما يدور في القول في جوابه هو الماهية دون
عوارضها وان كان المراد من تصور الماهية حصولا مجردا عن المخصصات فتقول المعقول
من المساواة ليس مساويا للساوي الموصوفه بغيرها الى ان السام المعقول المحرر في اللواحق العديدة غير
مساو للساو المحسوس المعترية بها وحيث ان اراد بعدم مساو لا عدم التساوي بينها في التحدد و
الا فتر ان تكون المعقول مجردة والمحسوس معدنة فليس من اللائق ان يكونا من نفس العقل
والمساواة بينهما في الماهية والافترق في كونها لو كان الجرد والاقتران من داساها وهو ممتنع
كلف وبهم ضرورا يكون العقل مدركا مع حصول الافتراق بينهما في التحدد وعدمه كما مر وان
اراد عدم مساو لها في مفهوم السام وما هيها تمنع وان مفهومها حصر في معنى المعقول والمحسوس
لا يقتضاها اليها واستلزام ذلك صدقة على المحرر والمقارنة وهو ما مر في اعادة ان المعقول
من السام لا تساوي السام العديدة في تمام الماهية العرضية الاولى في صفة السام علما عليها ان المراد
ما هيته الشئ في تصور ما هيته الشئ ما يحصل في العقل من السام نفسه مجردا عن اللواحق
صيعه فويلك المعقول منها لا يساوي الموصوفه في ما لا يحل ان المعقول منها لا يساوي الموصوفه
في تمام المعقول لا لا يساويها حال كونها معقولة لما قلنا ان الماهية في تصور ما هيته الشئ ما يحصل
في العقل من السام لاجلها في تصور ما هيته الشئ ما يحصل في العقل من السام لاجلها في تصور ما هيته الشئ ما يحصل
عنه لا وهو لا مر المعقول فالمساواة في تمام الماهية من المساواة في تمام المعقول وعوارضها
كان صادقا لكنه من باب ان المعقول من السام هو من السام الموصوفه فلا تفرق صلا
التساوي والكون لا عرضا ممنوع لما نحن فالفروق بين المعقول والمحسوس في العوارض لا في داساها كما مر
انها فتر ان لا تطبيقية النوعية المدرك عليها كلاهما السواد والبياض فاهما مع تضاد داساها في العاين

الصور والسماء العقول من العوارض
اللازم والمعيضات وما لا موجب
المعراق مبيّن

[illegible]

في محل واحد وهو ظاهر لا يمتنع جوارحه المحل او لا محل وان لم يكن
 العاقل جسمانية اذ لو كانت العاقل محلا للصورة من غير حلولها في محل
 العاقل كانت العاقل فاعله بالاسوة من محله الاستدلال للعقل بعد ما لم يكن
 وحده العقل لا يتخذ الصورة فاعله بالاسوة محله هو غير جسماني لانعكاس
 كل فاعل جسماني فاعله بالاسوة محله المميز صدقته ما حرمه الفقه السادس ان
 الجسماني لا يفعل الا سركه من صورته فاعله بالاسوة محله هو غير جسماني
 لو كانت العاقل محلا للصورة بالذات لم يكن جسمانية وفيه رد في اللازم او الملزوم
 ليحصل المرام على التقديرين او بقول وهو اقرب الى لفظه بان العاقل ان
 كانت محلا للصورة الحاله في محل العاقل بزم الجسم المحال اذا حاربه الحاله السمت
 حال ذلك الشيء محل صورة المحل في المحل هو الجسم المحال فان كانت محلا للصورة المعقولة
 من غير حلولها في محل العاقل بزم ان لا يكون القوة العاقل جسمانية لما عرفت فان مع جسام
 الملائكة محل فلهذا للفرق بين المتخذه والمستمرة في المحل اذ محله المستمر بولادة فقط
 ومحله المتخذه المجموع اي العاقل ومحله هو الجسم المركب من تلك المادة والصورة ملا
 فلايجاد للاسباب فليس له لازم لانه اذا حصلت المتخذه بجميع اجزاء المحل كانت
 طامه اذ هذا النوع من الحلول يلزم للمعاد لما حرم من استدارم العقل معارضة الصورة
 للعاقل ولتتم امدان المتخذه ما حاربه المعارض اي المحال وهو العاقل دون
 ما يقاربه اني المحل اذا حاربه الحاله الشيء حال فيه مجتمع الملائكة محل العاقل او بقوله
 امدان الشيء اي المستمرة باحد السبيل المعارض اي المحل دون الاخر اي المحال
 غير معقول يلزم من امدان المستمرة بالعاقل اقربا بالمتخذه التي فيها جميع المتخذه بان
 ما يقع في محل واحد وهو العاقل او محل العاقل وكلامه كقوله ولو سلم ان هذا النوع من
 الحلول لا يوجب ذلك لكن المحال آت لانه اذا حصلت المتخذه في الجسم كما علمت كانت
 حاله في المحل للمقدرة العقلية المملوكة ولو حصلت فيه بزم حلول الصورة من المتخذه من
 الماهية اي المتخذه المستمرة في محل واحد ومن الثاني منع تمام المحل وانما محل لو كان

عرضا

عرضا يقوم محل وهو ممنوع فانه اعتبار حقيقي لعمدة العقل عند فهمه حقا لشيء و
 سدا الى الاعيان فلا يفتقر الى محل ولو سلم ذلك ولكن ان يلزم جميع الاموال لوانه
 الوجهات وهو ممنوع لما حاربه مقول بالتكامل على الوجوه ات ومن الحار استرا
 الحقائق المتخلفة في لازم واحد اي المجموع المقول عليها فاعلم ان هذه الاعراضات
 وامالها مما عرضنا عنها باسمه من الاجزئ الفاسد المتقدمة لتفوق بعضها العقل
 وبعضها نفسا وكي الوجوه ات وعلى هذا ما حاربه في عينها عن التعرض لا لكن اوردنا
 لما في الاجزئ من الفوائد الزايد كما عرفت فاعلم فالتلوسام المعامات لكن
 من المحل فوجب كون النفس غالبة بصفتها ولو لم يكن اوجا ملها ابا اذ علمها ان كان
 معار الحضور تلك اللوازم اصحتم الملائكة وسنا اقوى لانها مع العلم بها حاله فذا
 مجتمع الملائكة فذا خلافا فاعلم ان لحد الملائكة حال ولا حرج محل وان لم يكن
 تعاريا كحصولها فانما ان تكون حصولها كذا في ادراكها لا وفيه يلزم ان يكون ذلك ابا
 وانما ان لا يكون كذا في ادراكها ابا ماد كرم مشهور واجيب
 بانه ان على تصفاتها ما يلزم بالادراك لكونها مدركة لادراكها لادراكها فلا تسلم في اللازم
 في الثاني ما يردك ابا ولسنح وهو لها عجزا اصلا وان على باللائمة لها عند مقايستها
 اي غير بالادراك مدركة لادراكها فلا تسلم امتناع لبقائها ابا فاعلم عند حصول شرطه ولا عقلا
 عند فعله وهو المقابلة في غير ذلك فنعقل لا وكي ابا والعاقل في وقت دون وقت ومن
 البين ان هذا الاساسي فيما اذا كان العاقل في محل ما لا يستلزم في سبب من اللازم
 يلزم العقل او غيره ابا فظهر الفرق بين العاقل والعاقل واعلم ان على دليل امتناع
 جنة النفس وهو قوله عدا بالالفلام كذا الاصل من حرية اي لوجوه كونها حركه ولا بد منها من
 جبر اصل اي فاعلم بنفسه بالضرورة مجرد لانه جبر الجرح وفيه اذ علم بالالفلام الى ذلك الاصل
 سبب لا يستلزم ونحن لا نعني بالنفس الا ذلك المجرى بانه لا يجوز ان مركب من مادة وصوره
 الا كذا بالاجسام وصوره انما ما فيه فعل القسار اي سبب المادة والصورة بعد العقل
 ولهم من فساد الصورة المقومة على العلم على النفس قوله لا بد من القول بقاء المادة وهو

اجتزأ

الحركة بالفساد قلنا لا يلزم من معاها بالفساد كأي يتولى للأجسام العنصرية
فلا يلزم من معاها بالفساد بقاءها ولا يمتنع أن يكون معاها بالفساد من العنصرين
والا حلاف المتكسبة من البدن بعد الموت كجوار أن يقال ان اتصاف المادة بالمشروط
مقتضى الصلح فيها ولا يمتنع فلا يمتنع في غيرها ولو سلم في هذا وجه من الجواب فذكر
منه ومن فصل واما ان لا يتصور شرط التحرك كان مادة وصورة في حركتها عند هم
من مادة وصورة وهو يولد منها ولو سلم في هذا وجه من الجواب فذكر
على امتناع فسادها دل على امتناع حدوثها والفساد كما هو مبني على ما كان
فلا الكوثر فيهما سوى سبق الامكان عليهما وكذا في خاصة مكانها الى محصل
واستبعاد عنه فان استعصى كان احد وثبت على محل او مقرر له ولكن هو البدن
ظاهر في امكان الفساد ان سمي او يقرر الى البدن اذ معنى الامكان هنا هو
القول الاستعدادية التي لا تتجمع مع وجود الشيء الامكان الذي في لفظها والاستعداد
في الاحزوا قد يظهر منها وكذا ان وما حكمه لا يكون ان يكون البدن محلا لظهور
فسادها كما كان محلا لامكان حدوثها فيه فاقضوا ان يكون استعداد حدوثها
عن مبدأها في المادة البدنية فلم لا يكون ان يكون استعداد حدوثها فيها ايضا فعدم
وادا كان شرطها في وجودها سفيها سفيها وان كانت العلة الموجبة لوجودها ما فيه
بما كانت ما بعد حدوثها واحتمل عن الاول ما يمتنع ركنها منها اذ هو اما
دات وضع اوله وجه الاول لا امتناع كونها مادى حركتها ولا للمادى الا على
بعد تحركها اما ما يمتنع في الاول على الاول كونها عاقله لا ما امر في اللفظ الثالث
ان كل مجرد عاقل مدانيه يكون مبدأ الحركه عاقله لفظه فكون هو النفس وقد حركت
جودتها مبدأ حركتها على الثاني اما ان يكون البدن مادي في اقامتها او على الاول
كون النفس محتاجة في وجودها الى وجه يحتاج في علمها الى الاحتياج فاعلمنا ان
موجودها ضروري احتياجها مبدأ الموجود في الشيء الى الموجود المحتاج الى البدن فلم يكن
فاعلمنا ان لا يكون لا يربط لذلك لما مرنا فلم يحتج في دارها الله فنعلم الثاني فلم يكن

فاما

فاما ما عاها بالفساد وكانت مادية فيقضي بان فساد البدن وهو المزمع في اللفظ الذي
فانها التمسح في النفس اذ اللفظ هذا هو المحل المحرك وكل مجرد عاقل باللفظ او
بالقوة فالمحل جوهر مجرد عاقل باللفظ يمنع العاقل وهو المطلوب فلم ان يمتنع كونها
مادية كان عندنا جميعا ببقاءها في قولنا لا يلزم من معاها بالفساد كأي يتولى النفس
قلنا قد بينا ذلك واللفظ بقاء المادة اذ ما فيها جوهر مجرد عاقل باللفظ
فهو ما علم كل ذلك على كونه النفس عاقله لفظها ولا يمتنع كون مبدأ الحركه كونه
هو النفس والصورة التي هي ماضية كانت عاقلها مبدأ الحركه ولا يمتنع كون
مبدأ الحركه مجرد العاقل لانه هو امتناع عدم النفس ولا نظري ما حصل فيه صورة او عاقلها
لم ان الصورة المتقدمة لا والكمالات الثالثة لذلك للصورة من علمها ماضية وكيفية يمنع
فسادها وزوالها بعد انقطاع علمها بالبدن او العاقل لانه وان سمي
الى جسم متحرك على الدوام لم يكن شرط الحركه ولا كما نتج من الاصول كونه ولو سلم في
في اللفظ الاول لكن الصورة والكمالات المتعلقة بالفساد من مبدأ الفساد وهذا
غير صحيح فاعلم عن الثاني بمنع استلزام التركيب من اجتناب الفصل العقل من
التركيب من المادة والصورة الحساسة فان المادة والصورة مطلقان ما سمي الاسم
علمها وعلى حركتها فلا يلزم التركيب من الاول التركيب من الثاني لاصلاهما ما كلفه
مكون النفس كجسم الجود لا يمتنع ما فيها اذ الجسم ليس مادة ولا الفصل صورة فاما
محاولان عقليان والمادة والصورة غير محمولين وما حركت الجسم ولا كيف ولو لم
ذلك لزم تركيب العقل منها وكانت اجساما بل تركيب الاعراض منها لركبها من
الاجناس والافصول التي هي المواد والصورة فكانت اجتماعا واسما لهما لهما من
ان قال باللفظ ما ستر اكل الاسم وعن الثالث بمنع دالته على امتناع حدوثها قوله
فاما سوى في سبق مبدأ الامكان مسلم ومما الى صلاي كمال مبدأ البدن ممنوع فانه ليس محلا
الامكان حدوث ما هو ماضية الى النفس المحركة مطلقا ولا الامكان فسادها فان
يعني كون الشيء محلا لامكان وجوده في لفظه لا يمتنع لوجوده في لفظه حال وجوده

فساد الصور و زوال العلاقه لا غير كما يحرفه فاد ابطال المراجع الذي استعمل
البدن ان يكون مدرك الفوق كالا فندبراله الاحماله لا مستلزام زوال الاستعداد
الذي كان شرطاً في ذلك زوال المشروط وانما الاحتمال لان عدم البدن
الخاص وان استلزم عدم شرط حدوث النفس لكنه لا يلزم منه عدم الاداء لعدم
النفس لعدم ما يتوسط حدوثه فانه شرط الابدان لا شرط الدوام فقد يتغير
كالتا والسا كما انه عليه حدوثه لا علم ثبانه ودوامه وقد مر اليه اشارة في معامداً كرسا
المجرد المتعلق الفاعل في كل فعل ما قلته استوجب البدن حدوث صور ما وحدوا
اوجب حدوث مبداءها فلم يكن في طرف الفساد كذا ليسوجب فساد الصور والعلاقه
من المبداء ومنه فساد المبداء ففساد نفسا البدن في وما الفرق بينهما قلنا الفرق
ان المتعلق يحدث مفعول ما يجب ان يمتنع وجوده مع علته شرطاً لا متنع وجوده
مدون كون العلم يستلزم ما لا بد منه في وجود المفعول والعقبة لفساده كعبه فساد شرط
من سراط وجوده سواء كان الشرط الواحد وجوداً او علته وانما يلزم من وجوده حادث
وجوده علمه حتى المبداء الاول ولا يلزم من علمه علم الفاعل حتى العلم الاول تعالى عنه ولم يحدد
ورب ما قيل ان البدن من حيث جعله المراجع الصالح المدبر استعداداً بالمراجع ان
يكون له كمال صورته ما بين الادات عنه فعند فساد المراجع الذي عنده استعداد البدن
لكون هذا الما بين كلاله بطل كونه كلاله لا مستلزام فساد الشرط فساد الشرط لا يلزم
من فساد كونه كلاله فساد الجواهر المجردة عنه في دايه وموظاها ولا ينبغي عدمه كعبه
ومك شرط في الابدان في الدوام وبين كلامه هنا وما مر في مسوقه كل حادث
تلاذه يقوم لا مكانه نوع ما ففما مل فنه واجتراض على جواب سوال السمع
على نفسه في علمه تعالى بالاشياء وهو التزام ان يكون لداته تعالى لوازم تحت الايمان العلم
الحقيقه الى غيره بان هذا الكلام دال على صحة عن مدبرهم في ان البسيط الحق
لا يكون فاعلاً وقابلاً اد علمه تعالى لا يكون راداً عليه كونه صوراً كانه في ذاته كما قاله حكاه
قائلاً وهو فاعل لا فاعله الا حديه من كل وجه فاعله وقابله صل ونفي انه ليس له صفات

حقيقته اعترافا فلهذا ما وارزح حقيقته اذا العلم صفة حقيقته مطابقا للمعقول من الجواهر و
 الامراض فلا يمكن الحكم ادعاء تميزه عن الصفة كحقيقته فلهذا ما قاله وسلكه المحقق
 وزاد عليه بان لم يزم من قول الشيخ ان يكون تعال محلا للمعلولة المتكثرة ضرورة انه تعال
 علمه للصورة كما صانه في ذاته تعال ومثلا فلهذا من الاول فهو قريب منه ولا يزم ايضا ان لا يكون
 معلوله الاول مباحيا لانه لا ملاقاتها ضرورية ان الصورة كما صانه في ذاته التي هي علم للصورة المعلول
 الاول فبما على ان علمه تعال فعلى كنه معلوله الاول وعلى ملاقاته تعال فمعلوم الاول غير العقل
 لا متناهي كنه الصورة الذي منه غير العينية بالانفصال بها ومثال السعي غيره والزم قيامه بنفسه
 في الذهن اذا كان مثلا للجوهر العيني واذا اقام نفسه فيه لم يكن في الذهن سدا للرب
 وايضا انه عرضي فلا عقل انتقاله الى العاين ولا يزم ايضا ان لا يكون موصيا بذاته للمعلولات
 الثابتة لانه لا يمكن الصورت للمعقولة في ذاته واسطة بها وبين معلولها فلهذا ما لم يكتف صوابا لانه
 مما يباين ذاته بل يتوسط الامور الكاله منها ومنه النوارم فلهذا ما حالفه لذهنب الحكم والافعال
 العالمين بنفي العلم عنه تعال والافعال العالمين تصادم الصور المعقولة ما يصحها نفسها اي من غير حلولها
 في العاقل ومن قال من المشايخ ان اتحاد العاقل بالمعقول انما هو بالذات والحوالات وارتكبو عاقرارا
 عن استلزام علمه تعال بالوجه المتعبر عنه العاقل في الحاشية لرايه ومن الحاذير المذكور لم قال
 بعد لزوم مدح الحاذير على نفسه علمه تعال كما مر والارزاقى شرط على نفس في صدر اللفظ الاول
 ان لا تعرض لذكر ما اعتد به محالها لا العقل بل يثبت وجه التعقيل عن فعل المضائق وغيره ولكن
 الشرط امكان ومع هذا لا يصدر من نفس رخصه الامارة هذا الموضع فلهذا ما حالفه حقيقته بلوع
 في انشائها ما هو الحق لمن وفق لذلك فاقول ان العقل غير مشروط بحلول صور الشيء
 في ذات العاقل والا لما امكن لنا تعقيل ذواتنا لا متناهي كون تعقيلنا لذاتنا محلول صورة متناهي
 ذاتا لما مر وايضا اننا نذكر الاشياء كما نذكر لذاتنا واما على الصور التي بان تصور الانسان او تعقيلها
 ولا تعقيل في تعقيل الصور وادراكها الى صور غير المتناهي لا متناهي الصور الى غير ذلك فبما
 فالذكر ان لانه لا تعقيل في تعقيل ذاته الى صفة غير صيغة ذاته التي لا متناهي فلهذا ما ذكر
 كثيرا من الاشياء بالصور كما صانه في ذاتها فاما اذا ادركنا ما هو اسخضها لم نقتصر في تعقيلها و

وادراكها الى حصول صور اخرى كذا في غير ما يباين لذاتها وكذا جاز ذلك في العاقل
 فلهذا في العاقل لا تعقيل في ادراك ما يصدر عن ذاته لذاته الى صور اخرى غير صور
 ذلك الصادر التي هو بالحوالات مع كون تلك الصور لم يصدر عنها انفرادا بل مشاركة من الغير
 اي المعقول في حصولها لا بصورة الا ان لم ينف من غير تضاعف الصور فينا وان كان
 تضاعفها لا اعتبارا في بعض الصور باعتبار العاقل والمعقولة وبذلك الصور على
 وجه التعقيل لا غير ما يصدر عنه الموصوف است الممكنة كلها لانه لا مشاركة الغير له كنه صادرا
 عنه او الى ان لا تعقيل في ادراك الصادر است الى غير ذاته المعينة فالصادر اب حاصره
 عند تعال لانه موصوفها وحصول الشيء لعاقله في كونه حصولا لغيره ليس بادون من حصول
 الشيء لعاقله والثاني في كونه كذلك لا يعنى حصول صورته من غير ان يكون لها بالذات كما مر فلهذا
 العاقل فعلى ما قلنا ان ادراك الشيء غير مشروط بحلول صورته المذكور ومثاله في الذكر واللا
 لزم امتناع تعقيلها لذاتنا وتضاعف الصور بالذات لما مر فلهذا في كنه تلك الصور
 الكا صله في شرط كنهها فلهذا ما حلل شرط الحصول عند المجرى الذي هو شرط في التعقيل
 لتلك الصور كما في ادراك تلك الصور او مدح مجرد الحصول عند شرط الادراك النفس
 تلك الصور بالذات لما مر فلهذا ما كنه حصول الصور التي كل فنا ونفرا ونفرا لا يغير ما من غير
 الحصول فينا كنهها الادراك مدح الحصول فلهذا ما حلل ما كان حصول الصور الذي هو
 شرط في التعقيل فاحصته الله بالعرض لا بالذات وقد مر ان موجد الشيء لا يحتاج في
 تعقيله اياه الا الى حصول صورته عند فلا تعقيل العاقل لعاقله في ادراكه لمعلولاته الى صور
 فبايرها ففعلها حصولها عن بلا توقف على حلولها فلهذا ما قل العاقل لانه يكون حصولا لانه
 حاصلا لانه من غير حلولها فلهذا ما نفس حصولها العينية على وجه لا يفارق ذاتا واد
 ثبت مدحها حل فعل المبدأ الاول لانه لا يميز عليها في الموصوف فلهذا ما يميز ذات في بين علمه
 بديه وبنى ذاته وانما باعتبار المعقولات من حيث ان الصور ما على والآخر حصول
 وعمل وكذا مبدء المعلول الاول وتعقيل الواجب اياه او ذاته علمه للمعلول الاول و
 عقله ذاته علمه لعاقله لاد است مبدء معلوله الاول على ان العلم الموصوف لاد المعلول يذهب

٢

العلم معلولاً والعلة ان اي الذات وتعلقها بها واحده في الوجود مع تغايرها الاعتباري
 وهو مقتضى اتحاد المعلولين اي المعلول الاول وعقل الاول اياه في الوجود من غير تغاير ذاتي
 موجب كون المعلول الاول مبنياً للاول وكون الثاني وهو تعلقه للمعلول الاول حالاً مستقراً فيه
 وكان ان التغاير بين العلين اي الاول وتعلقه بالذات اعتباري فكذا بين المعلولين فتعلق الاول
 للعقل الاول بنفسه صورة العقل ولا ينفرد به الى حصول صورة متناهية كذا ذات الاول تعالى
 على ذلك ثم ان اتحاد المعلولين اي العقل والمعلول لا يتصور حصولها في المعلول الاول
 اما بتعلق المعلول الاول بحصول صورته فيه ولا يوجد كذا في الوجود الا وهو حصول العلم الاول
 موجب ان يكون جميع صور الموجودات الممكنة الكلية الحرة على ما هو عليه في الوجود حاصل
 اتحاد العقل وواحد الوجود العقل نفسه ولذلك لا يوجد في الممكنة ما قد انشأ الصور الخاصة
 التي تدرك بالابصار غير مبنية على ان تلك الصور والصور فعلية محسوسة كجميع الاشياء الكلية والحرة
 فلا يترتب على علم متفكر ذات في الوجود بهذا الوجه من غير لزوم محال من الحالات المذكورة على الوجه
 الذي ذكره الشيخ في تعلق العقل بالمعلول اما اللذان ذكرهما السارح الاول فكلما انشأ لزوم
 كون ذاته فاعلمه وجاهله فان تلك الصورة غير صالحة في ذاته او تعلقها بالتعريف على حصول صورته
 عند فعله بداهة منها ذاتها في التغاير الاعتباري وبغير مداخل حصول صور الموجودات عند
 لما علمت ان علمه للمعلول الاول ليس بصورة متناهية ذاته فاعلمه الاول فاعلم بداهة لا غير وكذا
 العلم صورته للشيء الموجبه لما مر ان تلك الصور لا يترتب على ذاته ولا على حصول المعلول الاول لا اتحاد
 المعلولين في الوجود مع التغاير الاعتباري وعلم من هذا عدم لزوم الكثرة في ذاته تعالى بل الكثرة في
 من في الموجودات وانها غير متفردة ولا حاله في ذاته لما علمت انه حالها باعوان تلك الوجودات
 والصور لا يتصور ان ينفرد بها في الوجود والصور متساوية كثرية ذاته فهو فاعلم وعلمه بالابصار لا يتصور
 في حصول صور الاول اما عند حصولها في الوجود متساوية كثرية ذاته فهو فاعلم وعلمه بالابصار لا يتصور
 فلم يكن كلاً معلولاً له المتكبره والانسان ان المعلول الاول كونه حاله فانه علمه للمعلول الاول
 بنفس صورته لا يتصور ان ينفرد به في الوجود فانه حاله فانه علمه للمعلول الاول كونه حاله فانه علمه للمعلول الاول
 كونه غير موجب بداهة والانسان ان الصورة العقلية في ذاته يكون في سطره اذ لا يتصور في ذاته

من

من معلولاً له لما مر ان تعلقه بالابصار لا يتصور ان ينفرد به في الوجود فانه علمه للمعلول الاول كونه حاله فانه علمه للمعلول الاول
 ثم قال هذا الصلح اي كلي ان يتبين بعد ان حصره على كثرية صاحبه علمه تعالى كجميع اسباب
 القلبية والحرة ان سالله تعالى وهذا ما قاله وتعلق ان التاخر بالمتناهي رتبة على هذا الاصل وهو
 تصرف جسيم وتحقيق مدعى غير ان هذا الكلام آخر وفنه تحت عنوان العلم لو تصور حصول صور
 معلولاته في الاعيان لزم عدم تعلق العقل بالمعدومات واحكامها اي غير غائبة عنه
 وانما جزئية كونهما على عاقل معلول الاول بنفسه صورة العقل فاعلمه بالابصار لا يتصور
 احده في الذاتين الجردتين عند الاخرى كحصوله لا محذوراً فاعلمه بالابصار لا يتصور
 بنفس صورته فيه كماله وهو الصواب ان تعلق الانسليم لزوم الحالات وانما يلزم لو كان علمه بالاشياء
 صوراً متفردة في ذاته فاعلمه بالابصار المتساوية العديدة لولا العلم عند الكثرة اذ قال انه تعالى
 عالم بداهة اراد به ان يكون من الماده صالحة كذا في السمع في مداخله وليس هذا
 المعنى بزيادة على ذاته كما في علمه بذاته اذ قال انه عالم بالغير اذ لا يترتب ان يكون من الماده
 للاشياء صالحة لا للغير اذ علمه بذاته علمه بالمعدومات بالذات ومعارفها باعتبار وجوده عند
 تفهم العلم بذاته وبما لا يتصور كونه قابلاً وقاعلاً فان ذلك على غير الكمال والواجب
 انه والظاهر ان العلم به صفة حقيقية زائدة وكذا الباقى وهو طاهر لا فطن واعلم
 على حرمه من تحت السرور بان لا يخل ان يقول ان الحق عن السرور ساوياً عن العالمة اذ
 لا يستقيم الحق عن الامم القول بان فاعلم العالم محذوراً وبما ان الحق عن العلم اذ هو
 لم يجد السرور في افهامه تعلقه بالابصار لا يتصور كونه الفاعل والبرهان فاعلمه بالابصار
 ممدادون ذلك اما ان كان حجة بداهة منسوبة الى الفاعل علمه بالابصار لا يتصور كونه
 الفاعل في فاعله ان لا يتصور حيزاً كان او شراً وان الفاعل حيزاً او غير حيزاً فان على حيزه
 كونه كلاً فاعلمه تعلقه حيزاً من ان يخاله بمصلح صدره الشريعة لصورته حيزاً من
 فالقول بالذات يقتضي على الا صليين فالحاكم المتكبر كما اذا كان في العلم فاعلمه بالابصار
 من ان حيزه منها فاعلمه بالابصار لا يتصور كونه الفاعل في فاعله ان لا يتصور حيزاً كان او شراً وان
 فاعلمه بالذات يقتضي على المحذور من غير كونه بل كونه بل كونه بل كونه بل كونه

معلول لعلها بنفسه

انما ما هو لزوم تعلق العقل
 بالصور والمعدومات
 العلم بالاشياء
 عند الفاعل
 كونه حيزاً من
 العلم بالاشياء

عنه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

الاكثر من هو خير بالنسبة اليهم وان كان سرا لا يضافه الى المعدل فهو انهم لو لم يكن الله
 الاكراما اذا كان الكرم لا يوجب الاكراه والاضطرار الى الخوف لا يصح عندهم و
 احسن تقدير القدر على راي الفيلسوف عند الفيلسوف فان القدر على الاول وهو كسب
 اسنادا بحركات المرية الى اسبابها المتكاثرة في سلسلة الصدور على الوجه اللائق بنظام
 الفكر غير كونه الكمال فقدرة الله في قدرته وناثيره فله اسباب المتكاثرة لا يمتنع
 الا لا شعري لانه يقول لا يورث الوجود اسبابا لا الله تعالى فلم يكن العرض كواب على راي
 لا شعري وفيه يقول لا يعلم ان اسباب الخوف مع العقاب والسؤال في القدر
 كما قلتم لا يمنع جعل الخوف معلوما للعقاب ما على القدر على راي الحكماء فان فعل الانسان
 عندهم حسنة الى قدره وادبه وما سببها الى اسبابها وحسب اسباب ارادة
 فعل الخير والرجوع عن الشر الخوف كما لا يخفى من فوائد الوعيد موقوع الخوف من
 اسباب للوجوب للخير فوجب العقاب لا يوجب كونه من القدر لا يضافه الى الخوف معلوما
 بالخوف صحح عند قوتوه من القدر لا يوجب معلوما به لما مر ان خشيته ما في القدر معان
 عنده والخوف وان كان بالقدر كالعقاب جاز ان يكون مقدمه له لانه من اسباب
 المانع من المعاصي المحلة بنظام العالم نعم الخوف على راي الاشاعرة لا اثر له الا انور ابدان
 الوجود لا الله تعالى فتعلمه بالخوف لا يوجب الاصح عندهم قال الفاضل واما منقطع السؤال بالعقاب
 عندهم لانه بالقدر وطلب علمه ما يوجب القدر عندهم باطل لقوله عز اسمه لا يسأل عما يفعل وهم
 يسألون ايضا انه لا يمتنع على راي المسلمين ان لا يصرح به اذ لم يرد ما كواب على راي هؤلاء السالكين
 على بطلان الكذب الالهية وموضع الوعيد والعقاب الخير بالنسبة الى اكثر من من النوح
 فهو لغاية صلاح المعاش والمعاد فلا يكره والتواضع فيها لا يدر على كره الملك بل على كونه
 لوجودها ما ساقض كالاتات الدالة على العفو والمغفرة والرحمة والاجماع عليه ممنوع و
 في اسامه بعذر وقوله لعل وما اكفر الناس ولو حصب الموتى ونحو لا يدر عليه وهو ظاهر
 اعلم من على تعريف الله والالام ما عرف الله بالكمال
 والخير والالام بالآفة والشر وفيه عيب في علم ما يبيات من الامور او لا ما يخبر عنه من الوجوه

والسر هو المعلوم معناه الى ان الله ادراك الموصوف والالام ادراك المعلوم والاول باطل قطعا
 اذ يلزم منه ان يكون ادراك الاحوال كما حصله عند لغوا من حضا وتبريد ما بالجملة كقول
 ادراك الموصوف وهو الله ويلزم ايضا ان يكون سببا للاضواء للظلمة والارواح
 الكثرية وروية التوحيات ليدان للوجود الجديها وهو باطل قطعا وكذا ان لا يعلم لا يحس
 واما عند الجمهور فالحكم الله وسبيلها والشر والالام ومعرفة منوع يعرفها مادراك الخير
 الى تعريف الله شعورها والمحصل لها وكذا في الالام فسادها فان اراد بالخير والشر
 الاخر من فيها فمدن المعصية في توفيق السك من ارادها غير ما فليس ينظر فيه
 ويعرف بالقول الكمال والالام بها في الخير والشر ومن الاكر كقول شمس في شأنه ان
 يكون له فجي من سببه ان سببا لكن الصاف به يلزم ان يكون الوداير كالات الامكان
 اصناف البقن يا وكذا الاسكال المعوجة والنفوس النورية والنزائب العاصلة كقول كاس
 الاجسام لهذا المعنى ولن عني بغيره فلا بد من تباين معرفتها عن جبهه والخصومة الباب
 ان ما صيبتها مصورة في تصور اولها بالصورتها من احلى التصورات او امواما فغيرها
 تعريف الواضح بالخفي وهو مختلط واحد عن الله ان الكمال لا حرفة هو
 المقش الى الغير وهو صفة من لا حرفة سببه ان يكون له ذلك مطلقا لرد ما فله بال
 اذ كان ما شابهه الا بقاءه فلا يعين بالردايل ونحوها اذ لا يباينها ولا يمتنع بها و
 بعد البشعر قولها يختص به الى غير ذلك الصفات ليست كالات لها بهذا المعنى
 وصفي الخير هو الموصوف الموثر الى الخمار اللاتق به فهو كمال خاص اي محبوب فيه
 منهي حصوله عند ما فله ولا اراد فبها فستقوتها ان كلامهم به مشعر باحاد
 الكمال والخير المعنى وكان حكم لصدما مستدركا لا على ان الخير كمال خاص وسطح الصور
 اذ الاحراق والموثرات غير موثرة بالنسبة الى المذنبين وهو ظاهر والله هو ادراك
 المصنف الخاص على الوجه المذكور وهو صنف فله فلا يكون ادراكها لانه لا تقدر واما
 عن الالام فلا تعلم ان علم الاجسام يلزم لعل لا ادراك لعدم استقلالها اعلم الخامس
 اسما العام فان عني ان العلم لا يحس بالطاهر فاسلم ولا يفقد وليس في خلق او الوجود

ودرست قوله هو القابل من شئ ما لا يحيط به
 بالفتن بالشيء ما وادرك من شئ ما لا يفتن به
 الى كل شئ ٩

عن الوصول اليه فيكون صله وسد الحاجات على كل حال من حيث ما يستحق به من حسن الاستعداد
 الى الامور المعقولة فيعزب بعد ما يوصل الى مراد السلب احسن اعتقاد انه وزوال الجرم
 عنها حتى اذا لم يزل لم يبق سريتها لا يلزم من جهة فعله في ما رحت الوصول اليه بعد المفارقة
 وعدم الآلات الموصلة الى ذلك اللات العاقبة واما ما على تقدير عدم رسوخها فان محمدا
 مد الجمل نكس في العالجب اللهم لا تعذب الجمل المريب بل ادلهها انما هي كقول المعانوات
 المالكه وصلى المعانوات على ما في والى انهم يصونون لها شرا في اعيانها بل سرطه علم
 حصول المعانويات على ما هو عليه فعند علم حصولها لا يدرى فيقتضيان داني غير محمول بل هو بعد
 المفارقة بقاءها ولا نزول ومدا كما ان صاحب الاعتقادات الحق كالحال من الكلمات انه ديه
 هو في الجملة كسب هو في النظر والمهملية في طر حال صور المعقولات على حراها المذكره في
 ما هي عليه من انهم على ما هو عليه لا ووصلا ما اذكره على الوجه الذي اذكره فكما كانت ندر
 السلق ذات ادراك فقط صارت مع ذلك والحال من دوام بقاءها صلاها في
 كماله بذلك اللذات فكل من انصف بالكل حال على الوجه المقرر فانه من الصف باصدا وكذا في العالم
الفصل التاسع اعترض على اثبات النبوة بطريقه السمع بان لا يلائم ان يقول ما
 المعاني يقولون لما احتجوا على العالم الى السماع وحسب حصول ان على الوجه الذي
 فكيف وجدنا له في عملي او غير ذلك من الله كونه واحدا كما يقول المعز في بصر العوثر
 على الله تعالى ان لو لم يفعل لا يستحق الله من ذلك القول الحكم وليس غنى به ان وجهه النبي لما كان
 سدا للنظام العالم ومن ان حال هذا القول وحسب ان يكون تعالى عليه لدا الشخص هو
 باطل وليس كل ما هو اصل هذا العالم وحسب حصوله في ولا محذات السمع في الفضائل
 تكون اصلها لهم فامم لان غاية ما كانت حصوله في اصله في علمه وان على غير ما اورد من سانه
 واما قوله لا بد من اختصاصه بعجرات بل على انه من عند الله لا يتبع باصولهم لما من
 السمع في النظام الاشراف سدا في حق نفسه لا جعلها يمكن من صدور الامار العريه
 سدا ومن يحصل لها حرا ايضا ويصدر له مكان مدعوى النبي الى الحاد والاسير الى السر والعرو
 من الحذر والشر كمال الفضل استقلاله بالقدر فيها والتميز بينهما كمالها بحج العقل

40
 وانه محقق في وجهه الجمل الذي
 معدت ادلس السمع عدم حصولها

ولا حاجة

فلا حاجة الى الجحور ليدل على صدقه وتكونه من عند ربه وايضا دلالة على صدقه متوقفة على
 صدور من الله وهو متوقف على انه فاعل محار عالم بالحجرات الزاوية والقوم بكونها في العالم
 ثم هذا الكلام وكذا في رجب الخلق عن المعاصي بالوعيد الملق بهم اذ حاصل القول لعقاب
 المعاصي عند من ان النفس لا يلبث الى الدنيا وشهواتها ما لم يجد المعاصي بعد ان ياربها والذم
 اليها بعد الانه معدن ويلزم على هذا ان المعاصي اذ يعاقب من غضبها وماتت وصبت
 ان لا تعذب بعد ان للسوف ولا يشوق لنفسه اذ المقدر مخلوقا عنه في هذه الطريقة
 النواعق اصولهم واحسب بيا على اصولهم في الاول احسب بالثالث فان وجوه
 واصب نحا الى الصلاح العالي لنظام العالم فانا تعلم ان مع وجوه من النظام المودس الى صلاح
 حال العوثر في الحاشي والمعاك ولا يتم مدونه فالنظام بوصفه ان من النظام مدونه معاوس
 لشره ووصفه اننا تعلم صدور من صدقته في احوال السمع والاعمالات وصلاح عموم الناس
 في الكالات انه لا يتم النظام الصالح لصلاحه من عدم الامس على اصلاح طبقاتهم وماسر
 احوالهم واستعداداتهم وعرف حركاتهم والعتاد صناعاتهم ومداهم على الوجه الذي
 محاشهم وفعادهم الا يشترح متبوعه وهي مرسل ونقصان مدرك الحكم تعلم من العواذر
 المجهول لسان مدرك الدعوى كذا في السمع من كون العوذر اسهل لغوام غيبته و
 من اصلاح النفع الى قانون متبوعه والى سراج له محققا في ذات الله على انه من عند
 يعاد في العالم المحار الى غير ذلك من وجه طر الى مدح العالم المطلوب من حصوله ومداد
 كالات الافعال الطبيعية اذ واجبه طر الى عاينها الارادة والادراكات الافعال عاينها فاعلم
 اذ ان بعض الاشياء غير صلا لاصلاح الموضع الذي عاينها فعرضها ولصاحب الوصول الى الحكم
 وان لم يكن بوجهها ولا بوجه الموضع واحدا ولو لا يكون كالحال موجه لوجه فكر الفعل
 والا لم يصح مدرك التقليل ومدرك المعنى موجه فيما كنى فيه اذ وجب حصوله في العاين
 الا انه لا حاجة للمطلوب من حصوله حتى قالوا ان وجوه اهم من ماسر العوثر في الاشعار
 وكو من الامور الغير الضرورية في البقاء فحصل بالنسبة الى مدرك العاين ولصاحب وان لم يكن
 افضل وجوه في نفسه ولا اصلاحا في وجهه لو اذ وجب حصوله في الكمال المظهر

41

من عند الله الخ من منع ان الله العباد لا اله الا الله الموصى للمنافع المبررة في بقاء
 النوع وانه لو لم يكن كذلك لم يكن وجود النوع وليس كذلك فمنه فان ما هو الصالح
 الفعلي المتعلق بكم العالم ووجوده على الوجود اللائق واسباب في العالم ولكن كان ضررا
 للنفس او المقتدر في الوجود هو الامور القليلة المتعددة بكونها في استحياء النوع وما فاته
 ليس في الماهية الكيفية في وجود الشيء فانه اصل كل شيء في وقوعه كظام العالم على الوجود الواحد
 عليه في الوجود كما قرره الشيخ هذا يعني الثاني ان الشك في العقل كاف في التمييز بين الشيء و
 الساجد مطلقا بل محرم العقل بصدقه سبب الحد واما ما في الغيبة فلو لم يكن له وجوده
 فجزء من شروط الوجود لا يوجد في الساجد فاما رده لعدم المعارضة وسترها
 في كون الامور العينية من خاصية نفسها لا يمنع من ذلك المجموع وهو ان الكواكب
 القول والفعلية والتحدث بالظلال مع عدم المعارضة على حد فاعلا لانها لا تتجمع في الساجد
 كيف والمدة اذا علم ان الداعي الى الحيا اياه عموما عند عالم النفس المتخيل كان اذا كان نفسه
 لقول الدعوى ايم وافوى ومنه الجواب ما عرض في العادة بغيره بالحدس مع عدم المعارضة
 واما الاخر فمع السحر والشعير وما بين القصور ملكة في الكلامية والحروف وملك
 على الساجد ان لا يحصل مع باقي القصور فاما وان استركا في ان كلامها امر حار
 كما يتصور بالظن لكن قصد السحر صاخره في الثالث يعني ان كلامها على صدره موصوف
 على علمه على وجه حركي بفضيلته فمنه في العلم على وجه كلي فكل شيء يعرف به لما عرفت
 على تعال لمعولاه على النظام بغير علمه بوضوح البين المؤيد بالاثبات العربية ووقوف الله على العبد
 ان يعني بالنسبة الى الحركات فمنه في العلم على بالنسبة الى الفطرات فاشبه بكونه وقد مر
 في العلم والعز واما ايضا ان العلم بوقف الله على التصديق على الاصلين فاما في علم ضرورية ان
 مشاغل المعجزات القول والعقلية التي من خواصها من الاعمال على نفس الساجد على علم
 وظهور على يد سائر من التصديق القول ودعواهم لا فتاح صدر والكذب والنور في ميل
 من الدعوى الكاملة قطعاً فدل على صدقهم وان قطعاً النظر عن صدقهم اجمع فدل على
 صدقهم سواء كان البارئ فاعلامه اياه او بالقدرة بوسط او غيره عالما بالمعجزات او بالاسم

دلالة على الاصلين في الشك في ان الشك في المعارف لا يوافق رايهم كقولهم رايهم
 من المذنبين اسبابات الراعي دلت على انه لا فرق في الزواجر الدونية من الحدود وكونها
 على المثل والعلم في وجودها بالحدود وكونها من مقتضى العقل وقول السجدة في قوله
 في الزواجر الاخرى بالحدود بالعباد بواقعهم الصاغر ان اصلها في العقاب كالحكماء او
 الروحاني كيف ولا ينفذ عندهم ان يكون تصور العقاب المستمرة نفس العالم سالما بعد
 المعارف عند الحاجة فيهم وكون موضع الحد في عالم بعد ما كانت عالم فاعلم في الزواجر
 مستقيم على قواعدهم والصاغر ان سبب ارتكاب العالم بغيره النفس على
 رده من غير الاوساخ لا بد من سبب سببها من اللغات اليها والاساس في حياها
 الى ما رأه الله في العقاب عندهم من لوازم تلك الآيات الوردية فاعلم ان سبب المعارف
 لا يوجب زوال العقاب او عقابها بسبب تلك الآيات الوردية وهي لازمة وسببها لا يملكها
 تسقط العقاب فان قيل يمكن التقيض في نوع من التباين الضرورية في الحافظة اجماع الناس
 وعلى الموصوف على وجود النوع وشوايحه او قد يحصل سلطان ما عرض في قوله وكما على
 وكون الوقوع فاما كد جميعا من اصناف الناس على امورهم مع انهم جميع النوع بل علمهم في فهمهم
 الاصلان اطراف العارات او يحفظ اجماعهم الضرورية في نوع سببها على ما علمنا
 ان الحس لانسان واما مجمع من ذلك ما علمنا بل علمنا ان الحاجة اليها اراهم الامور لا يمكن النظام
 البودي الى اصلاح حال عموم الناس في المعاش والمعاد الا بها ومداها لا يمكن فاعلم ان وقوف
 في امات وجودها ادب في العباد وكونها في الوجود والاعمال المصالح والنظر المتواضعا
 على وجههم وهو باطل نظرا الى وقوع ما يردونه في الاحتياج كمالها **النظر الفاشر**
 اعترض على ذلك في الصور المحسوسة بالمرضى والمجرى على وجود نوع جسماء بمرسم فاعلم
 الصور غير الا صوره الى لغز بان لا يمكن ان يقول قد مر انكم اد اجورهم في السجدة بكونهم
 المستنقح ان لا يوصد في المعنى كانت السفسطة لا زملكهم بالنسبة الى نفسه الما عدلت
 واحدا فان القول بكونها ايضا سفسطة اذ ان كان احد اصلها كجميع تلك
 الصور ايضا سفسطة صرحت انهم يرونها مع ان الوجود لافيه والاركان من سبب حاجته

فالصور التي ما داموا لا يتبع ان يكون صورة مطلقا في صورة اما في الخارج وهو الجمل
لما داموا لا يتبع ان يكون عند غرضهم في صورة من داخل وحدها كمن علمت
القوى العقلية الخارجية في الصفة ان يكون من ساعد من الصور المحدثه فيه ومن كون
نفسه لما عدلت كذلك وقد مر من ان النظم الثالث في الحس المستعمل ان ارسل من الصور
في الحس كذا تارة فكونت سلب من خارج كالنظر الى ارضها مستقما واخر من باطن لما عدت
الحس الصور اذ ارسلها فيه من سلب باطن في نفس صورة الصورة المحررة في حركات الكمال وكما قطع
والمدرك بالوهم كغيره اذ احوال في من القوى كالحال في المراتب المتعاقبة ما هي الصور المستعدة
في كل وقت الى الصور في صور ما يدور في المراتب من شأنه محسوس واعلم من
على السائل الاول وهو العاقل لا يستطيع ان يتصور كمنه ما في المتخيل الى الغرض بان الجزء الصغير اما ان
يكنى ان يعمل الصور للذات من غير وقوع التوسل فيه او لا وعلى الاول يمكن ان يعمل المبرك الصور
الصاعده اليه من الصور الطامع والصورة لا يطمع من الكمال فلا يمنع استعماله الا في حس له
الذات في كل ما من من جهة العاقل كما قلتم وعلى الثاني يمتنع اطلاق الصور الحسية في المقطع
في الحس المقدم من الذات مع صفة وهو محال واحسب منع امتناعه لما مر من حوا
ارطاب العظم في الصور لا تسامح الا في حاله وان لم يكن صورة للصور للذات لكن لا يلزم
منه القبول لما من في فصله من ان النفا في النفس الى طرف منها عن النوص الى العر
ما من عن با مكان القول على البدن فلم لا يلزم منه قبول الصنف في جميعا وليس عن
معامله انما لا يكون ما نفا في نفع القبول في وقت وحال دون العروا حست من ان
الصون للذات ببيان كون الشخص قوا على حرق العادات لا تعد الجرم من ساعد من النفس
اذ لا يلزم من كون نفع السقوط لوصيه ولا من كون نفعهم الصحة والمر من لوصياها وكذا بعد
الامكانات النفس الحسية انواعا خاصة من تغير المراج القطع بكونه من صورته في مواد
العناصر لمخالفة النفس القوي بالماضية فلا يلزم من سورت حكم لمي وبنوا من القوى في البدن
موت في القوى واعلم ما مر من الاول احوال النفس الخالفة للاولى كحقه فان
قبل ليس من ان الجرم بوجه نفس بالذات في الاستبعاد وبيان ان العمل

الاصح عن ساعد من النفس القوية بالصفات فلا يفهم في ما قلتم الى انه لا دليل عليه فها
واما ما هو صحت التوقف لا الحزم بالصحة وايضا لا يثبت من المسئلة على وجود النفس الناطقة
وحدتها وبين ذلك اذ الوهم الموصف للسقوط في جسمه والحديات الموصية لمعيرات
المراج الى العصب ونحو جسمه اذ اذ كان كذلك فالاستدلال بكون من القوى الحسية
هو صفة لمعيرات البدن على كونه ان يكون للبدن المعنى خاصة صفة لا جلا يمكن من غير ان
في العالم وطرف ساعد من الافعال العرية لولم لا استدلال على حوا ان يكون نفس من القوى
النفس على ذلك الا اذ دل دليل من صفة على كونه النفس فها انما لا يكون هذا الاستدلال
والاحمال بالنفس ولا يتصور ما فعل من الفصل بعد حذف الزوائد واعتبار ما له مدخل
في المقصود ان صور من الشئ على وجهه بصرف في عالمها اما من نفع او في نفعه ولا قطع
صحة شئ منها لا لا قطع بامتناعه ومنه القدر من بعض المطول واحسب ما من
مد مر ان من القوى الآت بالنفس اذ احوالها فالعصب وتلعب وكو من من الانفا
اذ احوالها ومنات كصحة النفس الآلات البنية اذ النفس احوالها من الحركات بغير
الحرية النظم الثالث فالمدرك والموت في البدن حقيقة هو النفس لكن صورة القوى و
يقطع ما تصور ان الشئ الحق النفس القوى البدن في هذا الحكم اذ لا الكا ق بل من ساعد
الما يبرر من السقوط وكمن هو النفس بوسط الآلات المعنى المقتر فيهما من حصول
فها لا يمكن اذ احوالها المدرك والمتصرف هو النفس فقط مدرك ان السائل السج على
السج لما قال ان من العرب الوافق من الكاملين ليست طنوا امكانه علميا ما يجوز
العمل اما ما وانما من كارب فالأما وقعت مرة بعد اخرى منهم طلب العقل ساءا ولما
علم ان القوى البنية لا يكون عليها علميا الا من خواص القوى الكماله اذ لو لم يكن الا من مدرك
الما لم كذا الشئ لا يقتضي في بيانه من الدعوى في وجود النفس القوية على الاما العربية
ما كحل وهو علم العالم بصحة وامتناعه كذا اخذان المسكر واعتد ان السج رضى والساكر
سواء من اماله اصول السج وما من علمه من الدليل كذا كراهه افاد في حوا
السج ان الاثنان من الكوارق قد يكون المراج اصلي الى الغرض بان من سببه ساء من النفس

المسألة في نام الا صنية وان لم يذكر شي من كنه على صحته فضا على صحة لا حرم قال
 ان لا يستأثر بها ما عدا ما دام من الامور المذكورة واجب منع ان لم يذكر شي
 كنه ما دل عليه بل ذكر في مواضع ذلك انه صد النفس على شئ في النفس البسرة كذا
 هو دل على ما ولا لا متنازع اجمع من كفاية المختلفة في صدقه لسانه بالامانة
 التي لا كنهها صدقه وصحة اجمع عليها في صدق واحد دليل على الكاد ما لما صنية
 بوجه كنه



قوله ثم اولا الخط الى آخر الدعوى غير المطلوب وذلك اما حدث مساواة الفعل
 الا احدا والمفعول المحرر فلما امر واما قوله بالعقل بالعلم من المحرر في الزمان في
 حيز المطلوب وكذا هو ان المحرر لو عقل كونه غير ممكن لا يفتقر الى مورد في الزمان قال
 من ادعى عليه الحدوث قال كنه معي كنه الحدوث كنه كنه الامكان الا وهو حصل
 الامكان بلا حدوث لم يحق كنه الى مورد زمان ان ما اتى في هذا الفصل يسمى الا المتصادم
 التخصيص قوله في جوابات
 الصدور من الامور الا متنازعة ايضا ان يقال اما اذا علمنا الشيء انه فاعل لو مقدر زمان ذات
 للفاعل كذا لا بد من ذات كنه فاعلا وصح اصنافه بالاعلية فالعقل الذي لاصله واعتبار
 صار فاعلا فان كل ذات الوجود في فاعلا لغيره بل لا بد من امر كنه فاعلا فان كنه
 فاعلا سواء كان ذلك المعنى غير ذاته او صدقه صفاته كنه فاعلا وكما وصح لا ضارة وهو
 كونه فاعلا للمفعول المعاني وهو امر اصنافي فالامر صدر اصنافا من كنه الصدور علم الا شاع
 الصدور على ذات المبدأ الاول وصفاته كنه فاعلا والثالث اصنافا في وجه الصدور على الكلام
 فنه بل في الان مسقط سلامه الا لا بد من المنع المستمر

قال السيد ادا كان من الاشياء معد وما له اذ هو موجود ليسا ميا فاما يقول لم يفعل فان
 رد على صدر الفذ رسيار ونحوه موصوف بعد العلم بالزمان او الفاعل فاعلا كنه كنه كنه كنه
 فهو امر زائد على كنه الفاعل فاعلا وكنه المفعول مفعولا واما سبق العلم من سعلق بفعل الفاعل
 سعلق المفعول به واد الكنه سبق العلم شرط مبيح ان كنه كنه كنه كنه كنه كنه كنه كنه
 سعلق بالفاعل من حيث انه مفعول ومفعول فقط ومن حيث انه حائز الوجود ذاته

دائم الوجود مداه فان كان مداه صحيحا فهو المطلوب ولان كان ممثلا بوجهه الا بعد العلم
 وما كان ممثلا فليس للفاعل صنع فادنى لعلو الفعل بالفاعل من حيث هو موجد غير
 واحدا لا من حيث هو مبدئيا للعدم والعلو كله اليها للوجود الممكن فذلك النوع من الوجود
 كما هو ذلك النوع يستحق ان يكون له علم كونه سمي بمعنى فهو متعلق بعلمه محتاج الى العلة
 وهي مقبولة لذلك النوع من الوجود ولو كان بيان هذا الوجود العلوي مستغنيا عن السبب للطلب
 فهو واجب مداه مداه صلف فظهر ان الفاعل ليس سالا لكونه بل لوجوده ممكن وان لعلو كونه
 كالتق من ان يستفيد لوجوده فلا معنى لادخاله ما ان يكون فيها لا يكون فيه صفة ولا ماله لحد
 في ذلك الزمان في كونه بوجه العلوي مستفاد من العلم

فصل صفات علمه داه وفيه نظر ان الدرات والصل والصفات ممكنة والوجود غير الممكن جوابه
 ان على ان مداه ممكنة علمه وحقيقة ممكنة والامكان على ما لم يكن علمه في عينا وموافقا للنزاع وان علمه
 الامكان داه واعماله العلم ولا يفيد لانه علمه لا عيبا حقيقة ولكن لما اختار وذهبا

فعل على ما علمه انه قال في البيوت الاول لا لست داه حقيقته النوع وحقيقة الفعل لا
 حقيقته وقله وقول الانقسام لا شرط وهو حصول الصفة فها وقد كانت للشيء حقيقة داه وعرض
 الا قول الانقسام شرط ولست اقول حقيقته ان يعبر الانقسام بل قول القسمة وعدم القول
 صريح حقيقته في علمه لاطن ان البيوت الاول هو مداه مداه بوجهه بالاعمال استعداد قبول الصفة
 وهذا شرط الا لا يجد مقارعة الصفة ليس لا حقيقة كونه لا القوت وحقيقته كونه الفعل

فالتسليم ان البيوت في صورته الا اذا وجدت كانت حقيقته في موضوعه كونه في العلم اليها لا يعلم
 ما لعلو سببها من الاستدلال لعلها ان يكون الفعل سببا للصوت وحصل صورته الا ان امرها واما ان ليس
 موضوعه فلو لم يكن يميز من كونه امر ان يكون سببا حقيقته بالفعل لان هذا صفة عام والمعنى العام لا يميز
 بالفعل الفضل وفصله ان يستعد الفعل شيئا وصورته فان لم يكن منها حقيقة للبيوت في الفعل
 وحقيقته عرضا لاطن ان القوت حقيقته البيوت ان امرها فابل وان عرض من علمه كونه لاطن ان قولنا مرها
 وما حقيقته بالبيوت تعرف بل امرها في علمه على كل شيء فقولنا اد مداه كان في موضوعه لا انفراد فان الوجود لا يعلم
 جنسا ولا فضلا لجنس في موضوعه سلك التعريف راجعا الى ان يقول موضوعه ولا في جنس فاجوبه صورة لاني
 جوبه وقد جلدت النوع والجنس والفضل جوا ما لا اذا وجدت في الاعيان كانه في موضوعه فاد اجلبه
 البيوت جوبه كاحكام الداه والالاف لم يتق النزاع عينا الا في الاذنان والاعيان او حقيقته وما عينا عينا
 والصفة في الاذنان والاعيان على ان لا يدخل ما عينا وهذا يظهر صفة النزاع في العلم فان خلا من علم
 ان البيوت داه حقيقته لا اعين لا يحصل صفة الامع الصفة والصورة فها في الوجود ولا سطر
 سلم الا اذا كانت في الاذنان في كونه يحصل صفة من غير الصفة ولكن انفراد على علمه حقيقته مقبولة
 في نفسها من غير المعارف في الوجود في كونه والعدد مطلقا على وجهه مداه كالا جواسي والاف
 والمحل العقلي ومقول ان لا جواسي والاف نوع جواسي في الوجود في الاعيان وان كان ما عينا من
 العوارض المعينة صارت جواسي حقيقته كذا في البيوت جوبه في الوجود في الاعيان وان كان ما عينا
 من الصور العوارض جواسي حقيقته كذا في البيوت جوبه في الوجود في الاعيان وان كان ما عينا
 كذا في البيوت حقيقته البيوت حقيقته الصفة المعينة فقل حقيقته الشيء في داه غير وجوده كذا في حقيقته الاعيان وروادها من غير الاعيان
 سقم في الاعيان في الجواسي في العلم في الاعيان في العقل الفعلي والاذنان الى الاذنان في كنهها وادمان العقل
 الحزن والوجود في الاذنان في المتصورات الحما والعقل وهو عرضي لا جواسي في النوع والفضل
 جواسي لا جواسي داه مداه في الاذنان بل اعتبارا لاما عينا وحقائق اد اوصات الاعيان كان
 وجوبها في موضوعه سواء وجدت في الاعيان كنهها لولا الاعيان العقلية كذا في البيوت الاولى التي هي من
 الجواسي الاولى جواسي اد اوصات في الاعيان كان وجوبها في موضوعه ثم ان كان وجوبها في الاعيان
 كنهها علم تصور الامع الصفة كنهها القوت وحقيقته كونه الفعل

وروادها من غير الاعيان

